وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 – قالمة -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

م/330.101
ع ٨٨/203

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: تجارة دولية

الاستثمار الأجنبي المباشر و تأثيره على التنمية المستدامة-حالة الجزائر-

إعداد الطلبة:

- بن يحـــي نجاة
- ملوك طـــارق
- طواهرية رضوان

الأستاذ المشرف:

براهمية نبيل

السنة الجامعية: 2010-2011

شكر و تقدير

تعلم فليس المرء يولد عالما وليس أخو علم كمن هو جاهل

تسافر تشكراننا عبر الأصيل لتعرف بالجميل و أعظم فضل هو فضل الله عليه توكلت و عم الوكيل.

قال الله تعالى: " وأذكروني أذكركم وأشكروا لي ولا تكفرون"

أجمل شي في الدنيا أن تكون لك غاية و أجمل شي في الوجود أن تتوفر الإمكانيات لبلوغ الغاية فشكر لاستاذنا الذي سهر على توفير ما أستطاع لنا و لم يبخل لا بجهده و لا بنصائحه و لا بارشاداته فشكرا جزيلا للأستاذ

"براهمية نبيل"

على مساعدته لنا طوال فترة أنجاز هذه المذكره و على توجيهاته القيمة فقد كانت لنا ذلك القبس من النور اقترينا به و الى من كان له الفضل في وصولنا الى هذه الدرجة و الى من ساعدنا في اجناز هذه المذكرة

- سعدان ليلى-

الى كافة ادامرة قسم العلوم التجارية

والى كل طلبة دفعة 2011

الإهـداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" اللهم أجعل هذ العمل خالصا لوجهك الكريم و نافعا لقارئه"

أهدي ثمرة جهدي و تعبي الى من قال فيهما عز و جل " ولا تقل لهما أف و لا تنهرهما و قل لهما قولا كريما "

الى من ربياني و اسهما غالي مثال الصبر و الإيمان و منبع الحنان ' إلى التي جنة الفردوس تحت أقدامها

إلى من علمتني أولى الكلمات و أهدتني شعار الحياة

" أمـــــي الحبيبـة الغاليـة "

إلى القلب الذي برحمته رعاني و النبع من فيضه سقاني

إلى من وقف بجانبي و أنار دربي و تعب من أجلي

وعلمني أن الحياة كفاح و أن بعد الجهد نجاح

" أبـــي الغالـــي حفظه الله "

إلى كل من ساندني و شاركني هذا البحث

إلى كل من يحمل لقب : بن يحي

نجـــاة

الإهـــداء

إلى من حملتني وهنا على وهني و أهدتني من روحها قبسا .

إلى من اجتهد و اضاء دربي وهجا .

إلى الأب العزيز و الأم الصدر الحنون امي.

إلى كل إخوتي و أخواتي.

إلى كل من يحمل لقب ملوك.

إلى كل من شاركني في الدرب و تقاسمنا معا صفوف العلم.

إلى الأستاذ المشرف على هذا البحث : براهيمي نبيل .

و الى من بذل الجهد في انما هذا العمل و فاسمني و شاطرني

هذ البحث : طواهرية رضوان و بن يحي نجاة

الى كل من حفظهم قلبي و لم يذكرهم لساني

و إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر علوم تجارية

طـــارق

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى من أرادني أن أكون أصل فوصلت بإذنه إليك ربي كل حمدي

و شكري و على نبيك الصلاة و السلام

إلى من قال فيهنا الرحمن :" و أخفض لهما جناح الذل من الرحمة

و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا

إلى من كان رمز العطاء {أبي الغالي }

إلى ثمرة جهدي المتواصل { أمي الحبيبة }

إلى كل من اجتهد معي في إتمام هذا العمل : بن يحي نجاة

ملوك طارق

إلى كل من تقاسمت معهم أحلى ابتسامات الحياة و خاصة زكريا

إلى كل طلبة السنة ثانية ماستر دفعة 2011

رضوان

الخطـــة

* **المقدمة العامة**

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

* **تمهيـــد:**

المبحث الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، تطورها، التوزيع العالمي لهـــا

المطلب الأول : نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة

المطلب الثالث: التوزيع العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة

المبحث الثالث : محددات ومحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: محفزات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثالث: اتجاهات الدول في حفز الاستثمار الأجنبي وأثر ذلك على قرارات الاستثمار

* خلاصة.

الفصـــل الثاني: أساسيـــات عن التنمية المستدامة

* تمهيـــد:

المبحث الأول : مفاهيم عن التنمية المستدامة

المطلب الأول : ماهية التنمية المستدامة

المطلب الثاني: تطور مفهوم التنمية المستدامة

المطلب الثالث: المحطات التاريخية الكبرى للتنمية المستدامة

المبحث الثاني : أسس التنمية المستدامة، مبادئها و أهدافها

المطلب الأول: أسس التنمية المستدامة

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للتنمية –المستدامة

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة

المبحث الثالث: خصائص التنمية المستدامة، مؤشراتها وأبعادها

المطلب الأول: خصائص التنمية المستدامة

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

* خلاصـــة:

الفصل الثالث: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة

* تمهيـــد:

المبحث الأول: تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي

المطلب الأول: ايجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الفكر الاقتصادي

المطلب الثاني: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الفكر الاقتصادي

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الدراسات الميدانية

المطلب الأول: الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: الآثار الاجتماعية والبيئة للاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: الآثار الاجتماعية والسياسة للاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثاني: الآثار البيئية للاستثمار الأجنبي المباشر

*خلاصـــة:

الفصل الرابع: توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

* تمهيـــــد:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

المطلب الثاني: طاقات الجزائر لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

المطلب الأول: إستراتيجية التنمية من خلال المخططات التنموية.

المطلب الثاني: تأثير التنمية الاقتصادية على البيئية في الجزائر.

المطلب الثالث: تجربة الجزائر في التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: دور الدولة في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة التنمية المستدامة

المطلب الأول: دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئة لإرساء قواعد التنمية

المطلب الثاني: دور الدولة في تنظيم وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة التنمية

المطلب الثالث: أهم مقومات نجاح سياسات وإستراتيجيات جذب للاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه لصالح التنمية المستدامة في الجزائر

* خلاصـــــــة:

* الخاتمة العامة

* قائمة المراجع

* فهرس الأشكال والجداول

* الفهـــــرس

المقدمة العامة

المقدمة العامة

إن الملاحظ للعلاقات الاقتصادية في الآونة الأخيرة يتجلى له بوضوح الزيادة المعتبرة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول، و بروز دور الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها القناة الأساسية التي يتم من خلالها نقل هذا النوع من الاستثمارات، بالإضافة إلى اشتداد المنافسة بين الدول المتقدمة و الدول النامية على حد السواء من أجل الحصول على أكبر قسط ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تعتبر المورد الأجنبي الأمثل لعملية التنمية لاقتصاديات الدول النامية بعد أن أثبت الواقع الاقتصادي عدم نجاعة المصادر الأخرى و خطورتها في كثير من الأحيان.

فالدول النامية و الجزائر على وجه الخصوص قد أثقلتها الديون ووقعت عاجزة أمام الالتزامات المترتبة عن هذه الأخيرة و المتزايدة باستمرار كما أن الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة و المتمثلة أساسا في المحفظة الاستثمارية قد تسببت في حدوث أزمات مالية حادة مما انعكس على الأوضاع الاقتصادية و بالتالي الأوضاع السياسة و الاجتماعية.

و على صعيد آخر ظهر الوعي في بداية السبعينيات بخطورة المشاكل المتعلقة بالبيئة و التلوث الناتج عن أنماط التنمية الصناعية، و تعميق التفاوت بين الأغنياء و الفقراء نتيجة عدم العدالة في توزيع الدخل ...الخ وكانت كنتيجة لهذا بروز مفهوم التنمية المستدامة من خلال تقرير اللجنة العالمية للبيئة سنة 1987.

فبعدما كان ينظر إلى النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في حجم الدخل فحسب، فإن المفهوم الحالي للتنمية يشمل جوانب عدة، اقتصادية، اجتماعية، بيئية، ثقافية، و أخلاقية، حيث يعرفها برنامج الأمم المتحدة (PNUD) لسنة 1992 على أنها: "عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية الضريبية التجارية، الطاقوية، الزراعية و الصناعية بشكل يهدف إلى إقامة تنمية تكون اقتصاديا، اجتماعيا و إيكولوجيا مستدامة.

لذلك أصبح من الضروري على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال سعيه إلى تحقيق الأرباح، الأخذ بعين الاعتبار لهذه المستجدات و الالتزام بمقتضيات التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة في هذه البلدان نظرا لما يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر من دور أساسي في عملية التنمية لاقتصادياتها.

و بالنظر إلى هذه المعطيات، كان لا بد من تسليط الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك في محاولة لمعرفة مدى استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر لمحددات التنمية المستدامة في الجزائر على وجه الخصوص، من أجل الوصل إلى محاولة لتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.

و على ضوء ذلك و للأجل بلورة حقيقية لبحثنا قمنا بصياغة الإشكالية التالية:

➢ ما مدى استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر لمتطلبات و ضوابط التنمية المستدامة في الجزائر؟

- و من أجل تبسيط هذه الإشكالية و الإجابة عنها قمنا بصياغة التساؤلات التالية:

1. ما هي طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي أهم النظريات المفسرة له؟
2. ما المقصود بالتنمية المستدامة و أبعادها ومحدداتها المختلفة؟
3. ما هي الآثار الناجمة و المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر على كافة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية للدول المضيفة بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة؟

فرضيات البحث:

انطلاقا من الإشكالية المطروحة و التساؤلات المطروحة وقصد تسهيل الإجابة الدقيقة والمركزة ارتأينا طرح الفرضيات التالية التي تكون منطلقا لدراستنا، والتي تكمن فيما يلي:

1. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويل دولية، ومن أهم مصادر التمويل الخارجي في الوقت الراهن، نتيجة للمزايا العديدة الناجمة عنه، و التي حققت نتائج إيجابية للدول المضيفة وهذا بالمقارنة إلى التدفقات الأخرى لرأس المال الأجنبي، إلا أنه لا يخلو من نتائج سلبية.
2. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين بعض الجوانب التنمية المستدامة في الجزائر.
3. غياب إستراتيجية وخطط واضحة لتحقيق التنمية المستدامة ونقص الوعي الثقافي لدى الحكومات وشعوب الدول النامية خاصة بالجزائر.
4. إن الجزائر باعتبارها دولة نامية غير قادرة إلى حد ما التأثير على الشركات متعددة الجنسيات لتوجيه استثمارها لخدمة الجوانب المختلفة لتنميتها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في النقاط التالية:

1. إدراك حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر تعتبر الوسيلة المثلى في تغطية العجز التمويلي للدول النامية مقارنة مع التدفقات الأخرى لرأس المال.
2. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية.
3. إبراز الدور الفعال و الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول النامية خاصة الجزائر وما نجم عنه من نتائج إيجابية في زيادة الوعي و النمو بهذه الدول.

أهداف البحث:

إن الأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال هذه الدراسة تكمن فيما يلي:

1. محاولة إزالة الغموض حول ظاهرة – الاستثمار الأجنبي المباشر– من خلال عرض وتقديم الإطار الفكري والنظري لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال ما تناوله المفكرون الاقتصاديون في أدبياتهم عبر مختلف المدارس.
2. تسليط الضوء على مفهوم التنمية المستدامة و سبل تحقيقها.
3. الوقوف على حقيقة الآثار الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر على الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة.
4. تحديد الشروط الواجب توفرها لتوجيه الاستثمارات الأجنبية لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر بالشكل المطلوب.

أسباب اختيار الموضوع:

ثمة أسباب متعددة دفعتنا إلى اختيار الموضوع و البحث فيه بكل جدية دون غيره من المواضيع وهي تكمن فيما يلي:

1. الاهتمام المتزايد الذي حظي وما زال يحظى به حاليا من طرف الكثير من الخبراء و الاقتصاديين في مختلف دول العالم.
2. الأهمية البالغة التي أصبح يحتلها الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره التنموي في الدول المضيفة.

3. اتجاه الدول النامية على وجه العموم و الجزائر على وجه الخصوص وتنافسها في استقطاب هذا النوع من الاستثمارات.
4. بروز التنمية المستدامة كمفهوم وحتمية في النشاط الاقتصادي العالمي تفرضها الأوضاع المتردية للبيئة و تقننها القوى و المؤسسات الدولية.

الصعوبات و المشاكل:

1. نقص الإحصائيات الدقيقة و الحقيقة للاستثمار الأجنبي المباشر.
2. إن موضوع الاستثمار موضوع غني و غزير بالمعلومات وبشكل واسع، ما جعلنا نختصر الكثير من المعطيات التي يمكن أن تكون ذات دور هام.
3. نقص الشفافية و الإفصاح عن الأمور الحقيقية و العملية المرتبطة بالأحكام و القوانين والإجراءات لدى العديد من الدول النامية.

منهجية البحث:

قصد الإجابة على إشكالية بحثنا واختيار مدى صحة الفرضيات، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع من خلال اعرضنا إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كظاهرة اقتصادية حضيت باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين في الآونة الأخيرة و سردنا المختلف للمفاهيم و النظريات و تحليلها، إضافة إلى اعتمادنا المنهج التاريخي عند تناولنا الإطار السياسي و التاريخي للاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف مراحل تطوره عبر الزمن، مع الإشارة لواقع استجابته لضرورات التنمية المستدامة، بالإضافة إلى اعتماد المنهج المقارن في إبراز الآثار المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف الدول المضيفة.

وقد تم استخدام العديد من الأدوات هي:

1. الاستعانة المتنوعة من كتب، مجلات، ومذكرات، بالإضافة إلى التقارير و الملتقيات الوطنية باللغتين العربية والأجنبية.
2. الاستعانة بالدراسات السابقة و الأيام الدراسية التي ناقشة المواضيع المرتبطة بهذا البحث.
3. الاستعانة بشبكة الانترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يصعب إيجادها في المكتبات.
4. الاتصال بالأساتذة الجامعيين المختصين في هذا المجال من أجل الاستفادة والتوجيه.

خطة البحث:

وكمحاولة لاستعراض ما سبق تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول رئيسية، كل فصل يتكون من ثلاث مباحث على النحور التالي:

الفصل الأول:

والذي يعتبر نقطة الانطلاق في دراستنا حيث تعرضنا فيه لأساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التعريف به وبأنواعه المختلفة، و التعرض للإطار النظري وبتقديم عرض مفصل عن محددات توزيعه عبر الدول وبين مختلف القطاعات.

الفصل الثاني:

وفي هذا الفصل تطرقنا إلى مفهوم التنمية المستدامة و أبعادها المختلفة و الإطار التحليلي الذي يمكننا من تحديد مستوياتها.

الفصل الثالث:

وفي هذا الفصل ارتأينا تقديم مبسط لمختلف الآثار للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أهم من خلال أهم ما جاء في الفكر الاقتصادي من جهة و ما أثبتته الوقائع الاقتصادية من جهة أخرى من أجل محاولة الوصول إلى حكم أكثر موضوعية على مدى تأثير ومساهمة هذا الأخير في مسيرة التنمية للدول المضيفة.

الفصل الرابع:

سيكون هذا الفصل محاولة للبحث عن واقع الاستثمار و التنمية المستدامة في الجزائر وكذلك جعل الاستثمار المباشر الأجنبي أداة من أدوات التنمية بمفهومها الجديد، وليس أداة من أدوات تكريس التخلف بالنسبة للجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

تمهيـــــد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية قديمة تجلت بوضوح نسبي مع مطلع القرن العشرين، لتبرز بقوة بعد الحرب العالمية الثانية، مما جعلها تكون محل اهتمام العديد من الاقتصاديين ويكمن الشرقي بروز الاستثمار الأجنبي المباشر في كونه وسيلة تمويل بديلة تلجأ إليها الكثير من الدول التي تواجه العجز في تمويل استثماراتها بالإضافة إلى أنه يلعب دورا فعالا في تغيير العلاقات الاقتصادية الدولية السياسية.

ويترك الجدل القائم حول انعكاساته على ديناميكية التنمية في اقتصاديات الدول المضيفة خاصة الدول النامية منها، وقبل الخوض في ذلك ينبغي لنا البحث في طبيعة هذا النوع من الاستثمارات وأشكاله المختلفة وأهم الفروق بينهما من حيث المزايا والعيوب بالنسبة لمختلف الأطراف المتعاقدة كما يجب التطرق إلى الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها القناة الأساسية لنقل مثل هذه الأنواع من الاستثمارات ومن ثم إلقاء نظرة تاريخية على نشأة وتطور الاستثمار الأجنبي المباشر، وطريقة توزيعه عبر الأقاليم والقطاعات، ومحاولة البحث في الأدبيات الاقتصادية عن التفسير الاقتصادي لكل ما سبق من أجل تحديد أهم العوامل التي تحكم في اجتذاب وتموقع الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار المباشر

المبحث الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي حسب دراسات الباحثين والمختصين وكذا متخذي القرار السياسي والاقتصادي وسيلة مهمة تساهم في عملية تحقيق أدنى درجات التطور والتنمية الاقتصادية لدى البلد، وهو من أكثر النشاطات الاقتصادية حضورا ومثيرا للاهتمام.

وقبل التطرق إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ينبغي التعريف بالاستثمار وأنواعه المختلفة، وذلك تبعا للجوانب التي انطلق منها الباحثون والاقتصاديون في تحليلهم لشتى الظاهر المحيطة بهم.

1. تعريف الاستثمار:

تتعدد تعاريف الاستثمار تبعا لأنواعه والقائمين عليه، حيث يعرف على أنه:

- ✓ " التضحية بقيمة حالية أكيدة الاستهلاك الحالي، مقابل الحصول على قيمة مستقبلة غير أكيدة".[1]
- ✓ " الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال لتشييد مباني سكنية جديدة، مصانع جديدة، آلات جديدة، فضلا عن أنه إضافة المخزون من المواد الأولية والسلع التامة الصنع أو النصف مصنعة، فالاستثمار هو إضافات إلى المخزون فضلا عن رأس المال الثابت".[2]
- ✓ " عملية يدخل فيها فرد بسيط بهدف خلق أموال والحصول على منفعة دائمة لإشباع رغباته المتعددة".[3]
- ✓ " الاستثمار عملية هادفة لتكوين رأسمال أو زيادة في ذلك الرأسمال، وتتكون عملية الاستثمار من عناصر (أركان) أساسية هي: [4]

---

[1] محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الاسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2005 ص 15.

[2] كمال بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1987،ص 295.

[3] محمد عادل العاقل،مبادئ الاستثمار وتقييم المشاريع، حلب- سورية، جامعة حلب، كلية التجارة، 1996،ص 05.

[4] قادر عبد العزيز، الاستثمارات الدولية التحكيم التجاري الدولي وضمان الإستثمارات، دار هومة للطباعة، بوزريعة، الجزائر، 2004 ص ص 11- 12 .

* ***المساهمة:*** حيث يقدم المستثمر "عطاء" أو "مساهمة" في شكل أموال أو أصول مادية أو غير ذلك.

* نية الحصول على الربح: إذ أن المستثمر يهدف من خلال عملية الاستثمار إلى الحصول على أرباح أو فوائد، وإلا فلا تعد العملية استثمارا.

* ***المجازفة (المخاطرة):*** نية الحصول على الربح لا تعني التحقيق الفعلي لذلك الربح، فالمساهم مجازف بها نوقد يحقق أرباحا كبيرة أو صغيرة كما قد يتحمل الخسارة.

* **عامل الزمن:** إن المستثمر بطبيعة المال ينتظر مدة لكي يجني استثمارا فهو لا يحقق الربح فورا بشكل عام، ذلك أن العملية الإنتاجية المرتبطة بعملية الاستثمار تستغرق وقتا، ولعل هذا العامل هو ما يميز الاستثمار عن عملية الإنتاج.

2. أنواع الاستثمار:

تتواجد عدة أنواع من الاستثمار، باعتباره يمكن ان يكون فرد أو استثمار شركات أو استثمار حكومي (تموله الدولة) وعموما ما يميز المختصون بين أنواع الاستثمار على أساس معيارين هما: [1]

أ. **حسب نوع النشاط:** وينقسم هذا الخير إلى نوعين استثمار تجاري، استثمار صناعي.

- **الاستثمار التجاري:** وهو القيام بإنشاء نقاط البيع لسلع منتجة من طرف متعاملين آخرين.
- **الاستثمار الصناعي:** يعتمد على زيادة الطاقات الإنتاجية وذلك بإنشاء وحدات إنتاجية.

ب. **حسب نوع الملكية:** وينقسم إلى:

- **استثمار محلي:** يملكه متعامل اقتصادي محلي، وأن مدخراته توجه لتكوين رأس مال حقيقي داخل الدولة.
- **استثمار أجنبي:** يملكه متعامل اقتصادي أجنبي، وأن مدخراته توجه لتكوين رأس مال حقيقي في دولة أجنبية.

➢ فالاستثمار الأجنبي هو "انتقال لرأس المال عبر الدول بقصد التوظيف في عمليات اقتصادية مختلفة كإنشاء مشروعات إنتاجية أو المساهمة فيها أو الاكتتاب في الأسهم والسندات أو القروض بهدف الحصول على عوائد مجزية بشرط أن يتم ذلك خارج النظام القانوني والنقدي والمالي والاقتصادي لبلد المستثمر".[2]

---

[1] قادري بن عبد العزيز، مرجع سابق،ص 12.

[2] دريد محمود السامرائي، الإستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى: 2006 ص 50.

➢ كما ورد في تعريف آخر على أنه: "كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دولة متلقية سعيا وراء تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية سواء كان الهدف مؤقت أو لأجل محدد، أو لآجال طويلة، فقد يكون الاستثمار مباشرا أو غير مباشرا، سواء كان ملكا لدولة واحدة أو لعدة دول أو لشركة واحدة أو عدة شركات".[1]

ويميز المختصون بين الاستثمار الأجنبي التجاري والاستثمار الأجنبي الصناعي، وبين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

*** الاستثمار الأجنبي التجاري والاستثمار الأجنبي الصناعي:**

يعتمد الاستثمار الأجنبي التجاري أساسا على التصدير وهو يتمثل في إقامة نقاط للبيع في البلد المضيف ولا يقوم بتحويل مراكز الإنتاج إليه.

أما الاستثمار الأجنبي الصناعي فيعتمد على التموقع في البلد المستقبل وهو بذلك يزيد من الطاقات الإنتاجية لذلك البلد.

وعليه يمكن القول أن البلد المصدرة لرأس المال تفضل الاستثمار التجاري لأنه يخدم موازين مدفوعاتها عن طريق عقود التصدير المبرمة مع البلد المتلقي، أما الصناعي فتفضله البلاد المستقلة لكونه يزيد من طاقتها الإنتاجية، ويوظف جزء من مواردها المالية والبشرية، وتخشاه الدول المصدرة لرأس المال باعتباره مرتبا لإعادة استيراد المواد المنتجة عن طريق ذلك الاستثمار ومشكلا بذلك منافسة للمنتجات المحلية.[2]

*** الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر:**

– **الاستثمار الأجنبي المباشر:** وهو جوهر موضوعنا في هذا البحث، أعطيت له عدة تعاريف تبعا لأنواعه والقائمين عليه، وفيما يلي سنعرض كل من التعريف القانوني والتعريف الفقهي و تعاريف بعض المنظمات الدولية.

---

[1] فريد النجار،الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة: الاسكندرية، مصر،الطبعة الأولى، 2000، ص 23.

[2] قادري عبد العزيز، مرجع سابق، ص 25.

- **التعريف القانوني:**

يعرف الأمر 01- 03 الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " استثمار منجز من طرف مستثمر أجنبي في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات والتي تشمل:[1]

- ✓ اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة.
- ✓ المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- ✓ استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية.

- **التعريف الفقهي:**

حسب عبد السلام أبو قحف " الاستثمار الأجنبي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع المستثمر، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة".[2]

- **تعريف بعض المنظمات الدولية:**

➢ ***تعريف صندوق النقد الدولي (FMI):*** حسب هذا الخير فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يعرف على أنه ذلك الاستثمار الذي هدفه حيازة فوائد دائمة في المؤسسة التي تكون نشاطاتها في الميدان الاقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتخاذ القرارات العقلية في تسيير المؤسسة.[3]

➢ ***تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE):*** حيث يمكن استخراج تعريفين :

أ. الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن استثمار يوجه بغرض إقامة علاقات اقتصادية دائمة مع مؤسسة ما ويشمل على الخصوص:

- ✓ الاستثمار الذي يؤدي إلى ممارسة تأثير حقيقي في تسيير مؤسسة كبيرة أو متوسطة .
- ✓ إنشاء أو توسيع فرع تابع لمؤسسة مملوكة بالكامل لصاحب رأس المال.

---

[1] جميل أحمد توفيق، الاستثمار وتحليل الأوراق المالية، دار المعارف،مصر، الطبعة الأولى، 2000، ص 104.

[2] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2001، ص 375.

[3] كمال مرداوي، مؤسسات الاستثمار المباشر والعدل الكوني، مجلة المارم للا... الزيتونة، العدد 17، 2002، ص 52.

✓ الحيازة التامة لمؤسسة قائمة.

✓ المساهمة في ملكية مؤسسة جديدة أو قائمة.

✓ منح قرض على المدى الطويل، سبع سنوات فما فوق.

ب. يعتبر المستثمر الأجنبي كل شخص طبيعي أو مؤسسة عمومية أو خاصة تتمتع بالشخصية المعنوية حيث هذا المستثمر يملك مؤسسة تقوم بالاستثمار المباشر في الخارج.[1]

➢ ***أما منظمة التجارة العالمية (OMC):*** فتؤكد بأنه الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر بامتلاك موجودات في دولة أخرى مع وجود النية في إدارة تلك الموجودات .

أما في مجال المحاسبة الوطنية (ميزان المدفوعات، الميزان التجاري) فالاستثمار الأجنبي المباشر المحقق من طرف دولة ما في دولة أخرى يتمثل في الزيادة الصافية في رأس المال والمحولة من طرف مستثمري الدولة التي تنتمي إليها الشركات الأم (الدولة المصدرة للاستثمار) إلى فروعها في الدولة المضيفة مضاف إليها قيمة الأرباح غير الموزعة لهذه الفروع (التمويل الذاتي).

– **كما يعرفه البعض:** بأنه تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية والمحافظة على الطاقة الإنتاجية القائمة وتجديدها.

– **ومنهم من عرفه بأنه:** عبارة عن مجموعة من الموارد النقدية أو الفنية التي تأتي بها المؤسسة العامة أو الخاصة عن طريق مدخر أجنبي خاص أو عام بشكل مباشر في نشاطها.[2]

– **كما يعرف أيضا بأنه:** " تملك 10% أو أكثر من رأسمال الشركة على أن ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها".[3]

➢ ***من خلال التعاريف السابقة يمكننا صياغة التعريف التالي للاستثمار الأجنبي:***

هو مجموعة التدفقات المتولدة عن انتقال رؤوس أموال استثمارية إلى الدول المضيفة لتعظيم الربح وتحقيق المنافع المرجوة، كما يمكن أن يشارك مع رأسمال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الدول وبالتالي فالاستثمار الأجنبي المباشر لا يعتبر بديل عن الاستثمارات المحلية كل هو مكمل لها.

---

[1] عبد الرحمان تومي، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2001، ص 41.

[2] عنوش قريوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999،ص 02.

[3] حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف قضايا لجنة حسور التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد الثالث،الكويت، 2004،ص 04.

ويطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار سواء كان مشروعا للتسويق أو البيع أو التصنيع أو الإنتاج أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي ويعني هذا إمكانية تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نوعين أساسيين: [1]

- ✓ • الاستثمار المشترك.
- ✓ • الاستثمار المطلق.

وسيتم التطرق إليها فيما بعد:

*** أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر:**

في ظل هذا النوع من الاستثمارات يكون المستثمر الأجنبي مالك لكل أو لجزء من المشروع، ولكنه لا يتحكم كليا ولا جزئيا في إدارة وتنظيم المشروع، وهو يخص الاستثمار في الأوراق المالية أي شراء الأسهم والسندات من الأسواق المالية، وهو استثمار قصير الأجل.[2]

وتتخذ الاستثمارات غير المباشرة عدة أشكال هي:[3]

أ. استثمارات غير مباشرة في مجال الإنتاج:

- ✓ التراخيص، اتفاقيات المشروعات والعمليات (تسليم المفتاح).
- ✓ عقود الإدارة وعقود التصنيع.
- ✓ عقود امتياز الإنتاج الدولي من الباطن (المقاولة من الباطن).

ب. استثمارات غير مباشرة في مجال البيع والتسويق من خلال:

- ✓ تراخيص استخدام العلامة التجارية والخبرات التسويقية والإدارية.
- ✓ الوكلاء أو عقود اتفاقيات الوكالة.
- ✓ الموزعون.
- ✓ المعارض.
- ✓ الاستثمار في محفظة الأوراق المالية.

---

[1] عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق،ص 481.

[2] نفس المرجع،ص ص 366 – 367.

[3] نفس المرجع، ص 193.

ويختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر في كون الأول ينطوي على توفر شرطين أساسيين هما:

- ملكية المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل الاستثمارات في المشروع المعني.
- التحكم والمشاركة في إدارة المشروع بشكل جزئي أو مطلق حيث مقدار مشاركته فضلا عن إمكانية قيام المستثمر بتمويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجيا والخبرة الفنية في جميع المجالات للدول المضيفة.

المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار سواء كان مشروعا للتسويق أو البيع أو التصنيع والإنتاج أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي، وهذا يعني إمكانية تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نوعين أساسيين هما:

1. الاستثمار المشترك: Jont venture

أ. تعريفـــــه:

يرى كولدي kolde أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيات معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هناك تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامة التجارية... إلـــــخ.

أما تيربسترا terpstra فيرى أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة عليه بالكامل.

ويقترح **ليفتجسون** في هذا الشأن أنه في حالة اشتراك طرف أجنبي أو أكثر مع طرف محلي/ وطني (سواء كانت شركة وطنية قائمة أو غير ذلك) للقيام بإنتاج سلعة جديدة أو قديمة أو تنمية السوق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر سواء كانت المشاركة في رأس المال أو بالتكنولوجيا فإن هذا يعتبر استثمارا مشتركا، وهذا النوع من الاستثمار تعتبر أكثر تميزا من اتفاقيات أو تراخيص الإنتاج حيث يتيح للطرف الأجنبيين المشاركة في إدارة المشروعة، هذا النوع من الاستثمارات يمكن أن ينطوي على الجوانب التالية:[1]

[1] عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق،ص ص 481 – 482 .

- ✓ اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط داخل حدود الطرف المضيف.
- ✓ يمكن للطرف الوطني ان يكون شخصيته معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- ✓ أن المشاركة في مشروع الاستثمار لا تقتصر على تقديم حصة في رأس المال فقط وإنما قد تكون من خال تقديم الخبرة أو المعرفة أو العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة.

وتجدر الإشارة أنه في جميع المجالات السابقة لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع.[1]

ب. مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة:

✓ **من حيث المزايا:**

* أن الاستثمار المشترك بصفة عام يساهم (إذا أحسن تنظيمه وتوجيهه وإدارته) في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية، وخلق فرص جديدة لعمل وما يرتبط بها من منافع أخرى بالإضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات وخلق علاقات تكامل اقتصادي مع النشاطات الاقتصادية أو الخدمية المختلفة بالدولة المضيفة.

* بالنسبة للدول النامية بصفة خاصة تغير الاستثمار المشترك من أكثر أنواع الاستثمارات المباشرة قبولا، وهذا راجع إلى أسباب سياسية واجتماعية من أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني ومن ثم لرفع درجة استقلال هذه الدول عن المتقدمة.

* نظام المشاركة يساعد في تخفيف الأعباء على ميزان المدفوعات، بحيث يقلل من الأرباح المحولة إلى الخارج والتي تحدد بقدر نصيب الشريك الأجنبي، كما يساعد في زيادة الصادرات وتقليل الواردات.

* نظام المشاركة يحقق الاستمرارية في الإنتاج، حتى في حالة انفصال الشريك الأجنبي بعكس الملكية التامة فقد تعني تصفية المشروع ومن ثم تخفيض الإنتاج وزيادة البطالة.[2]

* أما عن عيوب الاستثمار المشترك مقارنة بالاستثمار الذي ينطوي على التملك المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار فيمكن حصرها في:

✓ حرمات الدول المضيفة من المزايا السابقة إذا ما أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف محلي/وطني في الاستثمار.

---

[1] عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق،ص 483.

[2] نرة ريب حسن عوض الله، الإقتصاد الدولي للعلاقات الإقتصاديه الدوليه، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2004، ص 224.

✓ أن تحقق المنافع المذكورة وغيرها تتوقف على مدى قدرة الطرف المحلي الفنية والمالية والإدارية على المشاركة في مشروعات الاستثمار والمشترك خاصة بالدول النامية.

✓ أن مساهمة مشروعات الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية من توفير للعملات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات وغيرها...أقل بكثير مقارنة بمشروعات الاستثمار المطلقة.

نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني فقد تؤدي إلى صغر حجم المشروع وبالتالي التقليل من إسهامها في تحقيق أهداف الدولة:

ج. مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المشترك من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسيات:

✓ **بالنسبة للمزايا فهي متعددة يمكن تلخيصها في التالي:**[1]

* يساعد الاستثمار المشترك (في حالة نجاحه) في تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء وتملك مشروعات استثمارية تملكا مطلقا.

* يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أنواع الاستثمار تفضيلا لدى الشركة في حالة عدم سماح الحكومة المضيفة لهذه الشركة بالتملك المطلق لمشروع الاستثمار خاصة في بعض النشاطات الاقتصادية كالبترول أو صناعة الكهرباء أو التعدين.

* يفضل الاستثمار المشترك في حالة عدم توافر الموارد الأولية المالية والبشرية والمعرفة التسويقية الخاصة بالسوق الأجنبي لدى الشركة متعددة الجنسيات اللازمة لدخول هذه الأسواق.

* يساعد الاستثمار المشترك على سرعة التعرف على طبيعة السوق المضيف، وإنشاء قنوات للتوزيع وحياة مصادر المواد الخام والأولية للشركة الأم.

* يساعد على تخفيض الأخطار التي تحيط بمشروع الاستثمار خاصة الأخطار غير التجارية مثل التأميم والمصادرة.

* الاستثمار المشترك يساعد في تذليل الكثير من الصعوبات والمشاكل التي تعترض الطرف الأجنبي (البيروقراطية) إضافة إلى كونه وسيلة هامة للتغلب على القيود الجمركية والتجارية المفروضة بالدول المضيفة.

* الاستثمار المشترك يساعد في تسهيل مهمة الطرف الأجنبي في الحصول على القروض المحلية والحصول على المواد الخام والأولية اللازمة للشركة الأم.

[1] بلعزوز بن علي، كراجي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص ص 484 485.

* إن وجود طرف وطني في مشروع الاستثمار يسهل أمام الشركة متعددة الجنسيات حل المشكلات الخاصة باللغة والعلاقات العمالية والإنسانية وغيرها من المشكلات الاجتماعية والثقافية التي تواجه انجاز كافة الأنشطة الوظيفية للشركة المعنية.

✓ **بخصوص عيوب الاستثمار المشترك في وجهة نظر الطرف الأجنبي فهي:** [1]

* احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار (الطرف الوطني والطرف الأجنبي) خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة في المساهمة برأس المال في مشروع الاستثمار.

* قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة إلى إقصاء الطرف الأجنبي من مشروع الاستثمار، وهذا يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق المعين.

* إن انخفاض القدرات الفنية والمالية للمستثمر الوطني قد يؤثر سلبيا على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق أهداف طويلة الأجل وقصيرة الأجل.

* قد يكون الطرف الوطني متمثلا في الحكومة فمن المحتمل جدا أن تضع شروطا أو قيودا صارمة على التوظف والتصدير، وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي إلى الدولة الأم.

* يحتاج إلى رأس مال كبير نسبيا.

2. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: impontation greenfields

أ. تعريف الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

تمثل مشروعات الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، ويرجع هذا إلى عدد من الأسباب سنوضحها فيما بعد، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشروعات تتمثل في قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدول المضيفة.وفي المقابل نجد الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار .[2]

---

[1] عبد السلام أبو قحف،مرجع سابق، ص 385.

[2] نفس المرجع، ص 487.

ويعتبر الخوف من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية من بين أهم الأسباب من وراء عدم تفضيل كثير من دول العالم الثالث للاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

على عكس مما تتوقعه بعض حكومات الدول النامية حيث نجد أن زيادة حدة المنافسة بين الدول النامية والدول المتقدمة الصناعية لجذب الاستثمارات الأجنبية أدى بالكثير من حكومات الدول النامية إلى التصريح للشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق لمشروعات فيها كوسيلة أو كورقة رابحة نسبيا في تشجيع تدفق الاستثمارات وجلب المستثمرين الأجانب بعدما تشابهت الكثير من الدول النامية تقريبا في طبيعة ونوع الامتيازات والحوافز والتسهيلات التي تقدمها لجلب الاستثمارات الأجنبية.[1]

فالحرية في غدارة النشاط الإنتاجي والسيطرة الكاملة على السياسات الإنتاجية التسويقية والمالية وغيرها أصبحت أكثر أهمية لدى معظم الدول المضيفة.

ب. مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة:

✓ **بالنسبة للمزايا:**

* المشروعات الضخمة تساهم في إشباع المجتمع المحلي من السلع أو الخدمات المختلفة مع إمكانية وجود فائض لتصدير أو تقليل الواردات مما يؤدي إلى تحسين وضعية ميزان مدفوعات الدول المضيفة.
* زيادة حجم تدفقات النقد (رأس المال الأجنبي) إلى الدول المضيفة.
* توفير فرص للعمالة المباشرة وغير المباشرة سواء في مراحل بناءه أو مراحل التشغيل.
* في حالة وجود جهاز يقوم باختيار التكنولوجيا التي تتناسب مع متطلبات وخصائص التنمية بالدول المضيفة، فإن هذا النوع من المشروعات يساهم مساهمة كبيرة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبيرة وفعال في الدول المعنية بالمقارنة بالأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي خاصة أشكال الاستثمار غير المباشر.

[1] درة زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 228.

✓ **أما بالنسبة للعيوب:**

كما سبق الإشارة فإن الدول المضيفة خاصة الدول النامية تخشى من أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينهما وبين الشركات المعنية.

ج. مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات:

✓ **بالنسبة المزايا:**

* كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها والتي ينجم الجزء الكبير منها من انخفاض تكلفة مدخلات عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية.

* يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار من التغلب على المشكلات الناجمة من الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي (الاستثمار المشترك، التراخيص، التوكيلات...).

* توفير الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة (تسويقية، إنتاجية، مالية).

* إذا استطاعت الشركة متعددة الجنسيات أن تبني صورة ذهنية جيدة ومقبولة لدى الجمهور في الدول المضيفة فمن التحمل جدا أن تصبح مهمة فرع الشركة بهذه الدولة سهلة للغاية فيما يختص بسياسات التوسع والتسويق وغيرها من سياسات الأعمال، بالإضافة إلى سهونة حصولها على التسهيلات المختلفة والضمانات اللازمة لتنفيذ أنشطتها خاصة فيما يرتبط بالحصول على المواد الخام المحلية أو المستوردة والإجراءات البيروقراطية المتعلقة بها .

✓ **أما بالنسبة للعيوب:**

* أن هذا النوع يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة بالمقارنة بالاستثمار المشترك.[1]

* يمكن القول بان الأخطار الغير تجارية مثل التأميم والمصادره والتصفية الجبرية أو التدمير الناجم عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو حتى الحروب الأهلية في الدول المضيفة النامية تعتبر من أكثر العوامل إثارة لقلق الشركات متعددة الجنسيات العاملة بهذه الدول وبصفة خاصة إذا كانت الاستثمارات في الأنشطة الإستراتيجية أو الحساسة مثل صناعة البترول والأسلحة والأدوية...إلخ.

[1] علي عباس،إدارة الأعمال الدولية، الإطار العام، دار الهدى للنشر،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص 43.

3. مشروعات أو عمليات التجميع:

هذه المشروعات قد تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة ...إلخ والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه[1] .

وفي هذا الخصوص تجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو أشكال التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي ومن ثم يترتب على ذلك وجود المزايا والعيوب الخاصة بهذين الشكلين سواء بالنسبة للطرف الأجنبي أو الطرف الوطني أما إذا كان المشروع الاستثماري الخاص بالتجميع سيتم بموجب عقد أو اتفاقية لا تتضمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي بشكل أو بآخر في مشروع الاستثمار فإن هذا الوضع يصبح مشابها لأنماط أو أشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الإنتاج.[2]

المطلب الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

✓ يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر منها ما يلي:

* الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروعات وكافة بدائله المتاحة.

* يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده.

* يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب شغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ.[3]

---

[1] عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق، ص 235.

[2] براكش لوناني وعساف رزين، ما مدى فائدة الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، التمويل والتنمية ،2001، ص 07.

[3] قدي عبد الحميد، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 252.

* يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغيير حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.

* يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطية في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه.

* يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب[1].

✓ **يتميز كذلك الاستثمار الأجنبي المباشر بخاصيتين أساسيتين هما:**

أ. تصدير رؤوس الأموال من جانب أصحابها بالبلاد المتقدمة إلى البلاد النامية.

ب. وجود الرقابة المباشرة من جانب المستثمر الأجنبي على المشروع.

وجدير بنا الذكر أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي مثارا للجدل والاهتمام نظرا لتعدد واتساع مصادره وآثاره وأشكاله في البلدان المتلقية له.[2]

---

[1] محمد عبد العزيز عبد الله عبده، مرجع سابق، ص 09.

[2] ضياء مجيد الموسوي، العولمة واقتصاد السوق الحرة ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، الطبعة الأولى،2003، ص 129.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، تطورها التوزيع العالمي لها

المطلب الأول : نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

عرفت الحقبة الأخيرة وخصوصا بعد الحرب العالمية الثانية اتجاه كبير للتخلي عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر لصالح الاستثمار المباشر ومن أهم المبررات التي اتفق عليها في أن التكنولوجيا المتطورة وانهيار أنظمة التخطيط المركزي في شرق أوربا والصين ساعد وبشكل كبير في دخول الاستثمار الأجنبي المباشر عصرا جديدا حيث ازدادت أهميته في مكونات الاقتصاد الدولي، وفي محاولة لتفسير هذه الظاهرة الاقتصادية اختلفت التفسيرات وذلك تماشيا مع التغيرات السياسية والاقتصادية الدولية التي جعلت رأس المال الدولي أكثر حرية، وبالرغم من تعدد نظريات الاستثمار الأجنبي إلا أننا سنستعين بالنظريات الأقرب للقبول العام في التفسير والأكثر دقة.

1. نظرية المنافسة الغير كاملة (نظرية المنظمة الصناعية).

تعتمد هذه النظرية على نظرية المنافسة الغير كاملة، من أهم روادها هايمر hymer 1960 حيث كان يهدف إلى التمييز بين الاستثمار في محفظة الأوراق المالية التي تتجذب حسب الفروق في أسعار الفائدة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر،حيث أن حتى تتمكن شركة ما من الاستثمار الأجنبي في بلد ما يجب أن تتوفر على قدرات متميزة تمكنها من احتكار السوق المحلي لهذا البلد المضيف، بحيث لا تستطيع الشركات المحلية مناقشتها.

وقد واصل هذه الأبحاث كيندلبارج kindelberger 1969 ثم parry وكيفز caves مع هود وينج hoduring حيث تم التمييز بين أربعة أنواع من عدم كمال السوق (المنافسة غير كاملة).[1]

- ✓ عدم كمال السوق في مجال المنتجات وجود فروق بين منتجات الشركات متعددة الجنسيات ومنتجات الشركات المحلية بالدول المضيفة.
- ✓ عدم كمال سوق عوامل الإنتاج.
- ✓ كبر حجم الشركات متعددة الجنسيات وقدراتها على الإنتاج بحجم كبير.
- ✓ استفادة الشركة من امتيازات وسياسات التحفيز للاستثمار الأجنبي.

[1] عبد السلام ابو قحف، مرجع سابق،ص 41/.

يمكن تلخيص الخصائص الاحتكارية المختلفة للشركات متعددة الجنسيات فيما يلي:

أ. الميزة التكنولوجية:

تتمثل في مقدرة هذه الشركات على ابتكار أنواع جديدة من السلع والمنتجات، وتنويع بعض التحسينات أو التغيرات في المنتجات الحالية أو القديمة من حيث الشكل أو التغليف، فضلا عن هذا فإن هذه الشركات تتميز بالقدرة على تخصيص مبالغ ضخمة للبحوث والتطوير في كافة المجالات والأنشطة الإنتاجية والتسويقية وإدارة الموارد البشرية .

ب. الميزة التمويلية:

وتشمل الاستخدام المكثف للتجهيزات الرأسمالية والآلات، وتوفر رؤوس الأموال اللازمة للاستثمارات الإضافية والتوسعات وإجراء البحوث، وتوفير كافة التسهيلات الإنتاجية والتسويقية والقدرة على التحمل والمواجهة.

ج. الميزة التنظيمية والإدارية:

لا تتمثل فقط في توفر الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في كافة المجالات، وإنما في إمكانية هذه الشركة في نقل المعرفة والخبرات في هذه المجالات إلى الدول المضيفة بالإضافة إلى عقد برامج التدريب اللازمة لتنمية الموارد البشرية.

د. الميزة التكاملية:

تشمل في مجالات الأنشطة الوظيفية للشركات بصفة عامة مثل التكامل الرأسمالي الأمامي نحو السوق و" التكامل الرأسمالي الخلفي" نحو المواد الخام الأولية والتكامل الأفقي[1].

هـ. ميزة تداول الإنتاج:

تؤكد هذه الميزة على أنه من الأفضل بالنسبة للشركة إنشاء فرع كامل بالخارج بدلا من تكاليف الأذرع العلوية لحماية أصولها والحفاظ على أسرارها (البراءات الخاصة بها).

2. نظرية دورة حياة المنتج:

حسب "فرنون" **vernon** أن كل سلعة تنتجها الشركات تمر بمراحل حياة كالإنسان تماما لحظة وصولها إلى السوق التجاري حتى زوالها من السوق، الظهور ثم النمو، ثم النضج ثم الانحدار والزوال وهذه المراحل هي:

[1] علي عباس، مرجع سابق،ص 165.

أ. مرحلة الإنتاج (الظهور والبيع في السوق المحلي).

إن إنتاج أي سلعة يكون الغرض منها بيعها في السوق المحلية وليس بالضرورة تصديرها أو بيع كمية منها في الخارج، حيث يتم في الدفعة الأولى إنتاج السلعة الجديدة بتكلفة عالية حيث لا يشتريها من السوق إلا نخبة الأغنياء إلا أن عرض هذه السلعة يظل محدود الفترة حتى تتجمع لدى هذه الشركة المنتجة جميع ردود الفعل من المستهلكين الأوائل،وفي الدفعة الثانية من إنتاج السلعة تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج قد تم التغلب على معظمها، فإذا لاحظت الشركة أن الطلب يتزايد في السوق المحلي فإن الشركة تبدأ في التفكير وضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها.

ب. مرحلة النمو والتصدير.

في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بشكل كبير وتبدأ الشركة باستغلال ميزة امتلاك السلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة، حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة فيزيد الطلب وتشتري الشركة الآلات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية جديدة بهدف مضاعفة كميات الإنتاج للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي.

ج. مرحلة النضج.

في هذه المرحلة تعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق المحلي والمحافظة على أرباحها ومبيعاتها، حيث تبدأ بتطوير إستراتيجيتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى أماكن قريبة من الأسواق الخارجية فالسوق المحلي مشبع أما السوق الخارجي فقد تتفاجأ الشركة بان وضعها فيه أصبح مهدد بسبب المنافسة أو بسبب القيود الحمائية مثل الرسوم والضرائب...إلخ.

حيث تبدأ الشركة بفقدان ميزتها التنافسية وتضطر إلى تخفيض الأسعار للتخلص من الفائض في المخزون باستعمال أساليب تنشيط المبيعات وغيرها من الإجراءات.

د. مرحلة الانحدار والتدهور.

في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا استراتيجيا للشركة والعمل على تدعيم موقفها في السوق، فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح بالنسبة للشركة مهما للغاية مما يجعلها تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض

التغيرات على شكل السلعة وأحجامها وألوانها بهدف البقاء أطول مدة في حين تعمل على اختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق للحفاظ على مكانتها السوقية.[1]

3. نظرية الموقع:

إن محور اهتمام هذه النظرية يرتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا لاستثمار ما الخاص بشركة متعددة الجنسيات، أي أنها تركز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئة المؤثرة على قرارات استثمار الشركة في الدولة المضيفة وتهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، وتلك العوامل تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها (مزايا الموقع).

4. نظرية الانتقاء:

لقد اعتقد دونينق **dunning** المنهج الانتقائي وذلك من خلال تحقيق التكامل والترابط بين ثلاث مجالات في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تتمثل في النظريات الثلاثة التالية:

- ***نظرية المنشأة الصناعية، ونظرية الاستخدام الداخلي للمزايا ونظرية الموقع، وقد أوضع دونينيق*** انه يلزم توفر ثلاث شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج وهي:

✓ تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.

✓ أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.

✓ أن تتوفر للدولة المضيفة مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة مثل انخفاض الأجور اتساع السوق، توافر المواد الأولية ...إلخ.

[1] عبد السلام أو قحف، مرجع سابق، ص 419.

5. نظرية الموقع المعدلة:

تتشابه هذه النظرية مع نظرية الموقع السالفة الذكر في الكثير من الجوانب، غير أنها تضيف بعض المحددات أو العوامل التي قد تأثر على الاستثمارات الأجنبية، حيث اقترح روبوك و سيموندس **rebock et simandos** أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بهما تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل والموضحة فيما يلي:

- ***خصائص المنتج:*** مثل نوع السلعة، استخدامها،درجة حداثتها ...إلخ.
- ***العوامل المميزة للدولة المضيفة:*** طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل،مدى توفر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري...إلخ.
- ***العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى*** :نظم النقل والاتصالات بين الدولة المضيفة والدول الأخرى الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية...إلخ.

✓ وإذا نظرنا إلى جوهر هذه النظرية نستخلص الآتي:

* أن الكثير من محددات الاستثمار الأجنبي من واقع هذه النظرية قد أشارت إليها أو تناولتها النظريات السابقة.

* أن هذه النظرية قدمت العديد من لعوامل التي قد تعوق أو تدفع الشركات متعددة الجنسيات إلى القيام بالمشروعات الاستثمارية أو ممارسة أنشطة إنتاجية وتسويقية في الدول المضيفة.

* هذه النظرية تشير إلى العوامل الدافعة للاستثمارات الأجنبية التي ترجع إلى الدولة الأم مثل الضمانات والحوافز التي تقدمها الحكومة الأم لتشجيع شركاتها الوطنية لإقامة مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر.

في الخلاصة نقول أن تعدد وتباين المتغيرات المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي سواء كانت ترتبط بالدولة المضيفة أو الدولة الأم،أو تلك الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات يجعل من الصعوبة بمكان اقتراح مدخل معين واختيار عمليا بحيث تلقى نتائجه القبول العام، ومنه يمكن القول أن محددات الاستثمارات الأجنبية ودوافع الشركات متعددة الجنسيات وراء هذا النوع من الاستثمار يمكن أن تتمثل في محصلة إسهامات النظريات السابقة مجتمعة .

المطلب الثاني: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة

1. نبذة تاريخية عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة

إن الازدهار الفعلي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في فترة قيام الثورة الصناعية حق أوائل القرن التاسع عشر،ولقد ساعد التطور الصناعي الذي حدث في تلك الفترة إلى الزيادة في حجم ونوعية المنتجات وفتح الطريق لتدفق الاستثمار خارج أوروبا.

ومن خلال دراسة المراحل الرئيسية التي مر بها تطور الاستثمارات الدولية منذ نشأتها وإلى غاية واقعنا المعاصر يمكن الوقوف على المراحل التالية:

أ. المرحلة الأولى: ازدهار الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة من 1800 إلى 1914.

حيث سادت ظروف اقتصادية وسياسية مناسبة بشكل كبير يتدفق الاستثمارات المباشرة وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها:[1]

- ✓ انخفاض الأخطار المصاحبه لهذه التدفقات.
- ✓ ثبات أسعار الصرف في ظل قاعدة الذهب.
- ✓ توافر القرض الاستثمارية في المستعمرات.
- ✓ حرية حركة رأس المال والتجارة.
- ✓ حماية أكيدة من جانب الدول المستعمرة لاستثمارات كانت بها شركات استعمارية ينصب جل اهتمامها على استغلال الثروات الطبيعية التي تحتاجها.

ب. المرحلة الثانية : ما بين الحربين العالميين 1914 إلى 1944

تميزت هذه المرحلة في هذه الفترة يتراجع الاستثمار الأجنبي بشكل كبير وترجع الدوافع وراء ذلك إلى :

- ✓ ظروف الحرب والاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.
- ✓ انهيار قاعدة الذهب وما صاحب ذلك من زيادة وانكماش حجم الإقراض الخاص.
- ✓ تصفية الاستثمارات المملوكة بالدولة المتضررة من الحرب ومن ركود التجارة وكذا الحروب التجارية.

[1] بشار محمد الأسعد، عقود الاستثمار في العلاقات الدولية الخاصة، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت، لبنان 2006، ص 40.

وكان الاستثمار الأجنبي مرتكزا أساسيا على الاستثمارات النفطية وتزايد الاستثمارات المتجهة لبناء السكك الحديدية لهذا الغرض وشهدت الفترة تنامي وتصاعد قوة الولايات المتحدة الأمريكية وتراجع سيطرة المملكة المتحدة في السيطرة على الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

ج. المرحلة الثالثة: فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الثمانينات (1945 إلى 1989).

شهد الاستثمار الأجنبي توسعا كبيرا وبالأخص مع ازدهار ونمو التجارة العالمية وسعت الشركات المتعددة الجنسيات للحصول على إمدادات جديدة من المواد الخام والنفط من البلدان النامية فضلا عن التدفق للاستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعة التحويلية، وتشير أن قابلية التحويل بين العملات الوطنية في ظل اتفاقية "بريتين وودن" الذي اعتبر إجراء عمليا لتسهيل المدفوعات الناتجة عن العمليات في ميدان المدفوعات وليس لغرض تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.

ولعبت الاستثمارات الخاصة دورا ضعيفا في الاقتصاد الدولي خلال فترة الخمسينات مقارنة بالفترات الماضية ولكن هذه الاستثمارات بدأت تستعيد دورها وأهميتها في أواخر الستينات وأصبحت تسيطر على الاستثمارات الأجنبية في الثمانينيات وبسبب تراك العوائد النفطية في فترة السبعينات لدى الدول المصدرة للنفط والتي أخذت طريقها للإيداع في البنوك الأجنبية مما دفع هذه الأخيرة إلى توسيع قروضها للدول والهيئات الخارجية مما جعل القروض البنكية تحتل الصدارة لأول مرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

د. المرحلة الرابعة: فترة التسعينات إلى 2000

لقد حدث تحول كبير في مصادر التمويل للدول النامية في السنوات الأخيرة، حيث تقلصت مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدول في حين اكتسب التمويل من المصادر الخاصة وأهمية متزايدة خلال عقد التسعينات وحل محل المعونة في صورة استثمار أجنبي مباشر كذلك في صورة متدفقات الأسهم والسندات محل القروض البنكية التجارية بسبب مشاكل عدم سداد القروض وقد أصبح الاستثمار الأجنبي من أهم مصادر التمويل الخاص، ولقد زاد الاستثمار الأجنبي المباشر من 24.3 مليار دولار عام 1990 إلى 185.4 مليار عام 1999 بمعدل نمو قدره 66.3% ممثلا ما نسبته 70.1% من إجمالي التدفقات الرأسمالية للدول النامية في 1999.[2]

---

[1] عادل مهدي، التمويل الدولي،العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 1992، ص 44.

[2] كمال مرداوي، مرجع سابق،ص 51.

أما نسبة الاستثمار الأجنبي إلى إجمالي التدفقات الخاصة فقد بلغت 57.5 عام 1991 وانخفضت في عامي 1992 – 1993، حيث بلغت 39.9 % عام 1993 وذلك نتيجة الركود النسبي الذي عانت منه الاقتصاديات المتقدمة المصدرة لهذه الاستثمارات إلا أنها عاودت الارتفاع مرة أخرى وبلغت 84.6 % في 1999 نوقد تراجعت هذه النسبة إلى 69.2% سنة 2000 ويرجع هذا التزايد في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدة عوامل منها:

- ✓ قيام عدد كبير من الدول النامية خلال عقد التسعينات بتطبيق برامج الإصلاح والتحرير الاقتصادي وتمكنت معظم هذه البرامج في هذه الدولة تحرير التجارة والاستثمار وزيادة دور القطاع الخاص بما فيه القطاع الخاص الأجنبي.
- ✓ التوسع في استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتجنب كافة أنواع القيود الجمركية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.
- ✓ اتساع نطاق العولمة والتوسع في الأنشطة الدولية للشركات دولية النشاط.[1]

المطلب الثالث: التوزيع العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة

1. الاتجاه الإقليمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة

لازالت الدول المتقدمة تسيطر على أكبر حصة من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وتشير الإحصائيات إلى أن نصيب الدول المتقدمة ارتفع من 145 مليون دولار، أي ما يوازي 64.4 %من التدفق العالمي كمتوسط سنوي خلال النصف الأول من التسعينات إلى 82.3% في عام 2000 وتلعب المزايا الاقتصادية والتكنولوجية دورا بارزا في ارتفاع نسبة التدفق إلى الدول المتقدمة فاقتصاديات هذه الدول هي اقتصاديات جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر بفضل الانفتاح وتوفر المعلومات والبيانات عن المشاريع الاقتصادية وانخفاض المعوقات البيروقراطية والمكتبية والتنوع الاقتصادي الذي يوفر فرصا استثمارية في مختلف الأنشطة، بما في ذلك أنشطة قطاع الخدمات الذي أصبح أهم جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

كما توفر اقتصاديات الدول المتقدمة الأسس المؤسسية اللازمة للحفاظ على الملكية الفكرية والفردية، مما يوفر ضمانات قانونية وتشريعية لأنشطة المستثمر الأجنبي، فضلا على أن [المستثمر الأجنبي] هذه الدول ترتبط باتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف لمنع الازدواج الضريبي وبالتالي تشجيع تدفق وانتقال

[1] أميرة حسب الله محمد، حوافز الاستثمار المباشر وغير المباشر في مصر (دراسة مقارنة)، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة 2002، ص 07

الأموال بينها،بالإضافة إلى توفر البنية التحتية الحديثة التي تسهل الأنشطة الاقتصادية، كما أنها توفر الإطار القانوني الخاص بالبث في الخلافات ذات الطابع التجاري والمالي عن طريق محاكم متخصصة أي أن الأطراف التشريعية والضريبية والقانونية توفر مزايا أساسية لدعم أنشطة القطاع الخاص بما في ذلك الأجنبي فضلا عن التنوع في الفرص الاستثمارية المتوفرة بحيث نجد ان معظم القطاعات الاقتصادية مفتوحة.

قد يعتقد البعض خطأ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتدفق فقط من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ولكن الحقيقة أن الأولى تعتبر من أكثر المناطق جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة وأن الإنعاش الذي سجلته الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات الأخيرة لم يشمل إلا الدول النامية فقط، بل أكثر من ذلك الدول الصناعية المتقدمة نفسها، حيث أصبحت دول كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا جاذبية رئيسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة،مما يشير إلى اشتداد المنافسة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليس على مستوى الدول النامية فقط وإنما بينها وبين الدول الصناعية أيضا على الرغم من أن دواعي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكل مجموعة تختلف عن المجموعة الأخرى.[1]

2.توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو الدول النامية

بالنسبة للدول النامية فقد ارتفع نصيبها من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال التسعينات بفضل تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في أغلب هذه الدول،قد أدى الإصلاح الاقتصادي وخاصة الجانب المتعلق بإصلاح الإطار المؤسسي إلى تحسين مناخ الاستثمار في العديد من الدول النامية مما سهل تدفق الاستثمار الأجنبي، حيث أدت القوانين الجديدة في ميادين الحفاظ على الملكية الفردية والفكرية والقوانين المتعلقة بالمنافسة وحرية انتقال رؤوس الأموال إلى زيادة الثقة التي كانت مفتقدة إلى حد ما خلال مرحلة ما قبل الإصلاحات، كما فتحت أغلبية الدول النامية الباب أمام زيادة أنشطة الشركات متعددة الجنسيات التي تسيطر على انتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا ووسائل الإنتاج العالمية.

كما ان من شأن انخفاض حجم المساعدات الرسمية للتنمية والقروض المصرفية خاصة بعد أزمة المديونية العالمية خلال عقد الثمانينات أن يعود بالعديد من الدول النامية إلى إعادة النظر في سياستها

---

[1] زكاء مخلص الخالدي، التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة هل يكونا مكينة النمو الاقتصادي للدول العربية، ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأوسط (المشرق والمغرب) في ظل المستجدات الدولية والعالمية،رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الإسكندرية،مصر 1996، ص 18 .

اتجاه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية بصفة عامة بغرض تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم عوامل التمويل في الدول النامية وخاصة قطاع الاتصالات إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ولم يكن الهدف هو الحصول على موارد مالية جديدة فحسب بل أيضا انتقال التكنولوجيا ووسائل الإدارة الحديثة لهذا القطاع الذي يتأثر إلى حد بعيد بتغير وتطور التكنولوجيا في هذا الميدان الهام، فلم يكن اهتمام هذه الدول بالاستثمار الأجنبي المباشر نابعا من الحاجة إلى الموارد المالية لزيادة معدل الاستثمار وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي فحسب،بل كذلك الإسراع في التكامل مع الاقتصادي العالمي عن طريق ربط عجلة الإنتاج في هذه الدول بعجلة الإنتاج العالمية، حيث يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد ثلاث ركائز العولمة وهي: الاستثمار والاتصالات والتجارة.

وبالرغم من هذا التطور الملحوظ في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، فمن الملاحظ أن هناك تمركزا لهذا التدفق حيث يحتل أكبر عشر دول نامية على أعلى نسبة من هذا التدفق أما بقية الدول وخاصة الدول الأقل نموا فمازالت تعاني من تدني تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الذي تعتبر فيه هذه الدول في أمس الحاجة لزيادة التدفق.[1]

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيئي في منطقة "الإسكوا"، الأمم المتحدة نيويورك، 2003، ص ص 07-09.

المبحث الثالث : محددات ومحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف البحوث المهتمة بتحديد عوامل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر اختلافا بينا فيما بينها حول الأهمية التي تعطيها لبعض المتغيرات دون غيرها فتعطي أهمية خاصة للاستقرار السياسي درجة تطور البنية التحتية وحجم السوق...إلخ.

وما دامت نظم الاستثمار متشابهة في مختلف البلدان فإننا نجد أن تلك البلدان تركز على المسائل التي تسهل الأعمال عوض تلك المسائل نجد ترويج الاستثمار وحوافزه وتحسين المرافق واتخاذ الإجراءات التي تؤدي إلى تخفيف كلفة إقامة المشروعات .

حيث يركز التحليل التالي فقط على عدد من المحددة الأكثر أهمية بالنسبة للدول المضيفة من خلال الدراسات التطبيقية الخاصة بتلك المحددات.

1. الناتج المحلي الإجمالي

تلاءم الدول ذات الناتج المحلي الكبير كثير من الشركات المحلية والأجنبية خاصة تلك التي تعمل في الخدمات غير قابلة للاتجار ذلك لأن الطريقة الوحيدة لتقديمها الأسواق الدول المضيفة تتم من خلال إقامة فروع لها في تلك الدول كذلك يساعد كبر الحجم الناتج المحلي الشركات التي تعمل في المنتجات القابلة للاتجار على تحقيق اقتصاديات الحجم.

أسفرت بعض الدراسات التطبيقية عن وجود علاقة ارتباط موجبة بين حجم الناتج الكلي بالأرقام المطلقة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أوضحت دراسة ندوة الأمم المتحدة 1997 **cnuced** عن محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لـ 42 دولة نامية، تبين أهمية الناتج المحلي الإجمالي كمحدد لجذب الاستثمار المباشر حيث بلغة أهمية الناتج المحلي الإجمالي أقصاها عام 1985 ثم تناقصت أهمية بعد ذلك بسبب زيادة الأهمية النسبة للمحددات الأخرى وقد أوضحت دراسة كل من creean and cunninghant 1975[1] ودراسة dunning في الولايات المتحدة الأمريكية 1980 ، وكذلك دراسة كل من pupamastassion and pearce 1990 عن الاستثمار الأجنبي المباشر في بريطانيا توصلت هذه الدراسات إلى وجود علاقات ارتباط موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر.

[1] علي عباس، مرجع سابق،ص 175 – 176.

2. حجم السوق

لا يتحدد حجم السوق بالنسبة للشركات بمساحته وحسب وإنما بعوامل أخرى أكثر أهمية مثل عدد السكان الدخل الوطني الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد وغيرها من المقاييس، فقد يكون عدد السكان كبيرا ولكن القوة الشرائية لهم أو مستوى الدخل متدن أو قد تكون العادات والتقاليد مقيدة لاستهلاك الأفراد لبعض السلع فالدول الإسلامية مثلا لا تأكل لحوم الخنازير ولا تتناول المسكرات ومن الخطأ اعتبار السوق في البلاد العربية كبيرا لتسويق هذه السلع.

3. سعر الصرف

كما أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الاستثمار الأجنبية المباشرة تتفاعل بردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف حيث أوضح **cushnan** 1985 أن الشركات متعددة الجنسيات تنجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة، وأن الشركات التابعة تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد التدفقات الاستثمارية لأن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة وفي دراسة **caves** (1996) وصل إلى وجود ارتباط سلبي بين معدل الصرف الاسمي والحقيقي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا، كما أن التقلبات تجعل من العسير عمل دراسات الجدوى كما قد تعرض المستثمر لخسارة باهضة غير متوقعة ولا قدرة للمستثمر عليها، علاوة على ذلك فقد أوضحت دراسة lecraw 1991 تأثر الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه نحو التصدير بالتغيرات النسبية لمعدل الصرف.[1]

4. معدل التضخم

من المعلوم لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح وبالتالي حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات كما لارتفاع معدلات التضخم في الدولة المضيفة تبعاته على مدى ربحية السوق بالنسبة لهذه الشركات، بالإضافة إلى فساد المناخ الاستثماري ذلك أن المستثمر الأجنبي في حاجة الى استقرار سعري، ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يجاوز 10% سنويا فإذا بلغ 30 أو 40% أو 100% سنويا يدخل منطقة الخطر سواء

[1] عبد السلام أبو قحف، ، مرجع سابق،ص 45.

بالنسبة للاستثمارات الوطنية أو الأجنبية بالإضافة إلى أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل ويبتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل.

وقد أوضح كل من shneide et frey 1985 في دولة نامية وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية والاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لأن ذلك يمثل مؤشرا عن ضعف الإقتصاد في الدولة المضيف ومن ثم يمثل مؤشرا عن ضعف الاقتصاد في الدولة المضيفة، ومن ثم يمثل مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة.[1]

5. استقرار النظام السياسي

للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة، فالمستثمر بين النظام السياسي الديمقراطي والنظام السياسي الدكتاتوري والنظام السياسي التقليدي في الدولة النامية فالمستثمرون يفضلون النظم الديمقراطية الراسخة أما النظم الأخرى فهي عرضة للتغيير وإثارة المشاكل داخل الدولة.[2]

ويصنف المستثمرون في الدول النامية نوعين من النظم السياسية الأول (الديمقراطي) يكون جاذبا للاستثمار أما النوع الثاني فهو طاردا للاستثمار فالنظام السياسي من النوع الثاني كثيرا ما يتدخل في الشؤون العامة للاقتصاد ويفرض قيودا كثيرة على الاستثمار مثل الرسوم والضرائب والقيود الإدارية والفنية، كما يلجأ النظام السياسي من هذا النوع إلى تغيير سياسته باستمرار مثل تغيير الدعم وفرض القيود على تحويل الأموال والأرباح إلى الخارج والتدخل في تحديد الأسعار .

6. توفر البنية التحتية.

تنظر الشركات إلى مدى توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذبة للاستثمار مثل الطرق وخدمات الكهرباء والاتصالات والماء والمرافق الأخرى، ولهذه البنى التحتية علاقة بحجم الاستثمار، فالدول التي تتوفر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة للاستثمار.

حيث أثبتت إحدى الدراسات أن التقدم في البنية التحتية بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنفس النسبة.[3]

---

[1] عمر صقر،العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2003، ص 159.

[2] علي عباس، مرجع سابق،ص 177.

[3] درة زينب حسين عوض الله، مرجع سابق،ص 175.

المطلب الثاني: محفزات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد باتت عمليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة سياسات تعتمدها دول كثيرة متقدمة ونامية على حد سواء، وإن القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر قد انخفضت بشكل كبير في الكثير من الدول وبات هذا الاستثمار يشكل ظاهرة بدأت بالتزايد منذ بداية الثمانينيات وخاصة بعد أزمة المديونية وتفاقمها.

ترى ما هي المحفزات التي يمكن أن تعتمدها الحكومات في جذب هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة وما هي أدواتها الفاعلية لتحقيق ذلك؟.

يقصد بالمحفزات أي منفعة اقتصادية يمكن قياسها تمنحها الحكومة كشركة أو مجموعة شركات بهدف تشجيعهم لتبني وتحقيق سياسات واستراتيجيات معينة، كذلك وضع قياسات مصممة خصيصا لزيادة العائد أو قبول استثمارا أجنبيا مباشرا أو خفض التكاليف وتقليل الخطر، علما أن استخدام تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تخرج عن عمليات أو مشاريع ضمن قطاعات الأعمال وضمن سياسات وطنية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية.

وتصنف الحوافز (المحفزات) للاستثمار الأجنبي المباشر إلى:[1]

1. حوافز المالية العامة:

ومضمونها التركيز على هدف تقليل الضرائب على المستثمر الأجنبي، وأن هذا الهدف يمكن أن يأخذ عدة طرق تبعا للقاعدة الضريبية ونظامها إذ ترتبط بعض المحفزات بكل الإجراءات الضريبية المطبقة على الشركة متعددة الجنسيات في الدول، أما أنواع هذه المحفزات فهي كما يلي:

* ***قاعدة الربح:*** خفض معدل الضرائب على الشركات عن طريق السماح بالخسائر المتحققة أثناء العطل لتخفض من الربح المحقق.

* ***قاعدة الاستثمار الرأسمالي:*** السماح بتسريع الإهتلاك للاستثمارات وإعادة الاستثمارات.

* ***قاعدة العمالة:*** خفض المساهمة في الضمان الاجتماعي وخصم من قاعدة العوائد الضريبية تعدد العاملين أو ربط العمالة بالإنفاق.

* ***قاعدة القيمة المضافة:*** خفض الضرائب على الشركات والضمانات الخاصة بالإنتاج .

* ***قاعدة الاستيراد:*** استثناء المستوردات من رأسمال وسلع ومكائن ومواد أولية واحتياطية..

---

[1] سرمد كوكب الجميل، الإتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2001، ص ص 169 – 179 .

* ***قاعدة النفقات الأخرى الخاصة***: خصم من الضرائب الشركات.

* ***قاعدة التصدير*** : استثناء من متطلبات وشروط التصدير كخفض الضرائب على الدخل وتخفيف إجراءات التصدير.

2. الحوافز المالية:

وتتضمن توفير التخصيصات المالية مباشرة للشركات وذلك لتمويل الاستثمارات الأجنبية الجديدة أو بعض العمليات أو تحمل التكاليف الرأسمالية والعمالية،وإن الأنواع الشائعة الاستخدام تتمثل بالمنح الحكومية والإعانات ومشاركة الحكومة كما يلي:

المنح الحكومية والضمانات : مجموعة من المساهمات المباشرة لتغطية رأس مال الإنتاج والتسويق أو كلف استثمارية.

* ***ضمانات حكومية بمعدلات داعمة***: قروض سائدة وضمانات قروض واعتمادات استيراد وتصدير.

* ***مشاركة الحكومة بالملكية***: تمويل عام ومشاركة في استثمارات تنطوي على خطر تجاري.

* ***تأمين حكومي بمعدلات مدعمة*** : لتغطية بعض أنواع الأخطار مثل تقلبات سعر الصرف وخفض العملة والأخطار غير التجارية.

3. الحوافز الأخرى:

وهي التي تمنح لغرض دعم ربحية المشاركة الأجنبية أي دعم الفروع الأجنبية ومنها :

* ***تخصيص إعانات للبنية التحتية***: تقديم تخصيصات بأقل من الأسعار التجارية للأراضي والعقارات والمصانع والاتصالات والنقل والكهرباء والماء.

* تخصيصات للخدمات خدمات مالية، إدارة تنفيذ المشاريع ودراسات اقتصادية ومعلومات عن السوق،جودة ورقابة جودة المنتج.

* ***أفضلية السوق***: حماية من منافسة خارجية.

* ***تعاملات خاصة بالتمويل الخارجي***: أسعار صرف خاصة معدلات ملكية قروض أجنبية خاصة أفضليات في معالجات أخطار سعر الصرف.

إن هذه الحوافز لا تعد مسألة نظرية إنما هي مسألة تطبيقية بحتة تخضع التقويم الخاص بالكلف والمنافع.

المطلب الثالث: اتجاهات الدول في حفز الاستثمار الأجنبي وأثر ذلك على قرارات الاستثمار

1. اتجاهات الدول في حفز الاستثمار الأجنبي

تختلف الدول في تحفيزها للاستثمار الأجنبي المباشر فقد بدأت الدول المتقدمة والنامية منذ منتصف عقد الثمانينات في تقديم حوافز مختلفة وفق الأنواع سابقة الذكر،وقد زادت المنافسة بين الدول اتجاه استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر،وبدا المستثمر وهو يتمثل في الشركات متعددة الجنسيات أكثر تركيزا باتجاه أهداف الاستثمار والتكيف مع التفاعلات الدولية ولهذا أخذت الدول تضع البدائل والخيارات لتحفيز الاستثمار الأجنبي والتي تقف ورائها العديد من الأهداف المتباينة الرؤى والمختلفة الفلسفات وبدأت الدول تنظر إلى الاستثمار الأجنبي كهدف بحد ذاته لما يتضمنه من مضامين تكنولوجية، وقيمة مضافة وتطوير للبنية التحتية ومشاريعها رغم أن القطاع الصناعي بقي هو المحط الأول والأخير لبرامج تحفيز الاستثمارات الأجنبية.

واستمرت الحكومات بوضع برامج للتحفيز في القطاعات الزراعية والبتروكمائية والنفطية والسياحية، إلا أن ما تميزت به الدول المتقدمة عن الدول النامية هو أن الأولى ركزت على الحوافز المالية أكثر من حوافز المالية العامة بسبب المرونة التي تتمتع بها النظم المالية وقلة مرونة نظم المالية العامة فيها عن مواردها وبدائية وعدم تطور نظمها المالية بحيث يصعب عليها تقديم تحفيزات من خلال النظام المالي.[1]

2. أثر الحوافز على قرارات الاستثمار

أشارت دراسة قامت بها ندوة الأمم المتحدة cnuced إلى أنه بالرغم من ان الحوافز لا تحتل مكانة عالية بين المحددات التي أوردتها العديد من النظريات والبحوث التطبيقية الخاصة بالمحفزات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وأن أثر حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر على الاختيارات الموقعية بين الدول يكاد يكون في الهامش أو محسوسا، وتؤكد بيانات المسوحات الإحصائية محدودية الدور الذي تلعبه الحوافز مقارنة بالمتغيرات الأخرى في قرارات المستثمرين ففي مسح شمل 247 مستمترا أجنبيا من الولايات المتحدة الأمريكية سجل منهم 10% فقط.

[1] سرمد كوكب الجميل، مرجع سابق،ص 180.

الحوافز المالية كشرط للاستثمار الأجنبي وفي المقابل كانت إمكانية تغيير العملة 57% وعدم الاستقرار السياسي 39% ومحدودية السوق أو مصدر الإمداد 26% عوامل أكثر أهمية في التحديد السلبي لقرارات الاستثمار لكن الدراسة أكدت أنه عندما يكون العديد من المحددات الأساسية (حجم السوق ونموه والنظم السياسية والقانونية...إلخ) متشابهة بين المواقع البديلة للاستثمار فتصبح الحوافز ذات أثر اكبر إضافة إلى أهمية الحوافز في توجيه الاستثمارات إلى مناطق محددة داخل الدولة أو قطاعات معينة، وأكدت الدراسة على اختلاف استجابة الاستثمارات وكذلك المستثمرين من حافز إلى آخر إذ بنت الدراسات التي تناولت تحليل أفضليات الحوافز حسب نوع المستثمر حيث أن المستثمرين دوي التوجه التصديري يبحثون عن عمل رخيص أو حوافز مالية ذات قيمة بما فيها الإعفاءات الضريبية المؤقتة وإلغاء أو تخفيض الرسوم والإهتلاك المتسارع في حين أن المستثمرين الذين يسعون لتطوير السوق يحبذون حماية السوق وكذلك الحال بالنسبة للمستثمرين الأجانب في المشاريع التي ابتدأتها الحكومة.

وبخصوص أثر الحوافز على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، فقد بنيت دراسة شملت 41 دولة نامية أن العبء الضريبي الواقع على القطاع الصناعي كان واحد من ستة (6) متغيرات تعتبر محددات هامة لنصيب كل دولة من الاستثمار الأجنبي.

وتعتبر الدراسة أنه ليس من المصلحة العامة ان تكون تكلفة الحوافز الممنوحة أكبر من قيمة الفوائد العائد على الجمهور من الاستثمار الأجنبي المباشر، ولذلك لا بد أن يتم احتساب التكاليف والعوائد المتوقعة بشكل دقيق بالرغم من صعوبة وإشكالية هذا الأمر.

وتقترح الدراسة لضمان فعالية برامج الحوافز أن تعمل في تناغم مع إمكانية السوق الأساسية وأن تبنى قيمة الحافز على أساس معايير وألا تتعدى بأي حال من الأحوال قيمة الفاصل (الفارق) بين العائد الخاص والعائد العام للاستثمار.

وهذا لا يتطلب فقط تصميما دقيقا لسياسة برامج حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر، بل يتطلب أيضا إعطاء اهتمام خاص للطريقة التي يتم بها تطبيق هذه البرامج عمليا، ويرجع كثير من القصور في برامج حوافز الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجودة إلى صعوبة إيصال هذه الحوافز وترويجها.[1]

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 111، الكويت، أفريل 1997، ص ص 06-07.

خلاصة:

لقد اتضح لنا مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية المضيفة خاصة في شكله المشترك، والدور الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات في هذا المجال بحكم سيطرتها على منابع السلطة المحركة للاقتصاد العالمي (الموارد المالية، التكنولوجيا،الأسواق، مصادر الطاقة...إلخ)، وزيادة أهمية هذا الدور بزيادة حجم وانتشار الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مختلف الأقاليم في الفترة الأخيرة بسبب الانفتاح الاقتصادي العالمي والتطورات الحاصلة على جميع الميادين.

كذلك تبين لنا كيف أن الدول المتقدمة استحوذت وما زالت تستحوذ على أكبر حصة من هذا الاستثمار سواء كمصدرة أو مستقبلة له.

كما أن استعراضنا للمتغيرات المؤثرة على قرارات تموقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة سواء من خلال ما جاء في سياق الفكر الاقتصادي أو من التساؤلات المطروحة في مقدمة هذا الفصل بالقدر الذي يمكننا من القول بأنه وحتى تتمكن دولة ما أو إقليم ما من حيازة نصيب كاف من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يجب أن يمتلك مناخ استثماري يتوافر على حد كافي من المحددات السابقة الذكر.

الفصل الثاني:

أساسيات التنمية المستدامة

تمهيـــــد:

إن مصطلح التنمية في مفهومها الحديث، ركز على عدة جوانب لم تكن موجودة من قبل، فإلى جانب الاهتمام بالجانب الاقتصادي كان للجانب الاجتماعي والجانب البيئي نفس الاهتمام، فأضحى لا وجود لتنمية اقتصادية بلا تنمية اجتماعية، كما لا وجود لهذه الأخيرة بلا تنمية بيئية، وهو ما تم حصره في مصطلح "التنمية المستدامة" التي تركز على احتياجات الحاضر، مع مراعاة احتياجات الأجيال اللاحقة في ظل الظروف المتردية التي وصل إليها العالم فكانت موضوع النقاش في الكثير من المحاضرات والملتقيات الدولية، ولعل أن ما وصل إليه العالم من مشاكل بيئية كاف لهذا الاهتمام.

الفصل الثاني: أساسيات التنميـــة المستدامـــة

المبحث الأول : مفاهيم عن التنمية المستدامة

المطلب الأول : ماهيـــة التنميـــة المستدامـــة

1. تعريف التنمية المستدامة

إن التعريفات الأكثر شيوعا للتنمية المستدامة هو الذي جاءت به اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لجنة BRUNDTLEND " أنها التنمية التي تهيئ للجيل الحاضر متطلباته الأساسية والمشروعة، ودون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي على أن يهيئ للأجيال التالية متطلباتهم، أو بعبارة أخرى استجابة التنمية لحاجات الحاضر، دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتهم".[1]

ويعرفها البنك الدولي على أنها: " تنمية تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تحقيق أهدافها، وبما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للجيل الحالي لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري"، حيث أن المقصود منها هو إتاحة مستقبل أفضل – نظرة طويلة الأجل – عالم أفضل.

وحسب منظمة التعاون والتنمية فإن التنمية المستدامة لا تهتم بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فقط، بل هي توازن بين هذه الأبعاد المختلفة.[2]

2. التعريف المادي للتنمية المستدامة

رغبة من بعض المؤلفين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب إلى التحديد، وضعوا تعريفا ضيقا لها ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة، حيث يؤكد هؤلاء المؤلفين على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى تدهورها، أو تؤدي إلى تناقص جداولها "المتجددة" بالنسبة للأجيال المقبلة، وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل التربية والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية.

---

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وادوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2010، ص 19.

[2] خبابة عبد الله، بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية (العولمة الاقتصادية– التنمية الاقتصادية)، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2009 ص ص 350 – 351.

3. التعريفات الاقتصادية

وتركز بعض التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها، كما انصبت تعريفات اقتصادية أخرى على الفكرة العريضة القائلة بأن " استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل[1] .

*** تعريف الاستدامة:**

هي ضمان أن لا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن، ولكن ماذا يلزم لتحقيق ذلك ؟ يتبين أن قدرة بلد ما على الاستدامة، بمعنى أن تدفق الاستهلاك والمنفعة يتوقف على التغير في رصيد الموارد أو الثروة وارتفاع الرفاهية بين الأجيال يأتي مع ازدياد الثروة مع مرور الوقت في ظل وجود بدائل، وإحلال محتمل بين الموارد على الزمن.[1]

وبناء على هذه التعاريف يتضح بأن مفهوم التنمية المستدامة يعني أمور مختلفة، فهو يعتبر أن جوهر التنمية المستديمة هو التفكير في المستقبل، وفي مصير الأجيال القادمة، إن عنصر الزمن والمستقبل هو أهم ما يميز التنمية المستدامة، بعكس المفاهيم التنموية الأخرى التي تتجاهل البعد المستقبلي وتتغاضى عن احتياجات الأجيال المقبلة.

ويمكن القول أيضا أن التنمية المستديمة جوهرها هو الإنسان وذلك بالمحافظة على الموارد وعلى البيئة التي يعيش بداخلها، وهذا يقتضي مراعاة الجانب البيئي بكيفية تحقق أو تؤمن شروط الاستمرار بالنسبة للنظام البيئي، وبالتالي الأنظمة الأخرى وذلك لتتجنب الإخلال الذي من شأنه أن يقلل أو يعدم إمكانات الأجيال المقبلة من العيش في ظروف مرضية.[2]

---

[1] طاهر حمدي كنعان، علوم اقتصادية عربية (التنمية، التكامل، النفط، العولمة)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001 ص 23.

[2] أيوب آمال، المؤشرات البيئية في قياس التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الخامس حول الاقتصاد وأثره على التنمية المستدامة، جامعة 20أوت 55 سكيكدة، يومي 11/12/نوفمبر 2008، ص 13.

المطلب الثاني: تطور مفهوم التنمية المستدامة

يجد المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي أنه طرأ تطور مستمر وواضح على التنمية وكان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات وانعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، وبشكل عام يمكن تمييز أربع مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية ومحتواها في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر، وهذه المراحل هي:[1]

المرحلة الأولى: **التنمية بوصفها رديفا للنمو الاقتصادي**

تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع وسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعد ما فشلت إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، والذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعي المختلفة، ومن هذه الاستراتيجيات إستراتيجية المعونات الخارجية، والتجارة من خلال زيادة الصادرات ويعد نموذج " **والترستو**' المعروف باسم مراحل النمو الاقتصادي أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم عملية التنمية في المجتمعات الإنسانية عبر مراحل هي : مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة النضج، مرحلة الاستهلاك.

المرحلة الثانية: **التنمية وفكرة النمو والتوزيع**

غطت هذه المرحلة تقريبا الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعاد اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط.

فقد أخذت التنمية تركز على مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها، فخلال هذه المرحلة حدث ارتباط بين التنمية الاجتماعيه والتنمية الاقتصادية من خلال ضرورة التركيز على قضايا الإنتاج الاقتصادي من خلال تنمية المتجمع فالتغير في الجوانب الاقتصادية يؤثر على الجوانب التعليمية والصحية والسكنية، كذلك فإننا حين نرفع المستوى الصحي والثقافي للمواطنين، فإننا نعمل في الوقت

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط: مرجع سابق،ص 19

نفسه على تحقيق مستوى أعلى من الكفاية البشرية، وهذا يعني زيادة الاستهلاك والإنتاج والدخل وهذه الزيادة تتطلب بدورها مزيدا من الخدمات الاجتماعية.[1]

المرحلة الثالثة: **التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة**

امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين، وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان.

كما ينظر البنك للتنمية على أنها عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية وطرق التفكير التقليدية وطرق الإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر حداثة، ويرى البنك الدولي أنه لن يتيسر إنجاز هذه التنمية إلا إذا شملت التنمية تحسين مستويات الحياة كالصحة والتعليم وتخفيف الفقر.[2]

كما تم التأكيد على تحسين نوعية الحياة المادية ووضع مؤشرات كمية لضبطها وقياسها والأخذ بإطار ـوسع يشمل حقوق الإنسان والمشاركة المجتمعة وغيرها وتمكين جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم إلى أقصى قدر ممكن وتوظيفها بما يكفل تحقيق محصلة يجني من ثمارها الجيل الحاضر كما يجني من ثمارها الجيل القادم، وهذا كله في إطار التنمية البشرية.

المرحلة الرابعة: **التنمية المستدامة**

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات.

فكانت محصلة العمل الدولي في السبعينات والثمانينات بشأن العلاقة المتبادلة بين البيئة والتنمية هي بروز التنمية المستدامة بشكل صريح من خلال تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لسنة 1987 وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة " المنظور البيئي لسنة 2000 وما بعدها " في نفس السنة، أيخص بعد ذلك باعتراف رسمي أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية سنة 1992.[3]

---

[1] عبد القادر محمد عطية، إتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2000، ص 11.

[2] أسامة عبد الرحمن،تنمية التخلف وإدارة التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية،بيروت،ص ص 15-16 .

[3] عثمان محمد عبد الغنيم، مرجع سابق، ص 21.

وتركز التنمية المستدامة على المواءمة بين التوازنات البيئية والسكانية والطبيعية، والسبب هنا أن السكان في تزايد مستمر بينما الموارد الطبيعية تتناقص بشكل فضيع، لذا فالهدف هو الوصول إلى معدل نمو سكاني ثابت على مستوى العالم، وذلك لمنع استنزاف الموارد الطبيعية بالسكان لأن العيش في وسط من الفقر والحرمان يؤدي إلى استنزاف الموارد وتلوث البيئة.

وفي الجدول رقم (1) تطور مفهوم التنمية ومحتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية/بصورة تقريبية	محتوى التنمية ودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
	التنمية = النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية 2 منتصف القرن العشرين.	– اهتمام كبير ورئيسي بالجوانب الاقتصادية – اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية – إهمال الجوانب البيئية.	– معالجة كل جانب من الجوانب. – معالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (إفتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة).	– الإنسان هدف التنمية (تنمية مناجل الإنسان)
	التنمية= النمو الاقتصادي + التوزيع العادل	منتصف الستينات – منتصف سبعينات القرن العشرين	– اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. – اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية – اهتمام ضعيف بالبيئة.	//	– الانسان هدف التنمية. – الإنسان وسيلة التنمية /تنمية الإنسان.
	التنمية الشاملة= الإهتمام بجميع الجوانب الإقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه.	منتصف السبعينات منتصف ثمانينات القرن العشرين	– اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. – اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية. – اهتمام متوسط بالبيئة.	//	– الإنسان هدف التنمية – الإنسان وسيلة التنمية. – الإنسان صانع التنمية /تنمية بواسطة الإنسان.
	التنمية المستدامة – الإهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبالبيئة بنفس المستوى.	النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر.	– اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية. – اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية. – اهتمام كبير بالجوانب بالبيئة. – اهتمام كبير بالجوانب الروحية والثقافية.	معالجة كل الجوانب من الجوانب . معالجة تكاملية مع الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة).	– الإنسان هدف التنمية الإنسان وسيلة التنمية. – الإنسان صانع التنمية.

المصدر: عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص 34

المطلب الثالث: المحطات التاريخية الكبرى للتنمية المستدامة

لقد قبلت فكرة التنمية المستدامة بأوسع معانيها وتم قرارها على معيد واسع، إلا أنه تبين أن ترجمة هذه الفكرة إلى أهداف وبرامج وسياسات عملية، يعتبر مهمة أصعب، نظرا لأن الأمم المتحدة تخضع لقوى رأسمالية لا ترى من مصلحتها التنازل عن نمط إنتاجها المدمر للبيئة،ولذلك عقدت مؤتمرات دولية حول موضوع التنمية المستدامة وكانت التواريخ الهامة في مسيرة التنمية كالتالي:

1827 : وصف ظاهرة ارتفاع درجة الحرارة عن طريق الاحتباس الحراري.

1873: إنشاء المنظمة الدولية للإرصاد الجوي التي صارت فيما بعد منظمة الإرصاد الجوية العالمية.

1897: يقترح العالم الكيميائي السويدي " أرهنيوس" أن انتشار (CO2) وتقوية الاحتباس الحراري يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع متوسط حرارة الأرض.

1957 : فتح العالم الأمريكي "ج. بلاس" النقاش حول مسؤولية الإنسان في التغير المناخي وانطلقت القياسات المنتظمة لغاز (CO2) في هاواي.

1967: تنبأ العالمان " نابل، وبيترالد" بتضاعف تركز غاز (CO2) في الجو من هنا إلى غاية بداية القرن الواحد والعشرين، وارتفاع متوسط درجة الحرارة بـــ 25م^2 .[1]

وبين عام 1972 وعام 2002 استكملت الأمم المتحدة عقد ثلاث مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة، الأول عقد في " ستوكهولم" (السويد) عام 1972 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان.

والثاني عقد في " ريوديباثيرو" (البرازيل) عام 1992 تحت اسم مؤتمر المم المتحدة حول البيئة والتنمية .

والثالث انعقد في "جوها نس" (جنوب إفريقيا) في سبتمبر 2002 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وتغير الأسماء يعبر عن العلاقة بين الإنسان والمحيط الحيوي الذي يعيش فيه ويمارس نشاطات الحياة.

في عام 1974، أصدر تقرير (حدود النمو) الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية وأن استنزاف الموارد البيئية المتجددة (المزارع،المراعي، مصايد الأسماك) والموارد الغير متجددة (رواسب المعادن،حقول النفط والغاز،طبقات الفحم) يهدد المستقبل وفي عام 1987، أصدرت اللجنة

---

[1] خالد مصطفى كامل، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2007 ص ص 400 – 401.

العالمية للتنمية والبيئة تقرير (مستقبلنا المشترك) كانت رسالة هذت التقرير الدعوة إلى أن تراعي التنمية الموارد البيئية لتلبية الحاجات المشروعة، دون الإخلال بتلبية حاجات الأجيال المستقبلية.[1]

ولما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية عام 1992، برزت فكرة التنمية المستدامة أو المتواصلة كواحدة من قواعد العمل الوطني والعالمي، ووضع المؤتمر وثيقة مفصلة (برنامج العمل في القرن الحادي والعشرين 21) تضمنت عدة فصول يسترشد بها في مجالات التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وفي مشاركة قطاعات المجتمع في مساعي التنمية وفي الحصول على نصيب عادل من ثمارها.

وفي سنة 2008 انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية في أندونيسيا في قضية مكافحة التغيير المناخي وتمحورت النقاشات حول شعار "حتمية التضامن الإنساني في عالم منقسم" في إشارة إلى ضرورة الاتصالات إلى صوت مجموعتين من الأفراد لا صوت لهم على الصعيد السياسي، فقراء العالم الثالث وأجيال الغد.[2]

وفي سنة 2010 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي في العاصمة "الدنماركية" (كوبنهاغن) بعد مناقشات دامت 12 يوما، شارك فيها أكثر من 190 دولة وحاور المؤتمر عن اتفاق سياسي غير ملزم رسمي بتفاهم كوبنهاغن ويستند الإتفاق إلى ثلاث نقاط رئيسية هي:

منع ارتفاع حرارة الغلاف الجوي لأكثر من درجتين مئويتين وهو ما يستلزم تخفيض انبعاث الغازات المسببة لارتفاع حرارة الغلاف الجوي من خلال الإعتماد على إستراتيجية التنمية منخفضة الغازات ورصده 3 مليار دولار كمساعدات للدول الفقيرة لمواجهة التغير المناخي للأعوام 2012/2011، وزيادتها لتصل إلى 100 دوار سنويا بحلول عام 2020.[3]

---

[1] حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، دار العبيكان،الرياض، الطبعة الأول، 2007، ص 50 .

[2] خالد مصطفى كامل، مرجع سابق، ص 401.

[3] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، مرجع سابق، ص 28.

المبحث الثاني : أسس التنمية المستدامة، مبادئها، أهدافها

وفي هذا المبحث سيتم التعرف على أسس ومبادئ وأهداف التنمية المستدامة.

المطلب الأول: أسس التنمية المستدامة

حيث تقوم التنمية المستدامة على أسس ومقومات وهي: الإنسان والطبيعة والتكنولوجيا.

أولا: الإنسان

يعتبر الإنسان هو محور التنمية المستدامة، ولهذا ينبغي على إستراتيجية التنمية المستدامة أن تتعامل مع زيادة السكان التي من المتوقع أن تصل إلى حوالي 8 مليار في سنة 2025م، كما يجب أن تضع التنمية ضمن أولوياتها محاربة الفقر، وتأمين الحياة البشرية والسعي بنوعية حياة جديدة تتضمن الحاجات الأساسية كالغذاء والمرافق الصحية والتعليم وإعادة تشجير الغابات وتوفير فرص العمل.

ويرى الخبراء في التنمية المستدامة أنه من الخطأ اعتبار الزيادة السريعة في عدد السكان نعمة مطلقة أو نقمة مطلقة فالتحليل الموضوعي فتأثير الزيادة في عدد السكان يختلف من بلد إلى آخر حسب الظروف واحتياجات كل بلد وطموحاته وموارده المتاحة، فهناك دول فيها الموارد الكافية لاستيعاب الزيادة في عدد السكان، وهناك بلاد قد تؤدي الزيادة السكانية فيها إلى آثار سلبية لقلة مواردها.

ثانيا: الطبيعة

وهي خزانة الموارد المتجددة وغير المتجددة، وهي المحيط الحيوي للإنسان .

* ***فالموارد المتجددة :*** تشمل الغابات، المراعي، مصائد الأسماك، المزارع وهذه الموارد كلها متاحة للإنسان وهذه الموارد متجددة بشرط المحافظة على النظام البيئي الذي تعيش فيه.

* ***الموارد غير المتجددة:*** وهي مختزنة في باطن الأرض تكونت وتجمعت في عصور سحيقة عبر الزمن وما يستهلك منها لا يعوض ولا يتجدد مثل البترول،الفحم والغاز الطبيعي، والمعادن، وترشيد هذه الموارد يتضمن عدم استنزافها وتجاوز قدرة النظم البيئية على العطاء والترشيد، وهو التنمية المستدامة المتواصلة بالمحافظة على الموارد الطبيعية وإدخال المعرفة العلمية المتطورة.[1]

ففي هذا العهد المسمى بعهد الثروة الثالثة أصبح "الفكر،والعلم والابتكار" أسس التنمية المستدامة بحيث تغيرت مقومات الاقتصاد المعروفة في عهد الثورة الصناعية .

---

[1] فريجة حسين، التنمية المستدامة، أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة جامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي 12/11/نوفمبر 2009، ص 07.

ثالثا: التكنولوجيا

أصبحت التطورات التكنولوجية لصيقة بحياة الناس، كما أن الكثير من المشاكل التكنولوجية ليس لها حل فقد تبدو الوسائل التكنولوجية في بداية كثيرة النفع ليس فيها ضرر غير أنه مع تطور هذه التكنولوجيا والمعارف العلمية تبين أن لها أضرار خطيرة باعتبار أنها تلحق أضرار بالبيئة وتضر بطبقة الأوزون.

كما سادت فكرة من الزمن الحديث أن التكنولوجيا هي بمثابة الحلول للمشاكل وتساعد على سعادة الإنسان غير أن التجربة أظهرت أن المشاكل البيئية ناتجة عن التفاعلات بين الإنسان والطبيعة والتكنولوجيا وأن الحل الشامل يعتمد على ايجاد الطرق التي تتصل بعناصر الإنسان والبيئة والتكنولوجيا لتحقيق التوازن في تفاعلاتها وأن هذا التوازن يتحقق عن طريق إيجاد منظومة قانونية يجب السهر على تطبيقها عن طريق إجراءات صارمة.

المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة

نعتبر التنمية المستدامة عقيدة بيئية ذات أسس ومبادئ تسهل من عملية التنمية في مفهومها الشامل لجوانب الحياة البشرية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وقد تم توضيح هذه المبادئ من قبل البنك العالمي للإنشاء والتعمير وتتمثل فيما يلي:

أولا: تحديد الأولويات بعناية

اقتضت خطورة مشكلات البيئة وقدرة الموارد الطبيعية التشدد في وضع الأولويات وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، وهذه الخطة القائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة، وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفاعلية، ففي سنة 1992، تبين أن التلوث بالرصاص من بين المشكلات التي تهدد البيئة والإنسان وأمكن التوقف عن استخدام البنزين المحتوى على مادة الرصاص في بعض الدول، وحوالي خمسين دولة تعمل جديا على تحديد الأولويات بمشاركة المجتمع الدولي.[1]

[1] عثماني بن عيسى، تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر حتمية بيئية أم واقع اقتصادي، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة جامعة محمد بوضياف المسيلة، يومي 10/11/نوفمبر 2009، ص 06.

ثانيا: الاستفادة من كل دولار

كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجمة مكلفة بدون مبرر، وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة وأفادت الجهود في هذا المجال في عدة مناطق من العالم أن تطور البحوث العلمية في هذا المجال يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة وهو يتطلب نهجا متعدد الفروع ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة على العمل سويا من أجل تحديد الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية .

ثالثا: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف

بعض المكاسب في مجال البيئة سوق تتضمن التكاليف والمفاضلات والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الاستنزاف المفرط لمصادر الطاقة.

رابعا: استخدام أدوات السوق

إن الحوافز القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية كالجزائر بفرض رسوم الانبعاث وتدفق النفايات، ورسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج، فعلى سبيل المثال تجد الرسوم التي تتعلق برفع النفايات الحضري وذلك بفرض مبلغ 500 إلى 1000دج عن كل محل ذي استعمال سكني، وهناك أيضا الرسوم المتعلقة بالمياه الملوثة.

خامسا: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية

يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما ومقدرة مثل فرض ضرائب على الوقود أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية، فعلى سبيل المثال أدخلت نظاما لتقييم الأداء البيئي وقامت بحملات دعائية للرأي العام ونشر الوعي وثقافة حماية البيئة.

سادسا: العمل مع القطاع الخاص

يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصر أساسيا في العملية الاستثمارية وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمنظمات، وإنشاء نظام "الإيزو" الذي يشهد بأن المنظمات لديها أنظمة سلمية للإدارة والبيئة وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة.

سابعا: الاشتراك الكامل للأفراد

عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذ شارك المواطنون المحليون في هذه العملية ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب التالية:

- ✓ قدرة المواطنين في المستوى المحي على تحديد الأولويات.
- ✓ أفراد المجتمعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي.
- ✓ أفراد المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة.
- ✓ إن مشاركة المواطنين تساعد على بناء قواعد جماهيرية، تؤثر على الرأي العام وتؤيد التغيير نحو الأحسن.

ثامنا: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا

يجب على الحكومات الاعتماد على مبدأ التعاون و تظافر الجهود المشتركة بينهما وبين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها وتنفيذ تدابير مكثفة للتصدي لمشاكل البيئة.

تاسعا: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية

إن مهمة الإداريين البارعين هي انجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى تكاليف، فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 60% إلى 80% بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل توفي الجزائر أدت المساعدات الفنية إلى تحسين أداء مصانع الصلب وتحويل أدائها من أداء سيء إلى أفضل أنواع الأداء التي تمارس في العالم النامي.

عاشرا: إدماج البيئة في البداية

عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون ذات تكاليف منخفضة كثيرا وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم تخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في قطاعات النشاطات الرئيسية، وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم إستراتيجيتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من مبدأ حماية البيئة عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية. [1]

[1] حياية عبد الله، بوقرة رابح، مرجع سابق، ص 343، 344 .

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها إلى تحقيق جملة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، حيث تحاول التنمية المستدامة من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة تتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الانسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة على أن تكون العلاقة بين الطرفين علاقة تكامل وانسجام .

ثانيا: تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وذلك من خلال تنمية احساسهم بالمسؤولية وحثهم على المشاركة الفعالية في ايجاد الحلول المناسبة بالمشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم براج ومشاريع التنمية المستدامة .

ثالثا: احترام البيئة الطبيعية وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة والتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الانسان وبالتالي فإن التنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المدنية.[1]

رابعا: إن التنمية المطلوبة لا تقتصر على التقدم في منطقة دون أخرى لسنوات معدودات وإنما للبشرية جمعاء على امتداد المستقبل البعيد .

خامسا: إن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الإحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان بمتطلبات الإدامة على المستوى البعيد.

سادسا: إن الاحتياجات الاقتصادية كما يتصورها الأفراد تتحدد كذلك اجتماعيا وثقافيا ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتجاوز الحدود المعقولة.[2]

سابعا: إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع وذلك باعتبار طريقة تلائم إمكانيته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.

ثامنا: تحقيق نمو اقتصادي مستدام يحافظ على الرأسمالي الطبيعي ويحقق أهداف التنمية الاقتصادية بصورة تؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة.

---

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، مرجع سابق، ص ص 31 -33.

[2] عتاني بن عيسى، مرجع سابق، ص 08.

المبحث الثالث: خصائص التنمية المستدامة، مؤشراتها وأبعادها

سنتعرض في هذا المبحث إلى مختلف خصائص التنمية المستدامة ومؤشراتها وكذلك أبعادها.

المطلب الأول: خصائص التنمية المستدامة

✓ تتمثل أهم هذه الخصائص فيما يلي:

أولا: تتميز التنمية المستدامة بالبعد الزمني، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة تقوم على تقدير إمكانيات الحاضر والتخطيط لها لفترة زمنية مستقبلية يمكن من خلالها التنبؤ بالمتغيرات.

ثانيا: تهدف المحافظة على المحيط الحيوي في الطبيعة سواء في عناصره ومركباته الأساسية كالهواء والماء والغاز، فهي تنمية تشترط عدم استنزاف الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى والكبرى والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر واستمرارها مع تنقيها بما يتضمن الحياة.

ثالثا: من خصائص التنمية المستدامة تلبية الحاجات الضرورية والأساسية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية وكل ما يتصل بحياة الإنسان، وهي تقوم على التنسيق بين استخدام الموارد واتجاهات الاستثمارات ويجعلها جميعا تعمل بانسجام بما يحقق التنمية المتواصلة المنشودة.[1]

رابعا: هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق والتكامل بين السياسات واستخدام الموارد واتجاهات الاستثمار والاختيار التكنولوجي والشكل المؤسسي مما يجعلها جميعا تعمل بتفاهم وانتظام.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة

إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعروف بقمة الأرض الذي عقد في ريوديجانيرو في عام 1992 اعترف بأهمية مؤشرات التنمية المستدامة، فجدول أعمال القرن 21 يخصص فصلا لهذا الموضوع في القسم الخاص بوسائل التنفيذ وعلى الخصوص الفصل 40 المعنون " المعلومات اللازمة لعملية صنع القرار" الذي يدعوا إلى وضع مؤشرات للتنمية المستدامة لتوفير أسس راسخة لصنع القرار على جميع المستويات وللمساهمة في استدامة ذاتية للنظم البيئية والإنمائية، ونشأت عن قمة الأرض للجنة التنمية المستدامة التي نشرت في عام 1996 كتابا، ويتضمن هذا المنشور قائمة بنحوه 13 مؤشرا مصنفة في أربع فئات رئيسية اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسسية، وينبغي أن تؤخذ

[1] فريحة حسين، مرجع سابق، ص 16.

في الاعتبار المؤشرات المتعلقة بهذه الفئات الأربع كلها للتوصل إلى صورة أوسع وأشمل للتنمية المستدامة.

ويقترح اعتبار مجموعة المؤشرات هذه قائمة يمكن للبلدان ان تختار منها المؤشرات التي تتلائم مع أولوياتها ومع القضايا الملحة التي تواجهها والأهداف التي تتوخاها، وقد اعتمد إطار تحليلي تم في سياقه تصنيف المؤشرات إلى ثلاث أنواع رئيسية:

* **مؤشرات القوة الدافعة:** وهي الأنشطة والعمليات والأنماط.

* **مؤشرات الحالة:** وهي تقدم لمحة عن الحالة الراهنة.

* **مؤشرات الاستجابة:** وهي تلخص التدابير المتخذة.

إن اعتماد إطار القوة الدافعة –الحالة – الاستجابة يشكل طريقة للتصنيف ولا يسمح بهيمنة العلاقات والروابط السببية بين المؤشرات ضمن الإطار، وقد أدركت لجنة التنمية المستدامة أنه من غير الواقعي الاختيار بين 130 مؤشرا وخفضت عددها إلى 59 مؤشرا يمكن للبلدان أن تختار منها مجموعة مناسبة من المؤشرات الأساسية. قائمة المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة حسب لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة 2000.[1]

ونذكر هذه المؤشرات على النحو التالي:

أولا: المؤشرات الاقتصادية: وتشمل ما يلي:

- ✓ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.
- ✓ حصة الاستثمار من الناتج القومي الإجمالي.
- ✓ ميزان التجارة للسلع والخدمات.
- ✓ الدين نسبة إلى الناتج القومي الإجمالي.
- ✓ مجموع المساعدات الائتمانية وكثافة استخدام المواد.
- ✓ كثافة استخدام المواد وكثافة استخدام الطاقة.
- ✓ توليد النفايات الخطرة، وتوليد النفايات المشعة.
- ✓ إعادة تدوير واستخدام النفايات.
- ✓ المسافة التي يقطعها كل فرد حسب واسطة النقل يوميا.
- ✓ العمالة حسب القطاع الاقتصادي.

[1] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، مرجع سابق، ص ص 50 – 53.

- ✓ معدلات الضرائب مقارنة بالأرباح.
- ✓ عدد المباني المرخص بإنشائها.
- ✓ عدد المباني المرخص بإنشائها.
- ✓ عدد مؤسسات الأعمال قيد الإنشاء.
- ✓ ترتيب الدولة في تكنولوجيا الاتصالات.

ثانيا: المؤشرات المؤسسية

- ✓ تنفيذ الاتفاقيات الدولية المبرمة.
- ✓ عدد أجهزة الراديو واشتراكات الانترنت لكل 1000 نسمة.
- ✓ خطوط الهاتف الرئيسية وعدد الهواتف النقالة لكل 1000 نسمة.
- ✓ الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ الخسائر الاقتصادية والبشرية الراجعة إلى الكوارث السطحية.[1]

ثالثا: المؤشرات الاجتماعية

- ✓ النسبة المئوية للسكان الذين دون خط الفقر.
- ✓ تفاوت الدخول.
- ✓ معدل البطالة.
- ✓ نسبة متوسط أجر المرأة إلى اجر الرجال.
- ✓ نسبة الأطفال دون سن إلى 15 الذين خارج بيوتهم .
- ✓ الحالة الغذائية للأطفال.
- ✓ حالات الوفايات.
- ✓ معدل الوفيات بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات.
- ✓ متوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- ✓ نسبه السكان الذين لديهم مرافق صحيه ملائمه لتصريف مياه المجاري.
- ✓ نسبة السكان الذين يحصلون على المياه الشرب المأمونة.
- ✓ النسبة المئوية للسكان الذين تتوفر لديهم إمكانية الانتفاع بمرافق الرعاية الصحية الأولية.

[1] المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، المؤتمر العربي الخاص للإدارة البيئية المنعقدة في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006 ص ص 26 – 28.

- ✓ التحصين ضد أمراض الأطفال العدية.
- ✓ معدل انتشار وسائل منع الحمل.
- ✓ نسبة إكمال الدراسة الإبتدائية والثانوية.
- ✓ معدل الإلمام للقراء والكتابة بين البالغين.
- ✓ نصيب الفرد من مساحة البيت.
- ✓ عدد الوفيات المبلغ عنها لكل 1000 نسمة.
- ✓ معدل النمو السكاني، وسكان المستوطنات الحضرية المنظمة وغير المنظمة .

رابعا: المؤشرات البيئية

- ✓ انبعاثات غازات الدفيئة.
- ✓ استهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.
- ✓ تركيز الملوثات الجوية في المناطق الحضرية.
- ✓ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بمحاصيل دائمة.
- ✓ استخدام الأسمدة.
- ✓ استخدام المبيدات الحشرية.
- ✓ مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للأراضي.
- ✓ كثافة قطع الأشجار.
- ✓ الأراضي المصابة بالتصحر.
- ✓ مساحة المستوطنات الحضرية.
- ✓ تركز الطحالب في المياه الساحلية.
- ✓ مجموع السكان في المناطق الساحلية.
- ✓ المحصول النوعي من السمك.
- ✓ مجموع المياه السطحية والجوفية المستخرجة سنويا كنسبة مئوية من المياه المتوفرة.
- ✓ الطلب البيولوجي والكيميائي على الأوكسجين في الكتل المائية .
- ✓ تركز البكتيريا القولونية الغائطية في المياه العذبة.
- ✓ مساحة بعض النظم الإيكولوجية الرئيسية.
- ✓ المساحة المحمية كنسبة من المساحة الاجمالية.

✓ انتشار بعض الأنواع من الأمراض الرئيسية.[1]

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة

الملاحظ من خلال التعريفات السابقة أن التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية.

أولا: البعد الاقتصادي

1. حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية:

بالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند بـــ 33 مرة وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أل " OVDE " أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان الناسية السبتسمة.

2. إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:

فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة للموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية، وتعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة، كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

3. مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته:

وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات، وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي كان كبيرا بدرجة غير متناسبة يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع

[1] عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى،2002، ص ص 49-54.

من المساواة والتعاون للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها، والصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الأخرى باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية .[1]

4. تقليص تبعية البلدان النامية:

ثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة، ذلك أن بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا، مما يساعد على تعويض هذه الخسائر الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتي وتأمين الاكتفاء الذاتي، وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي، وفي التجارة فيما بين الدول النامية وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.

5. التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة:

وتعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة ويعتبر التحسين السريع كقضية أخلاقية أمر حاسم بالنسبة لأكثر من 20% من سكان العالم المعدمين في الوقت الحالي، ويحقق التخفيف من عبئ الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية أما الذين لا تلبى لهم احتياجاتهم الأساسية والذين ربما كان بقائهم على قيد الحياة أمرا مشكوكا فيه، فيصعب ان نتصور بأنهم سيهتمون بمستقبل كرتنا الأرضية وليس هناك ما يدعوا إلى تقرير مدى صلاحية تصرفاتهم الاستدامة كما أنهم يجندون إلى الإستفادة من الأطفال في محاولة لزيادة القوة العاملة للأسرة ولتوفير الأمن لشيخوختهم.[2]

---

[1] قراوي أحمد الصغير، ابراهيمي أحمد، دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 10/11/ نوفمبر 2009، ص12.

[2] عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، مرجع سابق، ص 45.

6. المساواة في توزيع الموارد:

إن الوسيلة الناجمة لتحقيق من عبئ الفقر وتحسين مستويات أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فالغرض غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية تشكل حاجزا هاما أمام التنمية، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

7. الحد من التفاوت في المداخيل:

فالتنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية خاصة في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة، وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا في مناطق مثل أمريكا الجنوبية أو المهندسين الزراعيين العاطلين، وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية، وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان، وتجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما لحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النمو الآسيوية.[1]

8. الإنفاق العسكري:

كما ان التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية، ومن شأن إعادة تخصيص ولو لجزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية للإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ.

[1] فرنجة حسين، مرجع سابق، ص 35.

ثانيا: البعد الإنساني أو الاجتماعي

1. استقرار النمو الديمغرافي:

وتعني التنمية المستدامة فيما يخص الأبعاد البشرية العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا استحالة واضحة فقط، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات، كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن.

2. أهمية توزيع السكان:

كما أن لتوزيع السكان أهميته: فالإتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولا سيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة، فالمدن تقوم بتركيز النفايات والموارد الملوثة فتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها، ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.[1]

3. الإستخدام الكامل للموارد البشرية:

كما تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع، ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية،ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصصها لضمان الوفاء أولا بالإحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاة الصحية الأولوية.

[1] قراوي أحمد الصغير، ابراهيمي أحمد، مرجع سابق، ص 63.

4. الصحة والتعليم:

إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة من ذلك مثلا أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل، ووجود قوة العمل الحسنة التعليم أمر يساعد على التنمية الاقتصادية ومن شأن التعليم يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربية والتنوع البيولوجي حماية أفضل.

5. الأسلوب الديمقراطي التشاوري في الحكم:

إن التنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة كل من تمسهم القرارات في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها، وذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي التشاركي في الحكم يشمل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.[1]

ثالثا: البعد البيئي

1. إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد:

حيث نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان انتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية.

كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدا الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية، وهناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة.

[1] خالد مصطفى كامل، مرجع سابق، ص ص 58-59.

2. حماية الموارد الطبيعية:

تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد.

3. صيانة المياه:

وفي بعض المناطق تقل إمدادات المياه ويهدد السحب من الأنهار باستنفاد الإمدادات المتاحة كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة والنفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية وتهدد البحيرات والمصبات في كل بلد.[1]

4. حماية المناخ من الإحتباس الحراري:

تعني التنمية المستدامة عدم المخاطرة بإجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية بزيادة مستوى سطح البحر أو تغيير أنماط سقوط المطار والغطاء النباتي أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية، يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة .

رابعا : البعد التكنولوجي

1. استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية:

كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض، وفي البلدان متقدمة النمو، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة، أما في البلدان النامية فإن النفايات المتدفقة كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير، وأمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد وكذلك تكون للإهمال والافتقار إلى فرص العقوبات الاقتصادية.

2. الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالتصرفات القانونية الزاجرة:

والتكنولوجيا المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كثافة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية، والتنمية المستدامة اعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وكذلك بالنصوص الخاصة بغرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها.

---

[1] خالد مصطفى كامل، مرجع سابق، ص 61.

3. الطاقة والمحروقات والاحتباس الحراري:

إن استخدام المحروقات يستدعي اهتمام خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة فالمحروقات يجري استخراجها واحراقها وسلح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية والإحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ والمستويات الحالية لإنبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها.[1]

4. الحد من انبعاث الغازات:

ترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية وسيكون من المتعين على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر وتوفير إمدادات من الطاقة الغير حرارية .

فالتنمية المستدامة تعني استخدام المحروفات بأكفأ ما يستطاع في جميع البلدان.

5. الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون:

وتعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقا مشجعة فاتفاقية كيوتو جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من الموارد الكيميائية المهددة للأوزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية واعتدادها بأن قوتها أصبحت فوق إرادة المجتمع الدولي جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية ما دام أن لا أحد يستطيع إجبارها على ذلك.[2]

---

[1] دوجلاس موسشيت، التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، مصر، الطبعة الأولى،2000، ص 112.

[2] أيوب أمال، مرجع سابق، ص 24.

خلاصـــة:

ما توصلنا له في هذا الفصل أن التنمية المستدامة متعددة الأبعاد ومتشابكة اللازمة لتحقيقها مما يستدعي توفر الإرادة وتضافر الجهود سواء بين مختلف الدول على المستوى العالمي أو بين مختلف المستويات المجتمعية على المستوى المحلي.

وإن أهم العوائق التي تقف في وجه تحقيق التنمية المستدامة في الدول المختلفة هو افتقارها للإمكانيات المادية والتقنية البشرية و ميكانيزمات التخطيط والتنفيذ اللازمة لذلك، ويمكن القول ان الدول العربية والدول النامية لكي تتمكن من تحقيق التنمية بمفهومها المستدام، خاصة فيما يتعلق بالجانب المعرفي وتوطين التكنولوجيا، يجب وضع إستراتيجية وخطط واضحة لتحقيق التنمية المستدامة.

فالتنمية المستدامة ضرورية للحفاظ على سلامة البيئة والحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك وتوجيهها نحو الاستدامة.

الفصل الثالث:
تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر
على التنمية المستدامة

تمهيـــــد:

لقد اختلف المفكرون الاقتصاديون في تقييمهم للاستثمارات الأجنبية فمنهم من يرى أنها تجلب الخير الكثير لكل الأطراف المتعاقدة فيها، ومنهم من يرى فيها امتداد لتطور الرأسمالية المتوحشة وصورة من صور استغلال واستنزاف موارد وثروات الدول الضعيفة والفقيرة وأداة جديدة من أدوات الاستعمار .

وسنحاول في هذا الفصل الحسم في هذه القضية بقدر الإمكان.

الفصل الثالث: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة

المبحث الأول: تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي

المطلب الأول: ايجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الفكر الاقتصادي

فالمروجون لهذه الاستثمارات يفترضون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار وهما الدول المضيفة والشركات متعددة الجنسيات، أين يحصل كل طرق فيها على عدد وأنواع معينة من العوائد، غير أن حجم ونوع وعدد الفوائد التي يتحصل عليها كل طرف يتوقف إلى حد كبير على سياسات وممارسات الطرف لآخر بشأن نوع وطبيعة الاستثمار.

وفي هذا الصدد يمكن عرض وجهات النظر التالية:

1. كار CARR :

يرى كار أن قيام المستثمرين الأجانب بالاستثمار المباشر في الدول المضيفة وقبول هذه الأخيرة لهذا النوع من الاستثمارات يعني وجود اعتقاد مشترك بين هذين الطرفين بأن هناك الكثير من المنافع والعوائد من الممكن تحقيقها من خلال هذا الاستثمار، ويتفق كار مع كل من هيمر وكيفز HAYMER & CAVES على أن العوائد التي يحققها كل طرف ترجع إلى انتقال واستغلال بعض أنواع الأصول الخاصة والمملوكة للمستثمر الأجنبي إلى الدول المضيفة، بينما تتمثل عوائد المستثمرين الجانب في الحصول على الأرباح نجد أن الدول المضيفة تتحصل على خلق فرص للعمالة وتحسين الدخول، وتحسين الإنتاجية.

2. ميكسيل MIKESSLL فرنون VERNON و ويلس WELLS :

في مناقشتهم للمنافع الخاصة بالاستثمارات الأجنبية لم يتجاهلوا الآثار السلبية لهذه الاستثمارات ولأن مدى تأثير هذه الاستثمارات سلبيا أو ايجابيا يتوقف على عدد من العوامل منها طبيعة الصناعة أو المجال الذي يسمح للاستثمارات الدخول فيها، وكذلك مستوى التقدم والنمو الاقتصادي للدولة المضيفة...إلخ وأنه ذا نفع خاصة إذا ارتبط بالتكلفة الاجتماعية المرتبطة بهذا الاستثمار، وقد تلعب دورا حيويا في جهود التنمية الشاملة في الدول النامية إذا تمكن هذه الدول من توجيه وتنظيم تخطيط هذه الاستثمارات بصورة جيدة من خلال :

- ✓ جلب رؤوس الأموال الأجنبية التي تمثل دعامة أساسية لأي برنامج تنموي في الدول النامية.
- ✓ مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال مثلا بمساهمة هؤلاء في مشروعات الاستثمار أو إنشاء مشروعات جديدة تقوم بتقديم خدمات أوتوريدا المواد الخام...
- ✓ نقل التكنولوجيا المتطورة لبعض أنواع الصناعات خاصة الصناعات الإستخراجية .
- ✓ -المساهمة في تنمية وتدريب الموارد البشرية.
- ✓ فتح أسواق جديدة للتصدير.

3. أستويفر STOEVER :

يرى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في رفع معدلان التكوين الرأسمالي في الدول المضيفة بزيادة عدد وقيمة المشروعات الإنتاجية والتجهيزات الرأسمالية هناك، فضلا عن ذلك فهي تساعد في:

- ✓ تنمية وتحديث البنية الأساسية، وكذلك مشروعات الخدمات المستشفيات والمدارس والمساكن وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو للناتج القومي.
- ✓ تحسين وضعية ميزان المدفوعات.
- ✓ تنمية المناطق المختلفة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.[1]

4. دوكار DAUCKER:

يقول أن التنمية التي تقوم على إمكانيات ذاتية محلية محدودة وغير مؤهلة، تتمثل غالبا في تكنولوجيا قديمة ورؤوس أموال قليلة وتسهيلات نقل ووسائل اتصال ضعيفة، تعد تنمية لا يرجى منها الكثير من التغيير لذلك كان الاستثمار الأجنبي المباشر، بتوفيره لعوامل الإنتاج المفتقدة، الأم الحقيقي والوحيد بالنسبة للدول المختلفة في إحداث التغيير المناسب.

5. جوهلسن JOHNSON :

يرى أن الاستثمارات لا تساهم فقط في فتح مجالات واسعة أمام تصدير المنتجات الفائضة التي توفرها طبيعة الاستثمار المباشر، بل توفر موازاة مع ذلك فرصا جديدة للتشغيل لا توفرها عادة الإمكانيات المحلية المحدودة، كما تسمح بتقويم الأسواق المحلية بمنتجات هي بالنسبة للمستهلك المحلي أحسن جودة وأقل تكلفة.

---

[1] عبد السلام أبو قحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، 2003، ص 27.

المطلب الثاني : سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الفكر الاقتصادي

يفترض المنتقدون للاستثمارات الأجنبية المباشرة أنها تنطوي على الكثير من المنافع، وهذه المنافع تعود على الشركات متعددة الجنسيات وتستند وجهة نظرهم إلى المبررات التالية:

- ✓ صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة.
- ✓ تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة عن نشاطها إلى الدولة الأم.
- ✓ قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
- ✓ إن وجود الشركة الأجنبية قد يؤثر بصورة مباشرة على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها[1]،وقد أظهرت بعض الأدبيات أن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على أنها سلبية ذات تبعيات سياسية واقتصادية سلبية ذات تبعات سياسية واقتصادية تعيق أكثر التنمية الاقتصادية في الدول النامية ويمكن تلخيص هذه الانتقادات في المحاور الكبرى التالية:

1. التحويل العكسي لرؤوس الأموال:

يرى المنتقدون للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن صافي هذه التدفقات ليس في صالح الدول النامية بمعنى أن الشركات متعددة الجنسيات تؤدي إلى زيادة التدفق الخارج من الدول النامية في صوره المختلفة، عن التدفق الداخل إليها، ويستدلون ذلك بالمؤشرات التالية:

- ✓ انخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الدول المضيفة.
- ✓ ارتفاع نسبة الأرباح إلى الخارج.
- ✓ استخدام أسعار التحويل للتقليل في قيمة الصادرات.
- ✓ اهتمام الشركات بإحداث التكامل بين فروعها المنتشرة في العالم، أكثر من اهتمامها بإحداث التكامل بين فروعها والاقتصاديات المحلية.[2]

---

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 378.

[2] عبد العزيز النمار، الإدارة المالية في تمويل الشركات المتعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص 139.

2. القضاء على الشركات المحلية واحتكار السوق:

تنص الانتقادات في مجملها على أن أثر هذا الاستثمار على الإنتاج المحلي جد ضار، وأن الشركات متعددة الجنسيات تسعى وبإصرار على أن تحل فروعها في الدول النامية محل الشركات المحلية، وكذلك منتجاتها، وتتبع في ذلك أساليب عند قيامها بهذا الإحلال منها:

- ✓ الاستيلاء على الشركات المحلية.
- ✓ إنشاء فروع مملوكة لها بالكامل.
- ✓ استيراد السلع تامة الصنع لإعادة بيعها في السوق المحلي إلى جانب ما تنتجه فروعها في الدول النامية.
- ✓ تأجير أو بيع التكنولوجيا للمنتجين المحلين لإنتاج المنتج محليا.

3. تهميش المهارات المحلية:

يرى هود وينج أن استيراد المهارات والخبرات من الخارج بواسطة الشركات متعددة الجنسيات قد يؤثر إلى حد كبير على استخدام وتنمية المهارات المحلية أو تدمير الموارد البشرية في الدول المضيفة، كما أن هناك من الخصائص التي تتميز بها الشركات ما قد يؤثر على استقلالية الدول المضيفة.

4. جلب أنماط من الاستهلاك لا تتلاءم مع خصائص الدول النامية:

ومتطلبات التنمية فيها بسبب ما تقوم به الشركات متعددة الجنسيات من ممارسات وأنشطة تسويقية من شأنها ترويج أفكار جدية للاستهلاك وزيادة رغبة أفراد المجتمع وخاصة النخبة على التغيير ولا شك أن ارتفاع معدلات الميل الحدي إلى الاستهلاك يؤدي إلى انخفاض المكون الرأسمالي أو انخفاض الميل الحدي للإدخار، مما يؤثر سلبا على تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية.

5. حجم التكنولوجيا المنقولة ومدى ملائمتها لظروف الدول النامية:

تعتبر إشكالية نقل التكنولوجيا من الأمور التي ثار حولها خلاف كثير وتمثل عملية نقل التكنولوجيا ذات أهمية كبيرة بالنسبة للدول النامية لأنها تعتبر عاملا جوهريا يؤثر على التحول الاجتماعي والاقتصادي بها، ويرى HOLTEN & SETMI أن أعظم المشاكل التي تواجه هذه الدولة هي نقص التكنولوجيا والمهارات الإدارية أكثر من نقص رأس المال، وإن الاختناقات التي تواجه عملية التنمية

في الدول النامية هي نقص في المهارات، والتنظيم غير الملائم لعوامل الإنتاج، وعدم كفاية رأي المال وأنه إذا أمكن التغلب عليها فإن الناتج القومي سوف يتحسن.

ويعتبر البعض أن نقل التكنولوجيا هي الوظيفة المميزة لهذه الشركات، إلا أن المنتقدون للاستثمارات الأجنبية المباشرة يرون أن حجم التكنولوجيا الذي تنقله الشركات متعددة الجنسيات إلى الدول النامية يعتبر قليلا، وذلك لعدة أسباب منها أن هذه الشركات ترتكز معظم أنشطة البحوث والتطوير في الدول الأم،ومن جهة أخرى فإن الشركات متعددة الجنسيات تستطيع التقليل من التكنولوجيا المنقولة عن طريق إهمال وتدريب العمالة الوطنية على أنشطة البحث والتطوير، أو عن طريق بيع التكنولوجيا المتقادمة إلى الدول النامية أو عن طريق بيع آلات مستعملة واعتماد تدريب محدود للعمالة الوطنية سواء من حيث الكم أو النوع.[1]

6. إعاقة التخطيط الاقتصادي للدول النامية:

أشار كل من فريمان وبيرسون وليفسجون وآخرون أيضا إلى الآثار السلبية المحتملة لممارسة الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية والتي سبق ذكرها غير أن محور تركيز فريمان وليفجسون بصفة خاصة انطوى على ما يلي:

- ✓ دور الشركات متعددة الجنسيات في إعاقة التخطيط الاقتصادي داخل الدول النامية من خلال محاولة الحصول على الكثير من الامتيازات كالكفاءات الجمركية والإعفاءات من قوانين العمل المطبقة في هذه الدول...إلخ.
- ✓ الممارسات غير الأخلاقية كالرشوة مثلا أو نظائرها المقنعة كالهدايا، والعمولات ودعوات حفلات الغذاء...إلخ بالإضافة إلى محاولة قلب أنظمة الحكومات القائمة في الدول.[2]

[1] عبد العزيز النجار، مرجع سابق، ص 189.

[2] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 418.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الدراسات الميدانية

المطلب الأول: الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

1. آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للبلد الضعيف:

أ. آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي:

الاستثمار له مفعول ايجابي لكنه محدود بمدى تجاوب الاستثمار المحلي معه، فحسب تقرير الم المتحدة للتنمية سنة 2001:

أن الشركات الأجنبية يمكن أن تساهم في تنشيط الاستثمار المحلي وذلك إذا توفرت البيئة الاستثمارية لدولة المضيفة على الشروط التي تسمح بخلق تفاعل بين استثمارات الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية من خلال زيادة ونقل التقنيات المتطورة للإنتاج والإدارة والتسويق، وكذلك من خلال استحداث نشاطات جديدة متكاملة مع نشاطات الشركات متعددة الجنسيات.[1]

ب. آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية الرأس المال البشري:

<u>ب.1 – تأثير الاستثمار الأجنبي على التوظيف:</u>

تقدر مصادر الم المتحدة – حسب دراسات أجريت في التسعينات – أن عدد الوظائف التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات بحوالي 73 مليون وظيفة منها 60% في الدول النامية، وهناك عدة عوامل تؤثر في عملية التوظيف التي تنتج عن التوسع في الاستثمارات الأجنبية :

- ✓ منها إذا كان المشروع جزء من استثمارات حيوية.
- ✓ مدى ملائمة مناخ الاستثمار في القطاعات الإنتاجية في السوق المحلي للبلد المضيف.

وينتج عن عملية التوظيف التي توفرها الاستثمارات الأجنبية أبعاد مباشرة وغير مباشرة من بينها ما يلي:

* التأثير المباشر:

- ✓ يخلق فرص عمل إذا كان المشروع جديد.
- ✓ يقدم أجور أعلى مقابل زيادة الإنتاجية.
- ✓ استحداث وظائف وأعمال إضافية في البلد.

---

[1] Marouane Alaya ; IDE et croissance «économique ;une estination a partir de le modèle structurel pour les pays de la rive de la méditeranée» ; centre d'économié de développement ; université montesquieur ;France 2004 ; p 7.

* التأثير الغير مباشر:

- ✓ مضاعفة التأثيرات الإيجابية السابقة الذكر من خلال زيادة القوة الشرائية، تحسين السيولة النقدية.
- ✓ نقل الخبرات الفنية والإدارية الجديدة إلى القوى العاملة المحلية.
- ✓ جذب الكفاءات للعمل في فروع الشركات متعددة الجنسيات في البلد المضيف.

ب.2- بالنسبة لتعويضات العمل:

من المعروف أن الشركات متعددة الجنسيات تعرض تعويضات عمل عالية مقارنة بالشركات المحلية بهدف استقطاب أفضل المهارات الإدارية والفنية المحلية العاملة في الشركات الوطنية للبلد المضيف هذا الإجراء يعمل على زيادة الأجور في مناطق أخرى داخل البلد، كما يعمل على زيادة الطلب على الكفاءات الجيدة داخل البلد المضيف.

وينشأ عن مثل هذا المستوى من الأجور متوسط إنتاجية عمل أعلى وقوة أكبر في أداء رأس المال في الفروع التابعة للشركات متعددة الجنسيات أكثر مما هو عليه بالنسبة للشركات المحلية.

ب.3- الآثار على التدريب:

إن تطور رأس المال البشري يعتبر من الأعمال الجوهرية بزيادة القدرة التنافسية للشركات وفي هذا المجال تؤدي الشركات متعددة الجنسيات دورا مهما لزيادة الأصول البشرية لديها،والاتجاه الحالي لهذه الشركات هو زيادة العمليات الدولية لتكوين الأصول، ويساعد على السير في هذا الاتجاه التقدم المستمر في وسائل الاتصالات وتدريب اليد العاملة وبدون هذه العملية لا يمكن الحصول على المهارات، ولذلك تعمل الشركات بصورة مباشرة في تنمية الموارد البشرية للعاملين لديها من خلال توفير فرص التدريب الإضافي، وتقديم الحوافز للموظفين لزيادة مهاراتهم فالشركات عموما ليس لها سيطرة على نظم التعليم الرسمية.[1]

ج. تعويض النقص في الادخار:

مع انخفاض المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية في التسعينات وكذلك قروض المؤسسات المالية الدولية، حلت محلها تدفقات رأس المال الخاص، حيث وصلت إلى حوالي 75% من التمويل الخارجي الذي أتيح للبلدان النامية سنة 1999.

[1] علي عباس، مرجع سابق، ص 358.

يعوض الاستثمار الأجنبي المباشر النقص الحاد في الادخار الوطني الذي تعاني منه الدول النامية ذلك لتمويل عمليات التنمية بشكل مباشر، وكذلك من خال فعل مضاعف الاستثمار.

وقد كانت تطورات تدفقات رؤوس الأموال للدول النامية كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم 02 : تركيب تدفقات رؤوس الأموال للدول النامية للفترة 1977 – 1995

الوحدة = مليار دينار

الفترات	القروض	استثمار المحفظة	الإستثمار الأجنبي المباشر
1981-1977	80	09	11
1989-1982	55	29	16
1995-1990	36	44	20

المصدر: صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، جويلية 2001، العدد 2، ص 06.

2. آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية الصادرات:

أ. الآثار على فعالية الصادرات:

أ. 1 – الزيادة في الصادرات:

يفسر الكثير من الاقتصاديين النمو السريع في اقتصاديات جنوب شرق آسيا بالاهتمام الكبير بالتجارة الخارجية في إستراتيجية التنمية الوطنية لحكومات هذه البلدان، قياسات تشجيع الصادرات التي تتبعها هذه الدول والتي كان للاستثمار الأجنبي المباشر الإسهام الكبير فيها لعبت دورا جوهريا في تصنيع هذه البلدان وعلى رأسها الصين هونج كونج، سنغافورا، كوريا الجنوبية، تايوان، ماليزيا، تايلاند، الفيليبين وأندونيسيا حققت معدلات نمو أكبر من متوسط النمو العالمي، حيث تضاعفت صادراتها الصناعية 16 مرة في الفترة ما بين 1977 و1995، مما وسع من حصتها السوقية في الاقتصاد العالمي من 06% إلى 16% خلال نفس الفترة.

أ.2 – الأثر على هيكل الصادرات:

كما تطور هيكل صادرات هذه الدول ولم تعد تقتصر على المواد الولية والسلع قليلة القيمة المضافة بل إن 30% من هذه الصادرات تتمثل في سلع كثيفة التكنولوجيا المتطورة، مما رفع من الوزن النسبي للاقتصاديات الآسيوية.

كما أوضحت الدراسات أن الشركات المتعددة الجنسيات تميل إلى التصدير أكثر من الشركات المحلية وهذا ما يفسر إسهامها الكبير في التصدير أكبر منه في الإنتاج بالنسبة للدول المضيفة وحسب رأي دينينغ 1993، أن الفروع الأجنبية لديها اتجاه كبير للنشاطات التجارية مع الإشارة أن الشركات متعددة الجنسيات من الدول النامية يكون لها الأثر الكبير في تطوير الصادرات في الدولة الأقل نموا.

وفي تقرير الاستثمار العالمي لندوة الممم المتحدة CNECED أن بعض اقتصاديات الدول النامية حققت مكاسب كبيرة في حصص أسواق الصادرات العالمية في الفترة من 1985 –2000 وفي دراسات قامت بها ندوة الأمم المتحدة لإختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وقوي بين المتغيرين، بحيث كل زيادة بـــ 1% من الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة بـــ 0,45% من أجمالي الصادرات الصناعية للبلد المضيف.

ب. الآثار على السياسات التجارية والانفتاح الاقتصادي:

في دراسة قام بها باغواتي BHAGWATI شملت 46 دولة للفترة 1970–1985 توصل فيها أن الدول التي تتبع سياسات تجارية لتشجيع الصادرات، يؤثر فيها الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي أكثر من الاستثمار المحلي.

3. الآثار على المؤسسات المحلية.

إن تأهيل المؤسسات بواسطة الاستثمار الأجنبي يتم من خلال تغير أساليب الإدارة والتسيير ففي المجالات التي تكون الشركات متعددة الجنسيات أكثر تطورا عن الشركات المحلية يمكن أن تساهم هذه الشركات في ترقية الشركات المحلية كما أنها تستفيد من خبراء الشركات المحلية في السوق بحيث تقوم بالتوفيق بين الميزات والقدرات الأجنبية وبين القدرات المحلية من أجل تحسين فعالية الشركات التي تمتلكها.[1]

[1] L'investissement direct étranger au service du dévloppementler ;optimiser les avantages ;minimiser les couts ; rapport d'ocde ; Janv 2003. P 4 .

* إضعاف قوة الاحتكار وتعزيز التنافسية:

من المكن أن يحدث هذا الوضع إذا كانت إحدى الشركات المحلية أو عدد قليل من هذه الشركات تحتكر النشاط الاقتصادي في صناعة ما وذلك قبل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن بعد تدفقات هذا الخير يظهر على الساحة منافسون جدد للشركات المحلية فيقومون بزيادة الإنتاج وخفض الأسعار في ذلك المجال من الإنتاج، إن الكراء العالمي لرأس المال يحدد من قدرة الحكومات على إتباع سياسات رديئة، وإضافة إلى تلك الميزة التي تنطبق على كافة أنواع تدفقات رؤوس الأموال الخاصة.

4. نقل التكنولوجيا:

إن دور هذه الشركات في نقل التكنولوجيا بالرغم من أهميته، فهو ليس تلقائيا أو شاملا بل يعتمد عدد من العوامل التي قد تشجع على مثل هذا النقل أو تعيقه، ومن أهم العوامل وجود إطار يحمي الملكية الفكرية ويساهم في خلق بيئة مناسبة لنقل التكنولوجيا دون الخوف من نشر هذه التكنولوجيا بطريقة غير شرعية أو استفادة الشركات المتنافسة منها عن طريق النسخ أو الاستخدامات الغير شرعية، وتشير الدراسة إلى أن دور الشركات متعددة الجنسيات في مجال التصدير ونقل التكنولوجيا أكفأ من الدور الذي تقوم به آليات السوق إذ أن الشركات التابعة تلعب دورا في نقل التكنولوجيا وفي التجارة، حيث أصبحت هذه الشركات مصدرا رئيسيا لتطوير التكنولوجيا في الدول المضيفة بعد أن كانت مجرد أداة لتطوير التكنولوجيا التي مصدرها المقر في الدولة الأم.[1]

لكن لا بد من مراعاة عدة عوامل أساسية تؤثر في القرار الذي تتخذه الشركة متعددة الجنسيات لنقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة، حيث أن هذه الشركات لا ترغب في نق كل أنواع التكنولوجيا كما أن الظروف الاقتصادية في البلد المضيف وخاصة مستوى التنمية البشرية وتوفر الأيدي العاملة والمدراء تلعب هي الأخرى دورا في نوعية التكنولوجيا التي يمكن أن تنقلها هذه الشركات من دولة المقر إلى البلد المضيف، وتلعب نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر دورا كذلك في مدى مساهمتها في نقل التكنولوجيا، فالشركة المقتناة التي غالبا ما تصبح شركة تابعة للشركة الأم وبالتالي تستطيع أن تستفيد من التكنولوجيا المتطورة لدى الشركة الأم، وتستطيع بمساعدتها أن تطور نفسها تكنولوجيا تماشيا مع متطلبات السوق في الدول المضيفة.

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص 262.

وبالتالي يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل وسائل نقل التكنولوجيا إذا أخذ في الإعتبار النواحي والضمانات التالية:

- ✓ مشاركة وطنية في إقامة الصناعات.
- ✓ استخدام الأيدي العاملة والإطارات الوطنية.
- ✓ استخدام عنصر الإدارة الوطني.
- ✓ وضع ضمانات للاستفادة من التكنولوجيا.

المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

1. التسبب في إحداث التضخم المستورد:

من المعروف أن من أسباب التضخم المستورد، هو دخول الشركات متعددة الجنسيات السوق المحلي، حيث أنها تجلب معها أنماطا مكلفة من التكنولوجيا، وتتعامل بأجور مرتفعة جدا بالمقارنة مع الوضع الداخلي، وتتحكم في الإئتمان من خلال هياكلها الاحتكارية وقدراتها الدعائية، فهذه المشروعات تعتبر من أهم عناصر التضخم الهيكلي وخاصة في جانب النفقات أو زيادة الائتمان وتقوم سياسة الشركات متعددة الجنسيات حديثا على الاعتماد على رؤوس الأموال المحلية و على تقديم التكنولوجيا والخبرة الإدارية، وهي بذلك تحكم سيطرتها، وتحقق ربحيتها بأقل تكلفة ممكنة، وتتجنب كذلك مخاطر الاستثمار السياسي والاقتصادي، تغير السياسات، التأميم والمصادرة وغيرها.[1]

2. سرعة تقلبها وانتقالها من بلد لآخر:

تتصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتقلب إذ تتميز بسرعة تحركاتها جويا وراء الربح والفائدة، فتنتقل نحو الأماكن التي توفر لها أعلى أرباح،وحيث تتوفر التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة، فمثلا تدخل تخرج ولنفس الأسباب، فالاستثمارات التي تدفقت على أندونيسيا وماليزيا بسبب رخص اليد العاملة سارعت بفرارها إلى أماكن أخرى، إذ أن خروج رأس المال الأجنبي من دول جنوب شرق آسيا كان بسبب الأزمة المالية التي ابتدأت هذه الدول في منتصف 1997، وقد نجم عن ذلك انكماش للاقتصاد الأندونيسي بنسبة 80% وفي تايلندا بنسبة 50% وفي كوريا بنسبة 45%، وماليزيا بنسبة 25%، وامتدت لتشمل الدول المجاورة، حيث انخفض معدل النمو في اليابان بمقدار 3,7% .

[1] رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق ، المكتبة العصرية، المنصورة، الطبعة الأولى، مصر، 2007، ص 227.

إن الأموال التي خرجت من دول جنوب شرق آسيا كانت تبحث عن أسواق أخرى جديدة، ففي نفس الفترة زاد الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إلى نحو 1104 مليون دولار، وبنسبة زيادة قدرها 43,3%، ولكن عندما تكشف لهذه الاستثمارات عدم ملائمة المناخ الاستثماري المصري انخفضت إلى 711 مليون دولار عام 1999/1998 وبنسبة انخفاض قدرها 35.6% .

من الملاحظ أن المستثمر الأجنبي ضمانه البورصة، وأن التعويم وسيلة لإخراج قيمة الاستثمارات عندما يشعر بالتشاؤم حول حالة اقتصاد ما، فالأزمة الخانقة التي اجتاحت دول جنوب شرقي آسيا سنة 98/97 كانت بسبب قدوم المضاربين على سحب الملايين من الدولارات التي كانت تشكل احتياطات البنوك المركزية لهذه الدول وتحويلها إلى حسابات المؤسسات المالية الخاصة.

3. تحويل رؤوس الأموال عن طريق التلاعب بالأسعار:

وهذه الآلية تعتمد على الأسعار القابلة للنقل أو التحويل تشير إلى الأسعار المسجلة كنتيجة للصفقات التجارية الدولية بين الشركة الأم وفروعها في الخارج، فإذا قامت إحدى الشركات التابعة أو أحد الفروع لإحدى الشركات متعددة الجنسيات ببيع المدخلات إلى شركة تابعة أخرى أو فروعها في الخارج بتسجيل أسعار الصفقات المعقودة بينهما في الدفاتر المحاسبية على نحو اعتباطي تركة المجال للتلاعب بالأسعار، وخاصة إذا كانت إحدى هذه الشركات التابعة للشركة الأم تقوم بنشاطها في إحدى الدول النامية التي تمنعها من إرسال الأرباح إلى بلد السوطن أو كانت أرباحها تخضع لمعدلات ضريبية عالية، وعليه فإن الشركة التابعة تقوم بإخفاء جزء من أرباحها المحققة في الدول النامية عن طريق تحفظ قيمة صادراتها إلى الشركات التابعة الأخرى في دول أخرى أيضا، وفي هذه الحالة أصبح معدل التبادل التجاري في هذا البلد أسوا من معدل التبادل التجاري الذي تستخدم في حسابه أسعار السوق الحقيقية للصفقات المعقودة.[1]

4. ظاهرة النقل العكسي للموارد:

تؤكد العديد من الدراسات على أن معدلات الربح التي تحققها الاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول المتخلفة تفوق بكثير الاستثمارات التي تتم بين الدول الرأسمالية الصناعية، ويستند معدل الربح المرتفع الذي تحققه الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى عوامل لا علاقة لها بالقيمة الاسمية للرأس مال المستثمر، وتتمثل هذه العوامل في مختلف المزايا التي توفرها سياسة الباب المفتوح المفروضة

[1] ضياء مجيد الموسوي، الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004 ، ص 103.

فحاجة الدول النامية المدينة إلى الاقتراض الخارجي لم يتناقص، ولم يتراجع عبء مديونيتها الخارجية بدليل أن الدول المصنعة حديثا مثل كوريا الجنوبية و البرازيل وأندونيسيا والمكسيك، وهونج كونج، وسنغافورة،وماليزيا... وإلى آخره تعد الآن من الدول ذات المديونية الثقيلة.[1]

وهنا يعقب الكاتب قائلا : " لقد أصبح من السذاجة أن تصدق أن جذب الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر، من خلال منحه الحوافز والمزايا والضمانات التي يرغب بها، من شأنه أن يساعد على حل مشكلة المديونية الخارجية في بلادنا او في مجموعة الدول المدينة، نظرا لما تؤدي إليه هذه السياسة، من استنزاف خطير للفائض الاقتصادي الوطني".

6. التأثير سلبا على الاستثمار المحلي:

غالبا ما تقوم الشركات الأجنبية في البلد المضيف بتمويل الاستثمار المباشر جزئيا عن طريق الاقتراض من المؤسسات المالية المحلية أن هذا التصرف من الشركات متعددة الجنسيات يدفع معدل الفائدة إلى الارتفاع مما يؤدي إلى خفض الاستثمارات المحلية، وهناك حجة وثيقة الصلة بموضوع انخفاض الاستثمارات المحلية وهي أن الممولين المحليين في الدول النامية يرغبون في تقديم القرض للشركات متعددة الجنسيات أقل منه عند الشركات المحلية، إن هذا التحول في تقديم رأس المال في الدول المضيفة يبعد رأس المال عن الاستخدامات الأكثر قيمة للدول النامية.[2]

7. الاحتكار وتأثيره السلبي على الشركات المحلية:

أصبحت الشركات متعددة الجنسيات ذات الحجم الكبير تتبع سياسة الإندماج لتحتكر التعامل في الكثير من السلع وتتحكم في أسعارها، فهناك على سبيل المثال ست شركات تسيطر على 85% من تجارة الحبوب، وثمانية منها تسيطر على 60% من تجارة الكاكاو وثلاثة شركات تسيطر على 80% من تجارة الموز في العالم، وبالتالي فإن التسعير في هذه الحالة سيكون وفق شروط الاحتكار، وفي أحسن الظروف وفقا لشروط احتكار القلة،وعلى ذلك يمكن القول أن الشركات متعددة الجنسيات تشكل تكتلات اقتصادية ضخمة تمكنها من احتكار السلع التي تعرضها، وبالتالي تختفي المنافسة مع الشركات الصغيرة وذات الطابع الإقليمي لعدم قدرتها على المنافسة.

---

[1] أديب عبد السلام، الاستثمارات الأجنبية الخاصة (المغرب)، 12 أفريل 2001، تم الإطلاع على المقال على الموقع: adib@db.mfie.gov.ma، بتاريخ 2011/03/15.

[2] ضياء مجيد الموسوي، الخدمة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، مرجع سابق، ص ص 54 – 55 .

فبعد اتساع ظاهرة الاندماج والتملك، لم يعد بإمكاننا الحديث عن مبدأ سيادة المستهلك، فالحربية التي ناد بها سميث قائمة على المنافسة وتحرض ضد الاحتكار.[1]

إن تأسيس الاحتكار المحلي في الدولة المضيفة عن طريق الشركات متعددة الجنسيات هو عكس للمنفعة المفترضة التي تقدمها الشركات متعددة الجنسيات للدولة المضيفة وهي إضعاف قوة احتكار المحلي، ويتم تأسيس الاحتكار المحلي بأن تقوم الشركات متعددة الجنسيات ببيع السلع التي تنتجها بأسعار تقل عن أسعار السلع المنافسة التي تنتجها الشركات المحلية يساعدها في تحقيق هذا التكنولوجيا المتطورة التي تملكها الشركات متعددة الجنسيات، حيث تمكنها من إخراج الشركات المحلية من الصناعة وإنشاء الاحتكار المحلي في الدولة المضيفة، وعليه فإن الشركات الأجنبية تبقى في البلد المضيف كمحتكر ترافقه في نشاطه جميع سلبيات الاحتكار.

لهذا ففي ندوة الأمم المتحدة CNUCED في مريلاندا أصدر قادة العديد من الدول النامية بيانا وصفوا فيه كيف أن العولمة والتحرر قتلت شركاتها المحلية وأخرجتها من النشاط و همشت اقتصادياتها كما وصفوا كيف أن التحرر وفتح الاقتصاد أدى إلى مشاكل حية،وأن اندماج اقتصادياتها في المنظومة الاقتصادية العالمية يواجه مستقبل شديد الإظلام.[2]

8. تصدير الصناعات المتقادمة نحو البلاد المتخلفة:

أدى التزايد في قوة تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة، نحو بعض الدول النامية التي يرتفع فيها سعد الربح إلى نقل الكثير من الصناعات التي تعاني من صعوبات واضحة في تراكم رأس المال بالدول الرأسمالية الصناعية، على ضوء المخططات الجديدة للتقسيم الدول للعمل، والملاحظ أن هذه الصناعات إما تتسم بكونها ملوثة للبيئة أو تتطلب استخدام كثافة عالية نسبيا من عنصر العمل أو أنها تحتاج إلى قدر كبير من مصادر الطاقة، وتستغل الدول الرأسمالية المصدرة لرؤوس الأموال النامية، حيث تستفيد من رخص اليد العاملة وتوافر المواد الخام والقرب من الأسواق الواسعة لكي تنتج من أجل التصدير إلى أسواق البلدان الصناعية.

---

[1] رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص 238.

[2] نفس المرجع،ص 238.

9. تشكيل تقسيم دولي جديد للعمل:

لقد كانت الشركات متعددة الجنسيات في إطار التقسيم التقليدي للعمل أي أن التقسيم الذي ساعد قبل عد السبعينات تركز من جهة على الاستثمار في المواد المنجمية والنفطية والغذائية في دول العالم الثالث، بينما تركز استثماراتها في الدول المتقدمة وشبه المتقدمة على الاستثمار في الصناعات الحديثة، لكن مع دخول عقد السبعينات وتزايد وتيرة الاحتكار على الصعيد الدولي، أصبحت طبيعة استثمارات هذه الشركات في بلاد العالم الثالث تتحول نحو الاستثمار في مجال الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات والمضاربة المالية، وذلك من خلال تقسيم دولي جديد للعمل يتسم باحتكار مطلق لمناطق الإنتاج والأسواق التصريف على المستوى العالمي.

في إطار التقسيم الدولي الجديد للعمل الذي تساهم الاستثمارات الأجنبية الخاصة بدور أساسي في تشكيلة لم يعد يقوم كما كان الشأن سابقا على المواجهة بين الصناعة الزراعة، بل أصبح التقسيم يتم بين مستويات العمل داخل نفس الشركة المستثمرة متعددة الجنسيات، حيث يتم هذا التقسيم بين رأس المال والعمل وبين الإدارة ومراحل الإنتاج الأخرى،وقد ساعد على ظهور هذا النوع من التقسيم منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة لهذه الشركات، فنحن إذن أصبحنا أمام مزايا نسبية مختلفة لبلدان متعددة لإنتاج سلعة واحدة، وليس هناك تخصص أو تقسيم للعمل كامل لبلد ما في إنتاج سلعة ما، بل تخصصات أو تقسيمات مختلفة للعمل لبلدان متعددة لإنتاج السلعة نفسها، وفي ضوء ذلك يمكن الحديث عن تكامل إنتاج عابر للقوميات تسيطر عليه الشركات متعددة الجنسيات.

فهناك من الاقتصاديين من يشكك في وجود تجارة خارجية، مبينا أن التبادلات التجارية هي عبارة عن تبادلات بين فروع الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي فالتصدير الذي تقوم به فروع هذه الشركات في البلدان النامية يدفع إلى الاعتقاد بأن التصنيع أخذ ينتشر جنوبا خصوصا مع تجارب البلاد حديثة التصنيع مثل كوريا الجنوبية وتايوان وهون كونغ وسنغافورة والبرازيل...إلخ.

هذا الاتجاه يوفق بين توجيه الصناعة غير الحيوية للنزوح من الشمال نحو الجنوب ويلبي جزئيا طموحات البلاد النامية للتصنيع والجمع بين مزايا إحلال الواردات وتنمية الصادرات تحت مراقبة وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات.

ومن شأن كل هذا أن يحول البلاد النامية من مواقع لاستخراج الثروات الطبيعية إلى واقع للتجميع الصناعي الأولي والهامشي .

لكن في الوقت الذي يتم فيه نقل بعض الصناعات جنوبا يحرص الشمال الرأسمالي على أن يمسك بيده مجمل مفاتيح عملية الإنتاج على صعيدها العالمي كالتمويل والتكنولوجيا والتسويق والطاقة... بما فيها مسألة التحكم في الغذاء وهو أهم عنصر في إعادة إنتاج قوة العمل.[1]

10. الآثار السلبية المحتملة على ميزان المدفوعات:

إن الآثار المباشرة لتلك الاستثمارات على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة قد تكون ايجابية، وذلك نظرا لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية) كما تمكن الدولة المضيفة من إمكانيات أكبر لغزو أسواق التصدير وبالتالي زيادة حصيلة صادراتها، إلا أن تلك الآثار قد تكون سلبية على ميزان المدفوعات في المديين المتوسط والطويل نظرا لعدد من الأسباب:

- ✓ زيادة الشركات الأجنبية المستثمرة من الواردات فيما يخص السلع الوسيطة والخدمات .
- ✓ هناك المزيد من الضغوط على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة وذلك نتيجة سياسة تسعير الصادرات والواردات التي تتبعها الشركات المستثمرة خاصة في حالة التكامل الرأسي مع فروعها، كما سبق الإشارة إلى ذلك.
- ✓ هناك بعض الممارسات من الشركات المستثمرة للحد من فروعها في دولة معينة أو في كل الدول، حيث كثيرا ما يحظر على الفروع منافسة الشركة الأم في الأسواق العالمية أو ربما لا يسمح لها بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقا لما يسمى "الشروط التقييدية".[2]

11. توفير فرص عمل قليلة:

ومن سلبيات هذه الاستثمارات أنها تعتمد في الغالب على تكنولوجيا مكثفة لرأس المال وبذلك فهي لا توفر فرص عمل كافية لتشغيل فائض العمل في الدول النامية، إذ يؤدي التركيز على التنمية العالية في الإنتاج إلى إحلال الآلة محل الإنسان، وينتج عن ذلك تسريح العديد من العمال، كما أن الشركات متعددة الجنسيات عادة ما تتمتع بسلطات قوية، وبالتالي فهي تشكل تهديدا خطيرا لاقتصاديات الدول النامية،فإذا رغبت أي دولة في إتباع سياسات معينة من شأنها أن تؤثر سلبا على مصالح هذه الشركات، فإن الشركات متعددة الجنسيات ستأخذ الإجراء المناسب لردع الدولة المضيفة.[3]

---

[1] أديب عبد السلام، مرجع سابق، ص 105.

[2] زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال (نظرة تحليلية للمخاطر والمكاسب)، مداخلة في الملتقى الوطني للإستثمار الأجنبي، جامعة 20 أوت 55 سكيكدة ، يومي 12/11 جوان، 2004، ص 24.

[3] ضياء مجيد الموسوي، الحادثة والتنمية الاقتصادية ومعوقات التنمية، مرجع سابق، ص 106.

12. الشركات المتعددة الجنسيات والتكامل الاقتصادي:

لقد بنت مرافق هذه الشركات حيال التجارب الاندماجية بين البلدان النامية وتراوحت بين:

* تشجيع هذه التجارب في الناطق التي تتواجد فيها بلدان صغيرة الحجم خاصة إذا لم تكن فيها من قبل فروع تابعة لها، الأمر الذي يدفعها إلى فرض وجودها أو تحسين درجة مساهمتها في الأسواق الجهوية.

* التدخل المباشر في البلدان ذات الأهمية الأكبر باستعمال فروعها المتواجدة هناك لإجهاض أي محاولة إذا لاحظت نفس هذه الشركة بأنه:

- ✓ لا يوجد تدخل كبير للحكومات في النشاط الاقتصادي.
- ✓ هناك تضارب كبير بين مصالحها في المنطقة المعينة ومصالح الشركات المنافسة لها والمتواجدة أيضا عبر فروعها، في المنطقة.

* التدخل غير المباشر من خلال محاولة التأثير على عملية اختيار النمط أو الشكل الاندماجي بحيث لا يؤدي هذا الأخير إلى النهاية إلى المساس بمصالحها في المنطقة المعينة.

وقد تصل هذه الشركات في معالجتها لإشكالية العلاقة بين مصالحها وأنماط التكامل السائدة بين البلدان النامية إلى حد المعارضة الصريحة لكل محاولة تكاملية جاءت إذا رأت في ذلك خطرا على مصالحا وازدياد حدة الصعوبات والمنافسة التي قد تواجه نشاط هذه الشركات في هذه البلدان وكان من النتائج العامة المباشرة لمختلف السياسات التي اتبعتها هذه الشركات اتجاه عملية التكامل في البلدان النامية النتيجتين الأساسيتين التاليتين:

أولا: إزدياد أهمية هذه الشركات في العلاقات الاقتصادية الكلية الدولية وتحكمها في دواليب هذه الأخيرة بحيث أصبح من المستحيل تقريبا على البلدان النامية التعامل مع الخارج دون اللجوء إلى هذه الشركة أو أحد فروعها بل أكثر من ذلك، حيث أصبحت هذه الشركات متحكمة بطرق وأشكال متعددة ومعقدة، حتى في عملية تنظيم العلاقات التجارية بين البلدان التي تسعى إلى التقارب والتعاون فيما بينها .

ثانيا: فشل التجارب التكاملية في غالبيتها والنتائج الضريبية التي تمخضت منها هذا الفشل الذي يكمن إرجاعه إلى معارضة هذه الشركات لكل محاولة تكاملية حقيقية بين البلدان النامية وهي معارضة عادة ما تجد تفسيرها في أحد الاعتبارين التاليين أو كلاهما:

- ✓ تعظيم الفائض من أجل ضمان ربحية لفروعها المتواجدة في المنطقة المعينة وتغطية تكاليف بعض الأنشطة المهمة بالنسبة لهذه المؤسسات خاصة تلك المتعلقة بأجور الإطارات، البحث والتنمية...إلخ.
- ✓ المحافظة أو الزيادة إن أمكن في نصيبها من الأسواق الجهوية وحمايتها من منافسة الشركات الأخرى لأن التكامل بالمفهوم التنموي الحقيقي يستلزم بالضرورة إضفاء الطابع العقلاني على تنظيم وغدارة المؤسسات واستغلال الموارد الاقتصادية الأمر الذي يستدعي إبعاد بعض الشركات متعددة الجنسيات من النشاط الإنتاجي في المنطقة أو إخضاعها لشروط إنتاجية وتنظيمية جديدة.[1]

[1] عبد الوهاب شمام، التكامل الصناعي بين بلدان المغرب العربي، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري، قسنطينة، 1997، ص 49.

المبحث الثالث: الآثار الاجتماعية والبيئة للاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: الآثار الاجتماعية والسياسة للاستثمار الأجنبي المباشر

1. إلغاء الدور الايجابي للدولة:

يقول ريكاردو بتريكا وصفه لطبيعة (السلطة الجديدة) التي منحتها العولمة للشركات متعددة الجنسيات:" إذا كانت الشركات المعولمة تريد مراقبة كل شيء، فإنها لا تفضل أن تكون لوحدها في تحمل المسؤوليات، سما مسؤولية معاينتها على الوضع الذي أوصلت له العالم، وهو ما يجعلها تتوجه إلى فاعل آخر :الدولة، فالسوق .كما تعتبره هذه الشركات سهل وهين أمره :إذا كانت الدولة هي التي تخلق شروط وظروف تنافسية الشركات (بمعنى ظروف وشروط العولمة) فإن هذه الأخيرة تعرض بأنها ستحمل الرفاه الاقتصادي للأمة.

وما دامت هذه الدول لا تستطيع التأكد من مدى احترام الشركات لتعهداتها، ومادامت هذه الدول لا تستطيع مراقبة كل شيء يذكر في ظل اقتصاد معولم، فإنها لا تفتأ تخضع لقواعد اللعبة الجديدة :بأن تتواطأ مع هذه الشركات والأمر في دول العالم الثالث أخطر من ذلك "لأن ضعف البورجوازية المحلية الثقافي والإداري والمالي والإنتاجي يجعلها تجر الحكومات جرا لمساعدتها ودعمها وحمايتها وإعفائها من الضرائب ...إلخ وكثيرا ما تستخدم إسناد ممثلي الدولة وسيلة لاستبعاد المنافسين أو خطف عقد على غير أساس من التفوق على العروض الأخرى، وإذا كان أهل الرأي والفكر يدركون أخطار اجتماع الفساد وتدني الكفاءة وإهمال أوضاع الفقر، وما يمكن أن تولده من دعوات وأنشطة مدمرة، فإن التيار الغالب على الصوت في مواجهة التوسع في التعليم أو توفير الخدمات الصحية الأساسية لغير القادرين، أو دعم سلع ضرورية للبقاء على الحياة، وهم يطالبون كل يوم بتسهيلات وامتيازات من الحكومة والبنوك العامة".

فالشركات متعددة الجنسيات لم تعد إذن – في زمن العولمة– مطالبة بالتكيف والتأقلم ومقاييس (النظام الجديد) للاقتصاد والمال، بل أصبحت تطالب الدولة والنقابات والمأجورين مطالبون بالأمثال لذلك وفق تصورها للأمور ومنظورها للاستثمار والمتاجرة وخلق فرص الشغل والمبادرة.

والدولة والنقابات والمأجورين مطالبون –فضلا عن كل ذلك – بمراجعة إستراتيجيتهم في السياسة الاقتصادية في العلاقات الأجرية وفي نظرتهم للعمل ولرأس المال،فلم يعد المهم مستوى الأجور ولا ضمانات العمل في الوقت الذي أصبح فيه الأجر والضمانات نفسها مهددة.

إن تصاعد سلطة الشركات متعددة الجنسيات في زمن العولمة لا يوازيه تراجع لدول الدولة والنقابات فحسب بل أيضا وبالخصوص توظيف هذه المؤسسات لمنطق تلك الشركات وإخضاعها التدريجي لمعايير التنافسية والإنتاجية والمرونة ومقاييس الربحية والتراكم البورصي ونسبة الحصص من السوق العالمي، ففي تقرير المركز الدولي لحقوق الإنسان بالتنمية الديمقراطية نقرأ ما يلي: إن العولمة في طريقها إلى تحويل دور الدولة/الأمة تحويلا جذريا، فالامتيازات الاقتصادية التي وضعتها الحكومات اعتبارا لدرجة تدخلها في الاقتصاد ولسياساتها المالية والجبائية محدودة بعوامل دولية لا رقيب عليها ولا مقر لأحد منها، وهناك العديد من دول العالم الثالث التي تشتكي من هذا الواقع منذ سنين وأساسا بسبب الشروط الكارثية التي فرضتها عليها برامج وسياسات التقديم الهيكلي.

إلا أننا نلاحظ أنه اليوم حتى حكومات الدول الكبرى مضطرة للتنازل عن حصة جد هامة من سيادتها نتيجة ضرورات السوق العالمي، وتعترضها الصعوبات ويخلص التقرير إلى القول بأن " القرارات الاقتصادية التي تطال الاستثمار والملكية الفكرية والمعايير التقنية والبرامج الاجتماعية الجديدة تتصرف تدريجيا عن الحكومات الوطنية وتتبع تدريجيا للبيروقراطيات الغير وطنية والشركات الخاصة الكبرى".

فالشمولية المالية وانتصار الأسواق والمناداة المستمرة بنظام تجاري حر شمولي والتواجد المعلوماتي والتراجع المضطرد للسياسة، كل هذا يساهم في مؤسسة مشروع إيديولوجي محض :مشروع ليبرالي متطرف ، متروك لأهوائه، حامل لفروقات ولإضطهادات محددة.

وهذا صحيح وإلى حد بعيد مادامت الشركات متعددة الجنسيات قد أصبحت ذات حق متعاظم في تحديد اسم العولمة والتنافسية والإنتاجية والمرونة ما هو خير لكوكب الأرض، ما هو مهم وما يجب وضعه في قائمة الأولويات عند توزيع واستخدام الموارد المادية واللامادية للبشرية.

وهذا صحيح أيضا، وإلى حد كبير ما دام باستطاعة هذه الشركات أن تزعزع استقرار دول وربما قارات بأكملها،كما لاحظنا ذلك من خلال عمليات المضاربة التي شنها جورج سوروس على الاقتصاد والعولمة والماليزيين في سبتمبر 1997 والتي أدت إلى انخفاض العديد من العملات الاقليمية الآسيوية، هذا المثال نموذج واضح على مدى قدرة هذه الشركات الكبرى على زعزعة السياسات الاقتصادية الوطنية وحتى الحكومات القائمة.

ومعنى هذا أن الشركات متعددة الجنسيات – بحكم تحكمها في الحصة الكبرى من الانتاج العالمي – أصبحت الفاعل المركزي في التحكيم بين فظاءات وطنية مختلفة النظير مصرة للتكيف ومتطلبات هذه الشركات ما دامت هذه الأخيرة تتمتع بحركية منقطعة النظير على مستوى التجارة والاستثمار والمال والبحث العلمي والتطوير، ومعناه أيضا أن هذه الشركات فضلا عن تأويل قواعد اللعبة الموجودة لصالحها فقد أصبحت الطرف المميز في تحديد القواعد الجديدة و لربما المحدد الأول لها، ومن هذا المنطلق فلا غرابة أن أصبح لهذه الشركات القول الفصل في الاقتصاد والمال والسياسة لا على المستوى الوطني فحسب،بل على المستوى العالمي.[1]

ويعتبر تنافس الدول لاستمالة الشركات متعددة الجنسيات ورقة رابحة بيد الأخيرة تستغلها في تركيز نفوذها في العالم وتصبح الدولة ذات السيادة هي الساحة الرئيسية للشركات متعددة الجنسيات الساعية لفرض نفوذها، وهكذا تستخدم الشركات متعددة الجنسيات نفوذها للتخلص في كثير من الأحيان من تطبيق تشريعات هذه الدول التي تعتبرها في غير صالحها.[2]

لا يخفى على أحد أن الدولة كانت تلعب دورا هاما في علاج الأزمات التي تعرض النظام الرأسمالي عبر مراحله المختلفة، لكن الدولة تتعرض حاليا من جانب الرأسمالية المعولمة لعمليات إضعاف شديدة ومعتمدة، مما سيؤدي إلى صعوبات شديدة للرأسمالية في المستقبل.

يقول في هذا الشأن الدكتور محمد محمود الإمام:" بدلا من ان تقوم حكومات وطنية بالسعي إلى استقطاب وتعبئة الموارد المحلية، المعرفية والمالية وإلى تطوير القدرات الإدارية والفنية وإلى غدارة الاقتصاد على نحو يحقق كفاءة أداء ما تعطيه أولوية في إستراتيجيتها التنموية، فإن الحكومات مطالبة بأن تعترف ليس فقط بعجز أجهزتها (البيروقراطية) عن اداء هذه الوظائف، بل وأيضا يعجز مواطنيها المنتمين إلى القطاع الخاص المحلي عن تحمل تبعيات التنمية المتسارعة، وعن إدارة منشآت اقتصادية حتى تلك التي تعمل فيما يعتبر مجالا يتفق والمزايا النسبية القائمة ناهيك عن مزايا جديدة.[3]

---

[1] يحي اليحياوي، العولمة أية عولمة، افريقيا الشرق للنشر، الطبعة الأولى، مصر، 1999، ص 82.

[2] ضياء الدين الموسوي ، الحداثة الحميمة الاقتصادية ومعوقات التنمية، مرجع سابق، ص 56.

[3] سمير أمين و آخرون، العولمة والتحولات في الوطن العربي (الظاهرة الاستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربي)،2003، ص 89.

ولا يقتصر الأمر على الرأسمالية المحلية ورجال الأعمال، بل إن العاملين في منشآت تتم بإشراف شركاء أجانب يتحولون سريعا بانتمائهم إلى اعتماد الأسس الثقافية لهؤلاء الشركاء والى تقدير مدى تمكنهم من امتلاك المعرفة التي تبدو أن مجتمعهم يفتقدها، وأهمية التعليم المغترب الذي يجنح عادة إلى الأسس العلمية التي طورتها دول المركز بل وأحيانا دول نامية سبقت إلى التصنيع بالتبعية لها بما في ذلك اللغة وأدوات التعبير الأخر وأفضلية ما يتاح لهم من تدريب، سواء على يد مدربين أجانب بما ينشئ لديهم نوع من الارتباط الثقافي بأوطان هؤلاء المدربين، أو في مواقع خارجية يتعرضون فيها لأنماط المعيشة تفصلهم تدريجيا عن واقعهم المحلي، يضاف إلى ذلك أن ظروف العمل في المنشآت من هذا النوع تسمح بدفع أجور أعلى مقابل تخصصات أدق في ظل انضباط أشد بين العاملين في منشآت يشارك فيها أجانب، وأولئك الذين يعملون في منشآت وطنية، لإنشاء عقيدة بأن التقدم للفرد وللمجتمع لا يتحقق إلا من خلال التبعية.

ولا يقتصر الأمر على قطاع الأعمال، إذ ان البيئة المحلية تتطلب تطويرا في التعليم وفي التشريع وأساليب اتخاذ القرار ورسم السياسات، وما يساند ذلك من أجهزة بحث وتطير، ولعل الخطورة في التعليم تكمن في أنه يمثل القاعدة الأساسية للمنظومة الثقافية، وأن يسمى تطويرا له بفتح الباب أمام إدراج مكونات غريبة، لا تمحو فقط الهوية الوطنية بل تسعى إلى غرس معتقدات تخدم أغراض الشركاء الأجانب، حتى ولو لم تكن مما يدخل في المنظومة الثقافية للدول التي ينتمون إليها، ولسنا بحاجة إلى التذكير بما أدخله الأمريكيون من تغيير مناهج التعليم المصري لتشويه القضايا ذات الشأن في الحركة الوطنية المصرية، والموقف من الكيان الصهيوني الذي يراد استغلاله من اجل إعادة بناء اقتصاد مصر والاقتصاديات العربية عامة على أساس حرية الحركة أمام الرأسمالية العالمية بل إن التغلغل في النظم التعليمية والأسس الثقافية هو الذي أنشأ حواجز أحدث من العلاقات بين دول المغرب العربي وباقي الوطن العربي، وغرز على حساب علاقاتها البينية، وتعقد اتفاقيات الشراكات دون تبصر، حيث كان بعضها يحلم بالانضمام إلى الجماعة الأوروبية لينتهي به الأمر كعضو في وحدة أوروبية.

ولقد تزامن مع تزايد حجم الاستثمارات الأجنبية الخاصة خلال الفترة المتراوحة ما بين عقد السبعينات ونهاية عقد التسعينات تزايد مظاهر الثراء في دول الشمال وانتشار واسع لمظاهر الفقر في دول الجنوب.

ورغم الاتجاه المتزايد نحو العالمية فإن هناك شعور بالانفصال والقطعية بين العالم المتقدم في الشمال وبين العالم المختلف في الجنوب وأضحى الجنوب يبدو بشكل متزايد عبئا وعالة على المجتمع الدولي فهو لم يكن كما كان في السابق مصدرا للمواد الطبيعية أو أسواقا للمنتجات النهائية، لقد أصبح الجنوب معتمد على الشمال في غذائه بعد ان كان مصدرا للسلع الزراعية، ومع تزايد الفقر – وخاصة في إفريقيا–لم يعد هناك مجال لتسويق السلع الصناعية، ومع تزايد أهمية المواد المختلفة أو المصنعة تضاءلت أهمية المواد الخام والموارد الطبيعية باستثناء البترول،ويقول الأستاذ أمين سمير بهذا الشأن:

" أن القطبية الشديدة التي أفرزتها الرأسمالية زادت من حدة التفاوت بين الأفراد من 2 إلى واحد عام 1800 إلى 60 إلى واحد اليوم، مع استفادة 20% فقط من سكان الأرض في المراكز الغربية من هذا النظام، ومع الأزمات التي شهدتها كل من آسيا وروسيا والبرازيل والمكسيك والأرجنتين، ومؤخرا أماكن أخرى بما فيها الدول الصناعية الغربية بدأ الكثيرون في كل أنحاء العالم في إدراك ذلك، بدليل التظاهرات الكثيرة من مشارق الأرض لمغاربها في الصين والهند وهون كنغ وماليزيا وروسيا والتشيلي بهدف مواجهة الاستثمار الخاص الذي أثبت أنه يحقق الفائدة لا لأحد إلا الرأسماليين فقط، وما يؤكد ذلك أن الدول التي مازالت تحتفظ بنوع من الرقابة على الاستثمار ورأس المال تشهد حالة من الاستقرار وقدرة اكبر على التصرف بنجاح في مواردها وأصولها الاقتصادية ولمصلحة موطنيها.[1]

2. الآثار الثقافية:

وعلى عكس ما ادعى العولمة بأنها تدعيم للديمقراطية، فقد ترتب عنها وبقيادة الشركات العملاقة التي تملك وسائل الضغط والتأثير أن احتكر وقوض الرأي العام العالمي، ولنا ان نتوقع ما يترتب عن اندماج وسائل الإعلام في وسيلة واحدة كما هو الحال في الولايات المتحدة، أو أن يمتلكها شخص واحد مثل بير لسكوني في ايطاليا، فهل يمكن ان تثبت غير ما يريده المالك أو صاحب المصلحة؟ على المستوى العالمي فإن العولمة بكل آلياتها تروج للفكر والثقافات الغربية وخاصة الأمريكية وفي طريقها تدمر آلاف الثقافات والقيم الأخرى.

[1] رضا عبد السلام ، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص 238.

إن القاسم المشترك بين هذه الاعتبارات جميعا والنتيجة الرئيسية التي تترتب عليها هو ترسيخ فقدان الثقة في القدرات الوطنية، إقتصادية كانت أو ثقافية أو بحثية ورغم ما يبدو من اتفاق بين عدد من الفئات الاجتماعية على تقدير او تقديس ما هو أجنبي، فإن حتى هذا لا ينشئ قدرا من التوافق الوطني على نوع من التبعية يرتضيها الجميع فالاستعمار القديم كان يحسم الأمور بالاستحواذ الذي يفرض على المجتمع مصدرا واحدا للتبعية، يجمع عادة الفئات المحلية ويدفعها للشعور بضرورة التخلص منه، وإلى التصدي للثقافة التي يسعى إلى غرسها باعتبارها الطريق إلى سلب المجتمع حقوقه المشروعة، فالتبعية التي تنشأ في ظل هذا المنهج الذي يبدأ من نهاية البنيان التنموي بمحاكاة وجلب هياكل اقتصادية دخيلة يزعزع التنظيم المجتمعي ويضعف المنظومة الثقافية الوطنية ويخلق في النهاية صراعا واجتماعيا حول أفضل السبل للإندماج في القرية الكبيرة التي يروج لقيامها بفضل العولمة التي أصبحت تعامل كما لو كانت حقيقة لا فكاك منها.

ومن خلال مؤتمرات عالمية بعضها تعقده الأمم المتحدة على مستوى القمة، تحصل قضايا معينة على أولويات من منظور غربي، يراد من خلاله إعادة تشكيل العالم الثالث على نحو يسمح للمسؤولين عن الشركات متعددة الجنسيات بالعيش في بيئة أليفة حيث ما انتقلوا بغض النظر عن احتياجات الدول النامية، وبفعل المعونات نجد أن المنظمات الأهلية تتحول إلى أدوات نشر الثقافة المختارة بما تكتسب من المعونات ما يضعها في مواجهة حكوماتها، مضيفة بذلك عوامل الحد من دور الدولة في إدارة شؤون المجتمع.[1]

وإذا كانت ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات قد شغلت الأذهان بعض الوقت لا سيما في السبعينات ولقيت قدرا كبيرا من المعارضة سواء في الدول المضيفة النامية أو المتقدمة، مما برز إنشاء جهاز خاص بها في إطار الأمم المتحدة، فإن المشاهد أن الغلبة كتبت للشركات في النهاية، وان العالم بات يعيد ترتيب صفوفه ليس على أساس سجرد التعايش معها، بل باعتبارها هي القاعدة، وما عداها لا يحق له أن يبقى مستقلا عنها، بل لا بد من تنظيم قواعد تبعية اها، لا يقتصر الأمر على المنشآت الصغيرة والتي تظل وطنية في الأساس، بل يمتد إلى جوانب مختلفة في الحياة تشمل الدولة والأفراد والمجتمع على حد سواء، ومن هنا يتعين علينا أن ندرس انعكاساتها على الاستعمار بمعناه التقليدي، وعلى ما إذا كنا بصدد أدوات جديدة لنفس الظاهرة الاستعمارية، مع مراعاة الفرق بين القديم والحديث منها

[1] رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص 283.

أم أننا بصدد أدوات جديدة، بحكم انتشار الشركات متعددة الجنسيات في أرجاء العالم يجعل من الصعب الحديث عن دول مستعمرة وأخرى مستقلة.

3. الأثر على مفاهيم النظرية الاقتصادية:

إن هذا التوسع للشركات متعددة الجنسيات أدخل تغييرات جذرية على هياكل الأسواق والقواعد الحاكمة للنشاط، ففي السابق كانت هناك حدود للسوق تتعين ضمن حدود الدول القومية،ومن ثم كان يمكن الحديث عن الاقتصاد المحلي الذي يضم مجموعة أسواق متشابكة، بما في ذلك أسواق المال وأسواق عناصر الإنتاج، ومنها سوق العمل، كذلك كان تحديد العلاقات بين هذا الاقتصاد وغيره من الاقتصاديات يشكل مبحثا خاصا للاقتصاديات الدولية شغلت فيها التجارة موقعا خاصا، باعتبارها الإطار الذي يمثل جانبا من عملية التبادل التي كانت تتعقب العملية الإنتاجية، والتي كانت تأخذ في الاعتبار عند دراسة هذه العملية باعتبار أنها تتدخل في جانبي العرض والطلب ومن ثم مستويات أسعار المنتجات، فعوام الطلب ومتطلبات التوازن في أسواق عناصر الانتاج.

هذا التسلسل انحسر نتيجة تجاوز الشركات متعددة الجنسيات الحدود القومية، وبدلا من أ، تبقى العملية الانتاجية محتواة داخل حدود اقتصاد بعينه لتشارك في تحديد عوامل التوازن الكلي ومستويات التشغيل، فقد أخذت بعض العناصر في الانتقال للاقتران بعناصر أخرى في مواقع خارجية، فتتأثر محددات توازنها، حيث التوازن هو المعيار الأساسي للنظرية الكلاسيكية، بما يسود في أكثر من اقتصاد، وتؤثر في هذه الاقتصادات دون أن تشكل مجموعة متجانسة من المتغيرات الاقتصادية التي يمكن تجميعها بنفس الأسلوب الذي يربط بين المستويات الإفرادية والاجمالية في نفس الاقتصاد. ونظرا لأن قرار الانتشار بالنشاط في مواقع محددة، سواء كانت في مرحلة الاستثمار أو مرحلة الإنتاج يكون أساسا بيد إدارة الشركة متعددة الجنسيات، فإنه يعكس رؤية الإدارة عن اعتبارات التوازن الخاصة بالشركة ولا يمكن أن تخضع لمتطلبات توازن ونمو الاقتصاديات المعينة، أو مصالح العاملين فيها.[1]

[1] علي عباس، مرجع سابق، ص ص 367 – 368 .

4. تحريك الجماعات والعشائر لخدمة مصالحها:

تنقسم المجتمعات عادة إلى جماعات وعشائر (LOBBIES) تختلف من حيث الدوافع والأهداف، تنشط بشكل رسمي أو غير رسمي على جميع المستويات من أجل تحقيق مصالحها، وبالتالي فإن لهذه الجماعات دور مهم في عملية اتخاذ القرارات، وفي إدارة الأعمال الدولية لا يمكن تجاهل مثل هذا السلوك في داخل الدوائر الحكومية أو الشركات فالشركات متعددة الجنسيات تعمل على إقامة روابط متينة مع هذه الجماعات، ودافع هذا السلوك من جانب الشركات متعددة الجنسيات هو استخدام هذه الشركات للجماعات كأداة ضغط لتحقيق مصالحها داخل المؤسسات الحكومية وحيث ما كان ذلك مفيدا لها.

5. تفويض السيادة الوطنية:

إن كثافة الاستثمارات الأجنبية الخاصة التي تقودها الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت تهدد سيادة الدول وسلامة المواطنين، حيث تؤدي متطلبات هذه الاستثمارات وشروطها إلى مركزة السلطة الاقتصادية بين أيدي الشركات متعددة الجنسيات وبالتالي تعريض سيادة الدول للخطر، فهذه السيطرة تشكل تهديدا لمبادئ الديمقراطية على الصعيدين الوطني والدولي، وغير ناف ما تمارسه الشركات الكبرى من إفساد للانتخابات العمومية وإفساد للمسؤولين الحكوميين، بل تصل حدة تدخل هذه الشركات في الشؤون الداخلية للدول إلى حد تنظيم الإغتيالات والانقلابات وتمويل الأحزاب التي تخدم مصالحها.

6. القضاء على مبادئ الديمقراطية:

في سبيل تعظيم أرباحها تتجاهل الشركات متعددة الجنسيات والأوليات المالية القوية المسيطرة فعليا على ديناميكية العولمة الليبرالية ما تحدثه من تفاهم في حجم البطالة، ومن إلغاء لمكتسبات العمال والموظفين والطبقة الوسطى والشعوب،من تنكر لمصالح الأغلبية متوسطة ومحدودة الدخل، دون أن يكون لهؤلاء الخاسرين آليات فاعلة تسمح لهم بالدفاع عن مصالحهم، ويبدو أن سيطرة الأقلية أصبحت قاعدة سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي، حيث أن خمس سكان العالم فقط هم من يستطيعون العمل والإنتاج والاستهلاك، أما الأغلبية الباقية التي تشكل 80% من سكان العالم فيعتبرون زائدين عن الحاجة، وأن مصيرهم هو التهميش والإهمال التام، وفي ظل ضعف تمثيلية القوى الشعبية الكادحة في المؤسسات الديمقراطية وأغلبية التوجهات الانتصارية تتغلب المصالح الرأسمالية

على مصالح العمال، كما يتم ترجيح التراكم الرأس مالي على مبدأ إعادة توزيع الدخل، وفي هذا الإطار تسود ديكتاتورية السوق دون أن تكون هناك مؤسسات ديمقراطية قوية متوازنة.[1]

المطلب الثاني : الآثار البيئية للاستثمار الأجنبي المباشر

1. نقل التلوث البيئي إلى الدول النامية بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن عدم الإهتمام البيئي في الدول النامية المضيفة هو نتيجة للأنماط الإستراتيجية هو الاستهلاكيين وأسواق التصدير في تلك الدول، وأن جزء من الإجراءات والاستراتيجات الخاصة بالشركات يختص بالأثر البيئي للاستثمار الأجنبي المباشر المعتمد على التلاحم والتكامل بين الجوانب الجزئية والكلية ففي المستوى الكلي يختص الاستثمار الجنبي المباشر بتحديد نوع الصناعة التي ينشئها الاستثمار والتي تنطوي على تلوث في الأنشطة والعمليات، أما على المستوى الجزئي فإن قرارات الشركة متعددة الجنسيات تجعل من إدارة الأنشطة الإنتاجية وتوسع نشاطها بيئة ملائمة وشرعية، فأثر العمليات الإنتاجية يعتمد أساسا على الصناعة فهي المصدر الأساسي للتلوث، وقد صنفت كما يلي:

- ✓ صناعة عالية التلوث كيمياوية، تعدينية، زجاجية.
- ✓ صناعة متوسطة التلوث نسيجية، إنشائية.
- ✓ صناعة غير ملوثة برمجية وحاسوبية.

إن الشركات متعددة الجنسيات استطاعت نقل التلوث بدلالة نقل الإنتاج من مواقعها الأصلية في الدول الأم إلى الدول النامية وبذلك تكون قد نقلت التلوث إلى تلك الدول بعبارة أخرى أن هذه الشركات استطاعت نقل التلوث من البلدان ذات المعيارية العالية والتضبيط المتشدد اتجاه حماية البيئة إلى بلدان ذات معيارية منخفضة بتضبيطها البيئي وإجراءاتها الأقل تشددا.

خلاصة القول أنه من الصعب جدا فصل الإنتاج الدولي الأجنبي المباشر والكثافة التلوثية في الصناعات بشكل عام والأهم من كل هذا المهام الملقاة على الدول النامية والتي تساعدها في حماية بيئتها، إنها ليست الشركات متعددة الجنسيات فقط، ولكن المسؤولية البيئية وكيفية وضعها موضع التطبيق وخاصة في مجال تفعيل مفهوم التكنولوجيا النظيفة والإدارة البيئية الكفوءة وتطبيقاتها الصحيحة.[2]

---

[1] عبد الوهاب شمام، مرجع سابق، ص 62.

[2] محمد كوكب الجميل، مرجع سابق، ص 284 .

2. دور الإدارة البيئية في تقليل الضرر البيئي:

فانخفاض مستوى الإدارة البيئية والآثار البيئية الناتجة عن النشاط الصناعي يرتبط ارتباطا مباشرا بكفاءة الإنتاج في الشركات وقدراتها وطاقاتها الإبداعية، فالضرر البيئي يميل إلى الإتساع في إطار العمليات الإنتاجية منخفضة الكفاءة والتي تعمل في تكنولوجيا قديمة بطرق مختلفة مع موارد بشرية منخفضة الكفاءة وقليلة الوعي، كذلك فإن الاستخدام غير الكفء للطاقة مع الإنخفاض في المهارات والموارد البشرية كل هذا يضع أمام الشركات مهمات كبيرة نحو تحسين وتطوير الأداء البيئي المرتبط بوظيفة الاستخدام، إن مناقشة صناعات الموارد الطبيعية ذات الكثافة الرأسمالية وذات التأثيرات البيئية العالية كالصناعات التعدينية والبترولية...إلخ تلك الصناعات ذات الحجم الكبير وآثارها تمتد إلى مساحات مكانية واسعة يكون للشركة متعددة الجنسيات دورا مهما في إدارة البيئة، وأن درجة الإهمال البيئي تتحدد من خلال ضعف تلك الإدارة البيئية، فالتكنولوجيا النظيفة والتطبيقات الإدارية لها يجب أن تطبق كأسبقية من أسبقيات التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، فالشركات متعددة الجنسيات تعد اليوم اكثر وضوحا في تعاملاتها ومعطياتها.

إن على الدولة الراغبة في جذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة أن تقوم بإعادة توزيع للدخل لصالحها قبل أن تأتي في شكل تحسين البنية الأساسية وتدريب العاملين وتغيير الأطراف التشريعية وتقديم الحوافز الضريبية...إلخ، أما هذه الخيرة فهي ما تفتأ تطالب بمزيد من الحوافز دون أن يكون هناك ضمان بأنها ستقوم بالنشاط المرجو، ولأن المصدر الذي تتم منه إعادة التوزيع هو الدخل،فإن فقر الدول النامية وما تعانيه من عجز يجعلها مضطرة إلى تدبر الأمر على حساب الطبقات العاملة.

3. تعويض المرافق العمومية:

تدفع الشروط التي تدخل عبرها الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى السيطرة على مختلف المرافق العمومية الحساسة كمرافق الماء والكهرباء والتطهير والمواصلات والصحة والتعليم، فتصبح هذه الإستفادة من هذه المرافق نخبوية، بل تحرف أهدافها من مرافق تخدم القضايا الوطنية إلى مرافق خاصة تكرس مظاهر الإستغلال.

فقد تعرض مفهوم المرفق العمومي للإفلاس في ظل الخوصصة مما يؤدي إلى نزع ملكيته من الدولة ووضعه تحت تصرف وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات. فانتشار الاستثمارات الأجنبية الخاصة تساهم في إبعاد الدولة عن المواطنين وتشجع على افساد تدبير الشأن العمومي، كما تحول الدولة إلى أداة قمعية لخدمة أهداف الشركات الأجنبية.[1]

4. الإفلاس الاجتماعي :عولمة الفقر والاستغلال

كما أن الثورة التكنولوجية الهائلة المرافقة للعولمة أدت إلى الاستغناء المتواصل عن اليد العاملة وإلغاء كثير من المهن والوظائف بعد إحلال الآلة محل الإنسان وتطبيق ما سمي بعمليات إعادة هندسة الوظائف في كثير من مواقع التوظيف فما يميز النمو الهائل الذي حدث في الإنتاجية في عصر العولمة جراء الثورة التكنولوجية المعاصرة هو استئثار فئة قليلة جدا من الأفراد به،وينحصر هؤلاء في رجال الإدارة العليا وحملة الأسهم وخبراء المعرفة، وهو الأمر الذي أدى إلى تعميق التفاوت في توزيع الدخل والثروة الوطنية.

فعلى الرغم من زيادة انتاجية عنصر العمل، إلا أن دخل العمل تزايد انخفاضه كما لا يعير المستثمرين الأجانب أهمية لصحة سكان البلاد المستضيفة وللمستهلكين، بحيث لا يترددون في استعمال المواد المواتية أو الممنوعة في صناعاتهم، ولن يترددوا في استرداد المنتوجات الضارة بصحة المواطنين، فبالنسبة المرتفعة من الإصابة بالسرطان داخل البلدان النامية تدفعنا إلى التساؤل عن حقيقة أنشطة هذه الشركات غاية الخطورة.

اليوم حولت الطبيعية والجينات إلى سلع بطرق أقرب إلى الخيال،التحول التاريخي الذي نحن مقتادون للإعتقاد به هو أن كافة الحدود القومية والمحلية قد أزيلت، ولكن في الوقت نفسه ظهرت بوضوح الأزمات العالمية، فلم يعد هناك من شك بعد أن البيئة العالمية في مأزق كبير وظهور مشكلات ارتفاع حرارة الأرض الناتج عن إزالة الغابات الطبيعية والتلوث الصناعي وفقدان التنوع البيئي وانتشار النفايات النووية،قيمة القوة البشرية والظروف العامة للسكان في كل مكان موضع اعتداء مع انخفاض الأجور الحقيقية ومستويات المعيشة واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في العالم.

ويرى CLAIRE MAINGUY أن إشكالية العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والبيئة يمكن النظر فيها من زاويتين مختلفتين هما:

---

[1] سرمد كوكب الجميل، مرجع سابق، ص 286 .

- ✓ المقاربة الأولى والتي ترتكز إلى الدور الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نقل التكنولوجيا المتقدمة وهي تكنولوجيا نظيفة وغير مضرة بالبيئة، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساعد في الحفاظ على البيئة.
- ✓ أما المقاربة الثانية ترتكز على التنافس بين الدول خاصة النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والذي يجعلها تتنازل أو تتساهل في مسألة الضوابط البيئية وعلى هذا الأساس يمكن القول ان هذه الاستثمارات تعمل على الإضرار بالبيئة.

كما يرى TRRILLET 2002 أن كلا الفرضيتين محتملتي التحقيق بحيث ان تواجد الشركات متعددة الجنسيات يعمل على توحيد الضوابط البيئية من خلال نشوها للتكنولوجيا النظيفة وبالتالي المحافظة على هذه الأخيرة على المستوى العالمي، والعكس أيضا صحيح ويتمثل في ميل الشركات الدولية إلى المتوقع في الدول التي تكون أقل صرامة في تطبيق ضوابط المحافظة على البيئة.

في دراسة قامت بها منظمة التعاون والتنمية OCDE على صناعة السيارات سنة 2002، لوحظ أن الدول تتساهل في فرض الضوابط البيئية على هذه الشركات حتى لا يعيقها في نشاطها مما يجعلها تنتقل إلى دول أخرى أكثر ملائمة وهذا ما يفسر لنا ظروف الدول عن تطبيقها للضوابط البيئية وخاصة في المناطق التي تكون فيها إمكانيات تخفيض انتشار الغازات المتسببة في الإحتباس الحراري جد مهم.

من هنا يتضح أن إشكالية مسؤولية الشركات متعددة الجنسيات غاية في التعقيد، فهي تمارس ضغط بشكل غير مباشر على الدول النامية من خلال تفضيلها للدول التي لا تحترم معايير البيئة، فهي أكثر تعرضا للرقابة والتضبيط وبالتالي فإن الأخطار المرتبطة بالبيئة والآثار المحتملة قد تكون مرتفعة الكلفة بالنسبة للشركة إذ يصعب تحملها وخاصة في المشاريع الكبيرة.

إن المنافع التكنولوجية غالبا ما تكون دالة لبرامج البحث ولتطوير ودرجة كثافتها هي المسألة التي تكون المحدد الأقوى لتدفق رأس المال للاستثمار الأجنبي المباشر قد تحولت نسبيا بشكل أكبر نحو الخدمات وهذا يعني أن تأثيراتها البيئية المباشرة أقل من التأثيرات الصناعية.[1]

[1] سرمد كوكب الجميل، مرجع سابق، ص 290.

5. الشركات متعددة الجنسيات وإضرارها بالبيئة العالمية بشكل عام:

إن العولمة بشركاتها الدولية تولد خطرا متناميا للكوكب وسكانه،فوفقا للتقرير الصادر عن مؤسسة رورلد ووتش WORLD WATCH INTITUTE وهي منظمة بحثية تتمركز في واشنطن العاصمة أن مساحة الغابات في تقلص مستمر نظرا لأن قيمة التجارة العالمية في منتجات الغابات قد ارتفعت بشدة من 69 مليون دولار سنة 1961 إلى 129 مليون دولار سنة 1997، كما بلغت صادرات المبيدات الحشرية تسعة أضعاف حجمها عام 1961 حيث بلغت 11.4 مليون دولار عام 1998، وهو ما يمثل خطرا كبيرا على كل سكان الكوكب.

وفي كتابه الذي بعنوان "عندما تقود الشركات الدولية العالم" وجه دافيد كورتنا الإنتباه إلى دمار البيئة والتبعات الاجتماعية للرأسمالية المعاصرة، وقد شبه الرأسمالية بالسرطان، ففي الوقت الذي يتحدث فيه المروجون للرأسمالية عن الديمقراطية والأسواق الحرة.وفي الحقيقة فإن الشكل الحالي للرأسمالية – ترتكز السلطات في أيدي القلة من الشركات– التي تحد من مغالبة السوق وخاصة جوانبها الاجتماعية، ولقد لخص كورتنا كتابه قائلا: "بأن أولئك الذين يبتهجون لإنتصار الرأسمالية سوف يعيدون الإبتهاج بانتصار القلة على الكثرة.[1]

ولقد أثبتت الدراسات من جهة أخرى أن الشركات متعددة الجنسيات تستعمل الصناعات الأكثر تلويثا للبيئة في المناطق الحرة، خاصة بالنسبة لتلوث الهواء، وكأفضل مثال ما تقوم به هذه الشركات في المكسيك، ولقد توصل الأمر ببعضها إلى درجة الاستعانة بواسطة الحكومات من أعضاء منظمة التجارة العالمية OMC للضغط وتقييض التشريعات البيئية التي تعتبرها كعقاب تحد من تنافسيتها.

فحكومة الولايات المتحدة –كأكبر قوة في العالم – تعمل بشكل أساسي لصالح تلك الشركات، وبسبب احتكار الشركات الدولية لإنتاج السلع المهجنة وراثيا عانى بالفعل العديد من صغار الفلاحين في كل أوربا والولايات المتحدة وانظموا إلى سوق العاطلين، في البرازيل على سبيل المثال الأراضي الخصبة بالدولة بيعت كاملة تقريبا للشركات متعددة الجنسيات العاملة في المجال الزراعي.

---

[1] رضا عبد السلام، أفيار العولمة، هل يعيد التاريخ نفسه العولمة المعاصرة كما أفارت موجتها الأولى بالكساد، دار السلام للطباعة، مصر الطبعة الأولى، 2003، ص 100.

خلاصـــة:

إذن ما يمكن استخلاصه من كل ما سبق هوان الاستثمار الأجنبي المباشر قد أصبح من أكبر الموارد المالية المتاحة للتنمية، وهذا ما يتوافق مع فرضيتنا الأولى في هذا البحث والتي مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعتبر وسيلة لتمويل دولية تحقق نتائج ايجابية للدولة المضيفة لكنها في نفس الوقت لا تخلو من نتائج سلبية، حيث تؤكد كذلك ان للاستثمار الأجنبي المباشر آثار ايجابية وأخرى سلبية لكن رجاحة الكفة للايجابيات أو للسلبيات يرجع إلى عدة عوامل عديدة أهمها :طبيعة ومجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة إلى باقي الاقتصاد طبيعة وحجم مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقتها مع الشركات والمتعاملين الاقتصاديين المحليين ودرجة تأثير مشروعاتها عليهم مستوى التنمية في الدولة المضيفة ودورها في إدارة الاقتصاد المحلي وسياستها التنموية وكذلك علاقتها بمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الرابع:

توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر

لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

تمهيـــــد:

على اعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أصبح من أكبر مكونات الموارد المالية المتاحة للتنمية، وكذلك باعتباره وسيلة تمويل دولية تحقق نتائج ايجابية للدول المضيفة خاصة الجزائر.

وعليه قامت الجزائر بمجهودات لدفع عجلة التنمية من مرحلة المخططات إلى مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية مع ظهور مفهوم جديد للتنمية ألا وهي التنمية المستدامة، حيث أصبحت الجزائر تعمل على وضع سياسات جديدة لتواكب التطورات الاقتصادية العالمية بتقدم الاقتصاد والمجتمع والبيئة لتحقيق التنمية المستدامة وعليه قمنا بتقسيم فصلنا هذا إلى ثلاث مباحث وهي:

- المبحث الأول تطرقنا من خلاله إلى تقييم واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- أما المبحث الثاني فقمنا بتحليل واقع التنمية المستدامة في الجزائر.
- وبالنسبة للمبحث الثالث فقمنا بالبحث عن كيفية توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة التنمية المستدامة في الجزائر.

الفصل الرابع: توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول:الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر

(امتيازات وضمانات لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة)

أولا: السيرورة التاريخية لقوانين الاستثمار في الجزائر

عرفت تطور التشريعات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عدة مراحل، إذ تبدأ المرحلة الأولى من الستينات إلى غاية نهاية النصف الأول من الثمانينات، أما الفترة الثانية فتمتد من بداية النصف الثاني من الثمانينات إلى غاية يومنا هذا، فكل مرحلة من المراحل السابقة عرفت تشريعات قانونية خاصة بهذا الاستثمار.

1. في ظل النظام المخطط:

إذ عكست القوانين المتعلقة بالاستثمار الصادرة في غداة الاستقلال تخوف الجزائر من تأثير الاستثمارات الأجنبية على سيادتها الوطنية، حيث اعتمدت على نظام الرخص المسبقة بالإضافة إلى إحداث لجان وطنية مهمتها دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية الأجنبية بالنسبة للاقتصاد الوطني ومدى مطابقتها للمخططات التنموية.

1.1 . قانون 26 جويلية 1963[1]:

لقد أعطى هذا القانون للمستثمرين الأجانب إمكانية الاستثمار في بعض المجالات (في المجالات غير الحيوية) إلا أن الاستثمارات الأجنبية خضعت لمجموعة من الشروط أهمها:

- ✓ تخضع لترخيص أو اعتماد مسبق من طرف اللجنة الوطنية للاستثمار.
- ✓ أن تكون ملائمة لإستراتيجية التنمية الوطنية.

وبالإضافة إلى هذا فقد أورد هذا القانون إمكانية التأميم أو نزع الملكية بالنسبة للاستثمارات الأجنبية (تملك حصص المستثمر الأجنبي) وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن قانون 1963 عكس تخوف الدولة من أي تدخل أجنبي وذلك بتكريسه لنظام الرقابة الإدارية المسبقة والسياسة الحمائية للطرف الوطني (إمكانية التأميم).

[1] القانون 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 والمتضمن قانون الاستثمار.

2.1. أمر 15 سبتمبر 1966[1] :

لم يختلف هذا الأمر كثيرا عن القانون السابق وذلك لأنه أعطى أهمية كبرى للاستثمار الوطني (مع العلم أنه لم يستبعد الاستثمار الأجنبي صراحة) حيث أنه لم يعمل على تحفيز المستثمرين الأجانب للمخاطرة بأموالهم الخاصة في ظل إمكانية اللجوء إلى التأميم إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك (مع ضمان التعويض في مدة لا تتجاوز تسعة أشهر) بالإضافة إلى التأكيد على فكرة احتكار الدولة على المجالات الحيوية (مع فتح قطاعي الصناعة والسياحة للمستثمرين الجانب) وخضوع كل استثمار أجنبي إلى ترخيص مسبق من طرف اللجنة الوطني للاستثمار.

3.1. قانون 31 أوت 1982:[2]

لقد حصر هذا القانون الاستثمارات الأجنبية على الشركات المختلطة الاقتصاد أي أن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر لا تنجز إلا في إطار الشركات المختلطة للاقتصاد مع إلزامية تماشي هذه الشركات مع المخطط الوطني للتنمية وممارسة الرقابة على المستثمرين الجانب بالإضافة إلى اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر أداة فعالية لنقل التكنولوجيا. كما أكد المشرع الجزائري مبدأ هيمنة الطرف الجزائري على الشركة وذلك من خلال تحديد النسبة الدنيا التي يشارك بها الطرف الوطني في الشركة والتي لا يمكن أن تقل عن 51% .

وبالرغم من التحفيزات التي أتى بها هذا القانون إلا أنها لم تكن كافية لجلب رؤوس الأموال الأجنبية الشيء الذي أدى إلى تعديله بالقانون 86-13 المتضمن تعديل وتتميم القانون 82-13، ولعل أهم ما جاء في هذا التعديل هو رفع نسبة المستثمرين الأجانب في الشركات المختلطة من 49% إلى 65% كحد أقصى، إلا أن هذا القانون لم يطبق على أرض الواقع وذلك بسبب الأزمة السياسية والاقتصادية التي مرت بها الجزائر في هذه الفترة.

2. في ظل المرحلة الانتقالية والانفتاح على اقتصاد السوق:

لقد اعتبرت السلطات في هذه المرحلة أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية لذا فقد أصدرت القوانين جديدة تشجع دخل رؤوس الأموال الأجنبية وذلك بداية من قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض إلى المرسوم التشريعي 93-12 ومؤرخ الأمر 01-03 المتعلق بالاستثمار.

---

[1] القانون 82-13 المؤرخ في 31 أوت 1982 والمتضمن تأسيس الشركات المختلطة للاقتصاد وسيرها رقم 35.

[2] نفس المرجع، رقم 35

1.2. قانون النقد والقرض:[1]

لعل أهم ما جاء به قانون النقد والقرض في مجال الاستثمار هو استبدال معيار الجنسية المقيم والمستثمر الذي يفوق بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي بمعيار الإقامة الذي يفرق بين المستثمر المقيم والمستثمر غير المقيم، حيث رخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير المخصصة للدولة أو إحدى مؤسساتها، كما ألغى الأحكام التي كانت تلزم الأغلبية لرأس المال الجزائري في الشركات الوطنية،وبذلك فإنه أصبح يمكن للمستثمرين غير المقيمين أن يؤسسوا الشركات يملكونها بصفة كلية و بدون مشاركة المؤسسات الجزائرية عمومية كانت أو خاصة، وبذلك يعتبر قانون النقد والقرض أول قانون ينفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب ويكرس مبدأ الباب المفتوح لرؤوس الأموال الأجنبية.

2.2 المرسوم التشريعي 93-12[2] :

مع انفتاح الجزائر على اقتصاد السوق أصبحت المنافسة قوية من أجل استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية ولهذا صدر المرسوم التشريعي 93-12 الذي كرس مجموعة من المبادئ التي تمكن من استقطاب المستثمرين الأجانب والمتمثلة في:

* ***حرية الاستثمارات :*** مع مراعاة التشريع والتنظيم المتعلقين بالأنشطة المقننة ووجوب الترخيص لها.

* ***منح الامتيازات للمستثمرين:*** وهي نوعين عامة وخاصة.

* ***منح ضمانات قانونية:*** من شأنها حماية المستثمرين الأجانب، ومن أهمها عدم اللجوء إلى التأميم، إمكانية تحويل الأرباح، وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي، إلا أنه بالرغم من هذه المبادئ المكرسة وخلق جهاز يهتم بمتابعة وتطوير الاستثمار (الوكالة الوطنية لمتابعة وترقية الاستثمارات APSI) إلا أن هذا لم يكن كافيا لخلق مناخ ملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية، ولعل السبب الرئيسي هو عدم الاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر في هذه الفترة.

---

[1] عليوش كمال قربوع، مرجع سابق، ص 13.

[2] الأمر 2001 - 03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، رقم 47.

3.2 الأمر 2001-03 :[1]

منذ مطلع الألفية الثالثة لاحظت السلطات أنه لابد من مراجعة قانون الاستثمار وتطويره، فهناك تغيرات عالمية تفرض ذلك، كما أن الجزائر بدورها لم تعد هي نفسها بعد أن توجهت فعليا نحو الانفتاح الاقتصادي وتحسنت أوضاعها السياسية والأمنية لهذا صدر أمر رئيسي في 2001 يتضمن مجموعة من الأحكام الجديدة التي تفوض أحكام المرسوم التشريعي 93-12 كما أكد هذا الأمر على مجموعة من المبادئ أهمها:

- ✓ مبدأ حرية الاستثمار لكل شخص معنوي وطبيعي، هام أو خاص، وطني أو أجنبي.
- ✓ عدم التمييز بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي والمساواة بينهما في الحقوق والواجبات وتسهيل انطلاق العملية الاستثمارية من خلال أنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) والتي تحل محل الوكالة الوطنية لمتابعة وترقية الاستثمارات (APSI).
- ✓ إنشاء المجلس الوطني للاستثمار.
- ✓ كما وسع مفهوم الاستثمار ليشمل أيضا العمليات المتصلة بالخوصصة واتخاذ الاستثمار في شكل مساهمة فر رأس مال المؤسسة في صورة مساهمات عينية أو نقدية. بالإضافة إلى مجموعة من الامتيازات والضمانات التي سنذكرها لاحقا.

ثانيا: امتيازات الاستثمار في الجزائر:

في ظل المنافسة الدولية الشرسة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وجذب المستثمرين الأجانب سعت الجزائر إلى إعطاء مجموعة من الامتيازات التي تتدرج تحت قسمين هما النظام العام والنظام الاستثنائي.

1. النظام العام:

يقصد بالنظام العام تلك الامتيازات والحوافز الجبائية والجمركية التي تمنح للاستثمارات الأجنبية مهما كانت طبيعتها أو موقعها، وتتمثل هذه الامتيازات فيما يلي:[2]

- ✓ تطبيق نسبة منخفضة الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات.

---

[1] المادة 09 من الأمر 01-03.

[2] نفس المرجع.

- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في الاستثمار.
- ✓ الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بالنسبة للمقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.

2. النظام الاستثنائي:

تستفيد كل من الاستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة في الدولة والاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني لاسيما عندما تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وتقضي إلى تنمية مستديمة من نظام الامتيازات الاستثنائية والذي ينقسم إلى:

أ. امتيازات خلال مرحلة إنجاز الاستثمار وهي: [1]

- ✓ الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بالنسبة للمقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار.
- ✓ تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة إثنان بالألف2% بالنسبة لعقود التأسيس والزيادات في رأس المال.
- ✓ تكفل الدولة كليا أو جزئيا بمصاريف الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة او مقتناة من السوق المحلية.
- ✓ تطبيق نسبة منخفضة من الرسوم الجمركية بالنسبة للسلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

ب. امتيازات ممنوحة أثناء استغلال الاستثمار: وتتمثل في:

- ✓ الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات IBS ومن الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) ومن الدخل الجزافي (VF) ومن الرسم على النشاط المهني (TAB).
- ✓ الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.
- ✓ إمكانية منح امتيازات إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار.

[1] المادة 10 من الأمر 01-03.

وتجدر الإشارة إلى أنه للاستفادة من المزايا السابقة يتوجب على المستثمر التوجه للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) حيث تعقد اتفاقية بينه وبين الوكالة لحساب الدولة موافقة المجلس الوطني للاستثمار.[1]

ثالثا: الضمانات الممنوحة للمستثمر:

سعيا لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية قام المشرع الجزائري بإعطاء مجموعة من الضمانات التي من شأنها أن تحفز المستثمر الأجنبي للمجيء إلى الجزائر، ولعل أهم هذه الضمانات مايلي:

1. مبدأ حرية الاستثمار:

فكما جاء في الأمر 01-03 الاستثمار حر لكل شخص (معنوي أو طبيعي،عام أو خاص، وطني أو أجنبي) ولكل أنواع الاستثمار (من إنشاء استثمار جديد،توسيع قدرات الإنتاج،إعادة الهيكلة، إعادة التأهيل، المشاركة في رأس مال المؤسسة على شكل مساهمات نقدية أو عينية أو استعادة النشاطات في إطار خوصصة جزئية أو كلية) ولكل نشاط اقتصادي (من انتاج سلع وخدمات أو الاستثمارات المنجزة في إطار خوصصة جزئية أو كلية)، ولكن مع مراعاة القوانين المتعلقة بالنشاطات المقننة التي تحتاج إلى ترخيص مسبق وحماية البيئة.

2. مبدأ المساواة:

فكما نصت المادة 14 من الأمر 01-03 فإنه يعامل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب نفس المعاملة مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع ولتهم الأصلية.

3. ضمان عدم المساس بالحوافز المكتسبة :

حسب المادة 15 من الأمر فإنه لا تطبق المراعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة، وبعبارة أخرى في حالة تغيير القانون المعمولة به فإن الجزائر تشهد بعدم تطبيق التشريع الجديد على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك بصراحة.

[1] المادة 12 من الأمر 01-03.

المطلب الثاني: طاقات الجزائر لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر

تزخر الجزائر بعدة مزايا وطاقات تجعلها محط أنظار المستثمرين الجانب وهذه الطاقات نوجزها في ما يلي:[1]

1. توفر الموارد الطبيعية:

إن غنى الأرض الجزائرية وتوفرها على موارد طبيعية هائلة يمثل عاملا مهما وورقة رابحة بالنسبة للاقتصاد الوطني والتي يجب عليه أن يلعب دورا استراتيجيا في المنطقة، كما أن الثروات المتمثلة في كل من الغاز والبترول مميزة جدا فقطاع الطاقة يشكل عنصر استقطاب بالنسبة للمستثمرين والأجانب حيث ان الجزائر هي الممول الثالث بالغاز الطبيعي للاتحاد الأوروبي والممول الرابع في ما يخص الطاقة لذلك فإن العلاقات السياسية والثقافية مع الاتحاد الأوروبي يمكن أن تزيد بقوة وفي هذا الصدد فقد تم انجاز أنبوبي الغاز الجزائري إلى أوروبا عبر كل من تونس والمغرب وهناك أنبوب ثالث فيربط الجزائر مباشرة بأوروبا عن طريق اسبانيا وهو في قيد الإنجاز.

إن القوة الطاقوية (غاز +بترول) تم تقييمها بشكل جيد من طرف السلطات الجزائرية لاسيما في الفترة الراهنة بعد تأكدها أنها تشكل عاملا من أهم العوامل التنشيطية للمستثمر الأجنبي، حيث تمثل هذه السياسة النشيطة مثلا بمنتدى بها في القطاعات الأخرى وفضلا عن البترول والغاز تتوفر الجزائر على طاقات منجمية هائلة مثل الحديد باحتياطات ضخمة من الحديد عالميا ضف إلى الفوسفات والنحاس والذهب والفضة.

2. الموقع الجغرافي الممتاز:

تقع الجزائر في شمال افريقيا متوسطة بلدان المغرب العربي كما أنها مجاورة لأوروبا والوطن العربي يعطيها موقعا استراتيجيا ممتازا من أجل تقييم طاقاتها الاستثمارية وبالتالي فإن هذا الموقع الهام والمميز يجب أن يحفز الاستثمارات الأجنبية المباشرة لاسيما تلك الموجهة تحت التسطير ويسمح لها بتحسين امتيازات في مجال عقود الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بإنشاء مناطق حرة حيث يعد من البلدان القريبة جغرافيا لكل الأسواق الحيوية.

---

[1] عطايلية أمين، آفاق وتحديات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2009 /2010، ص 112 .

3. الأوضاع الاجتماعية والثقافية:

حسب الاحصائيات المنشورة عن المنظمة للتجارة والتنمية سنة 2003م بلغ سكان الجزائر آنذاك 31,3مليون نسمة، كما أنه بمجرد النظر إلى هرم الأعمار لسكان الجزائر يبدو لنا من الوهلة الأولى أنه مجتمع شباب حيث نسبة الأفراد أقل من 25 سنة بلغت 55,84% سنة 1998م كما أن الفئة العمرية التي يتراوح عمرها ما بين 20و60 سنة تمثل نسبة 44% (يد عامل قادرة على العمل).

يتمتع المجتمع الجزائري في مجال التعليم بالقوانين التي تقر بمجانية التعليم حيث تقع جميع أعباء التعليم من الابتدائي إلى البحث والتطوير على عاتق الدولة أين يقدر عدد المتمدرسين بالملايين حيث استوجب على الدولة توفير الهياكل الضرورية لهذا الغرض حيث أقيمت المدارس في المناطق والجامعات بمعدل جامعة في كل ولاية تقريبا حيث وصل عدد المتخرجين في كل سنة إلى 40 ألف جامعيا وعدد الذين يتحصلون على الشهادات المهنية يقدر بـــ: 94 ألف مكون.

4: البنية التحتية

الجزائر ذات رقعة جغرافية شاسعة تبلغ مساحتها 2.381.741كلم^2 تربطها شبكة كبيرة من الطرقات المعبدة 106000كم، بينما السكك الحديدية 4000كلم، ورغم المجهودات التي بذلت لتطوير البنية التحتية إلا أنها غير كافية مقارنة بشساعة البلاد بالإضافة إلى الطرقات الغير صالحة للاستعمال في أغلب الأحيان، وهذا ما يسبب إلحاق الأضرار إلى بالعربات والسيارات العابرة بها وأيضا المدن الكبرى التي تعرف ازدحاما كبيرا وهذا ما يلحق بالمسافرين التعب والإرهاق لاسيما التأخر في المواعيد، أما بالنسبة للمطارات والموانئ فتسير ما يحتاج إلى إعادة النظر للتماشي مع المتطلبات الحقيقية، كما أن السكك الحديدية تحتاج إلى دعم وتوسيع، أما فيما يخص الاتصالات فقد تحسنت نسبيا في الآونة الأخيرة مع انتشار الانترنت ودخول الهاتف النقال، ويرتقب أن تعرض المزيد من التحسن عما قريب،أما بالنسبة للكهرباء فهي تغطي كامل المناطق الصناعية والسكيكة، كما أن الغاز تم إيصاله إلى غالبية المدن والمناطق الصناعية ضف إلى ذلك احتواء الجزائر على أرصدة مهمة من السدود وفي الأخير ونظرا لأهمية البنية التحتية كعامل جذب وطرد للمستثمر الأجنبي، فيجب ان يعاد النظر في هذه الشبكة أو العنصر الحيوي لإستقطاب المستثمرين، فهو لا يزال يعاني التأخر لاسيما من ناحية الطرقات.

5: الظروف السياسية والأمنية

استقلت الجزائر سنة 1962 واعتمدت النظام الجمهوري في إطار المبادئ الإسلامية التي ناد بها بيان أول نوفمبر 1954 الذي تمثله حاليا ثلاث سلطات:

* السلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الجمهورية المنتخب من طرف الشعب لمدة 5 سنوات بالإضافة إلى رئيس الحكومة متبوعا بطاقمه الوزاري .

* السلطة التشريعية ممثلة في برلمان المكون من غرفتين، المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، حيث ينتخبان كذلك لمدة 5 سنوات، بالاضافة لهاتين السلطتين هنالك السلطة القضائية،حتى الآن نلاحظ ان النظام السياسي في الجزائر هو نظام ديمقراطي، وهو من اكثر الأنظمة المناسبة لتوفير الاستقرار والأمن وبالتالي هو أحسن الأنظمة جلبا للاستثمار الأجنبي والمستثمرين مقارنة بالنظام الملكي المطبق مثلا في المغرب، لكن تميزت العشرية الأخيرة بعد انتخابات 1992 بعد م استقرار سياسي، جسده التغيير المستمر للقاضي الأول للبلاد، فبعد أحداث العنف وألا أمن التي عصفت بالجزائر في مطلع التسعينات غداة توقيف المسار الإنتخابي وفقدان التحكم في زمام الأمور، وتعاقب الوزارات عرفت الجزائر أكثر من 10 حكومات متتالية سقطت الواحدة تلو الأخرى لعجز كل واحدة منها عن ايجاد الحل للوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي العام، لاسيما الأمني الذي كان يتدهور يوما بعد يوم أين فقدت في هذه المرحلة الثقة بين الحكام ولمحكوم،وهو ما جعل الجزائر تصنف ما بين الدول ذات الخطر السياسي المرتفع الذي قلص جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر، لاسيما ترافق ذلك مع تدهور خطير للوضع الأمني ومع حصار أجنبي غير معلن جسدته مقاطعة الشركات الأجنبية للمطارات الجزائرية، وتراجع العدد الهائل للسياح الجانب،والملاحظة في الفترة الخيرة تحسن الوضع الأمني وذلك بداية من العهدتين الأخيرتين بإصدار مختلف القوانين والمراسيم المساعدة على استقرار الوضع لا سيما القانون المدني، وما كان له من أثر كبير في توفير الأمن وعودة الاستقرار لمجتمع ذاق الويلات، ورست الطائرات الأجنبية في المطارات الجزائرية بعد غياب أكثر من 6 سنوات وفتحت الوكالات التجارية الأجنبية من جديد وبالتالي زيادة توافد الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يمكن ذكر أهم عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال النقاط التالية:

1. العائق القانوني والإداري:

إن الإطار القانوني ليس المسؤول الوحيد عن جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أن المرسوم التشريعي رقم 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار مرت عليه عدة سنوات ولم يكن له تأثير كبير في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهو ليس القانون الأفضل في منطقة المغرب العربي، كما أنه ليس الأسوأ،إذ يقع في الوسط بينما يعرض في المنطقة، فمثلا نجد القانون الليبي الذي يبدو وأنه يمنع الاستثمار الأجنبي المباشر ولا يسمح إلا بمشاركة أجنبية ضعيفة، لذا يستوجب على الجزائر دراسة أحسن ماهو معروض في المنطقة حتى تقوم بعرض مثله أو تضيف عليه مزايا حتى يكون عرضها الأفضل[1] .

كما يشتكي المستثمرين كثيرا من العراقيل الادارية والممارسات البيروقراطية التي تجعل المستثمرين الأجانب يهربون استثماراتهم إلى مناطق أخرى دون توجيهها إلى الجزائر،وفي هذا الإطار صرح نائب الرئيس الأعلى لأرباب العمل قائلا: "...إن البيروقراطية لا تزال المشكل الرئيسي في عدم وجود استثمارات أجنبية بالجزائر..."[2]حيث أوضح عن وجود قائمة جديدة وعديدة لشركات أجنبية إلا أنها تؤخذ بعين الإعتبار.

2. عائق العقار الصناعي:

يعتبر الحصول على العقار الصناعي من بين الشروط الأساسية المسبقة لتحقيق الاستثمار غير أن الحصول عليه اعترضه عدة مشاكل تتمثل في:

- ✓ طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي التي تفوق السنة.
- ✓ ثقل الإجراءات وتقديم نفس الملفات أمام هيئات ترقية الاستثمار، هيئات تخصيص العقار وتقديمها مرة أخرى أمام مسيري العقار.
- ✓ تخصيص الأراضي بتكاليف باهضة تتمثل في تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأي تهيئة أو في مناطق نشاط وهيمنة لعدم إنشائها بعد،وذلك راجع لوجود نزاع حول ملكيتها.

---

[1] فطيمة حقيق الشراكة الأورو متوسطية وإشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، معهد العلوم الاقتصادية جامعة باتنة 2002-2003، ص 132.

[2] جريدة الخبر، الأبواب مغلقة أمام المستثمرين الأجانب، الجزائر، 18 فيفري 2009، ص 04.

✓ وأخيرا أمن المنطقة الصناعية.

3. العائق المالي:

يلاحظ في الجزائر غياب تام لمؤسسات مالية وبنكية متخصصة في تمويل الاستثمارات وهو في نظر المستثمرين السبب الرئيسي في تأخير استثماراتهم، هذا فضلا عن اعتقادهم بأن النظام البنكي الجزائري لا يتميز بالفاعلية وغير قادر على متطلبات استثماراتهم، في هذا الصدد يذكر وزير المساهمة وترقية الاستثمارات سابقا بأن:" النظام البنكي في الجزائر يشكل أحد الثغرات والعقبات أمام المستثمر الأجنبي، حيث أنه يستجيب لشروط ومتطلبات التحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر، وأنه تجاوزه الزمن، فالبنوك الجزائرية تعاني من سوء التسيير وتبقى وظائفها تكتفي بالخدمات الكلاسيكية لها..."[1]

4. غياب الاستقرار السياسي:

إن لغياب الاستقرار السياسي أثر على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات خارج المحروقات خاصة رغم وجود بعض المزايا التي يتميز بها الاقتصاد الجزائري، حيث إن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيزه جلب الاستثمارات.

ففي عقد التسعينات عاشت الجزائر أزمة اقتصادية وسياسية، مما أثر سلبا على مكانة الجزائر الدولية، فضلا عن تصنيفها في بلدان ذات درجة الخطر المرتفع من قبل هيئات الضمان الدولية، مما أدى بالأجانب إلى العزوف عن زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها، غير أنه منذ قرار قانون الوئام المدني بدأت الأوضاع السياسية والأمنية في تحسن مستمر.

5. غياب برامج خوصصة واضحة:

أظهرت تجارب الدول النامية وجود علاقة بين عمليات الخوصصة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تشير تقديرات البنك العالمي إلى أن 27,8% من إيرادات الخوصصة التي جنتها الدول النامية ما بين 1990-1996 كان مستثمرا أجنبيا مباشرا، ففي دول أوربا الوسطى والشرقية مثلا سجل ما يقرب 60% من تدفق هذا الصنف من الاستثماريين 1989 و1993 هذا في إطار برامج الخوصصة

[1] جريدة الخبر، البنوك الجزائرية تجاوزها الزمن، الجزائر، 17 فيفري 2009، ص 02.

عرفت إرساء القواعد القانونية في ظل التعهدات الدولية المتعاقد عليه مع صندوق النقد الدولي على مرحلتين هما:[1]

* باشرت الجزائر خوصصة أولية في 1994 من خلال المواد (24-25) من قانون المالية التكميلي لنفس السنة إذ سمح للمؤسسات العمومية بالتنازل عن الأصول وفتح رأس مالها في حدود 49% للمتعاملين الخواص والأجانب وهذا ما اصطلح عليه بالخوصصة الجزئية .

*- أما في سنة 1995 فتمت المصادقة على الأمر (95-22) الصادر في أوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات "الخوصصة الكلية" والذي عرف قبل دخوله حيز التنفيذ تعديلا في مارس 1997، وذلك بهدف إجراء وإدراج تحفيزات، كما تم في نفس السنة إصدار الأمر (95-25) المتعلق برؤوس الأموال المتداولة للدولة والذي أرسى القاعدة القانونية للشركات القابضة، حيث منحه حق إصدار اقتناء او التنازل على كل القيم المنقولة وفقا للقانون الجزائري التجاري.

[1] فطيمة حفيظ: مرجع سابق، ص 149.

المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر

في هذا المبحث سوف نتعرض إلى استراتيجية التنمية من خلال المواثيق التنموية وكذلك إلى تأثير التنمية الاقتصادية على البيئة وفي الخير نستخلص تجربة الجزائر في التنمية المستدامة .

المطلب الأول: إستراتيجية التنمية من خلال المخططات التنموية

بعد الإستقلال ورثت الجزائر اقتصاد مشوها وغير متوازن سواء بين فروع انتاج القطاع الواحد أو بين القطاعات وقد انعكس عنه وضع اجتماعي ممثل في التلوث الجماعي الجهل والفقر والمرض، كما لابد لها من رسم سياسة تنموية واضحة المعالم، لإعادة بناء الاقتصاد الوطني.

أولا: إستراتيجية التنمية من خلال المواثيق التنموية (1962-1986):

1. إستراتيجية التنمية من خلال برنامج طرابلس 1962:

يعتبر برنامج طرابلس أول وثيقة رسمية سطرت سياسة التنمية للجزائر بتحديدها للأولوية الأساسية قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني وتبناه المجلس الوطني للثورة في جوان 1962، جاء فيه على الخصوص " أن التنمية الحقيقية على المدى البعيد مرتبطة ببناء قاعدة صناعية لتلبية احتياجات الزراعة الحديثة، وفي هذا الإطار تعطي الإمكانيات الأولية للصناعات البترولية وصناعة الحديد والصلب، كما تتكفل الحكومة بجمع الشروط الضرورية لإقامة صناعة ثقيلة، ومن هذا البرنامج يمكن أن نستخلص ما يلي:[1]

- ✓ إن التنمية الحقيقية للبلد تكون عن طريق بناء صناعة قاعدية، وهذا لوجود موارد طبيعية متوفرة في البلد.
- ✓ ضرورة تدخل الدولة في تلك التنمية.
- ✓ ضرورة ربط القطاع الصناعي بالقطاع الزراعي.

ننسن هذا فإن البرنامج وضع الأهداف المطروحة على المدى البعيد وأكد على ضرورة قيام صناعة ثقيلة إلا أنه يبقى متحفظا بأعلى درجة في صياغة السياسة التصنيعية، عموما فإن برنامج طرابلس يعطي الصناعات القاعدية الأولوية، ويقترح إقامة صناعة للحديد والصلب نظرا لوجود الموارد الطبيعية المناسبة لتطويرها.

---

[1] عبد الله بلوناس ، الإقتصاد الجزائري (الإنتقال من السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية)، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005، ص 66.

2. إستراتيجية التنمية من خلال المواثيق:

تعتمد على ميثاق الجزائر 1964 والميثاق الوطني 1976/1986 .

أ. ميثاق الجزائر 1964:

قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني وتبناه المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في أفريل 1964 بالجزائر، وقد جاء هذا الميثاق ليطور الأفكار الأساسية لبرنامج طرابلس والتي تتمثل في تدعيم تدخل الدولة بمؤسساتها الاقتصادية باعتماد سياسة التأميم والتسيير الذاتي للمؤسسات الصناعية، وذلك على حساب المؤسسات الخاصة التي تم تهميشها ورفض أي دور لها في مجال التنمية بسبب أنها تؤدي على نشوء طبقات اجتماعية وبروز ظاهرة الاستغلال، كما تؤدي إلى ظهور أزمات قيض الإنتاج والبطالة في صفوف العمال.

كما نص على إقامة مجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر غير أن إقامة مثل هذه المجمعات يستلزم توفير أسواق كبيرة لضمان الربحية المرجوة.

وكان برنامج طرابلس وميثاق الجزائر قد اختار الدخول في الصناعة الثقيلة كطريقة للتنمية الاقتصادية.[1]

ب. الميثاق الوطني 1976/1986:

• الميثاق الوطني 1976:

كان الميثاق الوطني قد نوقش وصودق عليه من خلال استفتاء جرى يوم 27 جوان 1976، يركز الميثاق على التصنيع في الفصلين المتعلقين "الثروة والصناعة" و "الأهداف الكبرى للتنمية" على وجه التحديد نستعرض بعض المقتبسات من الميثاق التي تمكننا من تعيين طابع هذه العملية.

" للتصنيع في الجزائر مدلول وإبعاد ثورة حقيقية ذلك أنه مثل الثورتين الثقافية والزراعية يجعل ضمن أهدافه المتمثلة في عمليات الاستثمار وما يحدثه من أنشطة وضمن تحويل علاقات الإنتاج الناجمة الإختيار الإشتراكي، التغيير العميق للإنسان، وإعادة تشكيل المجتمع في نفس الوقت الذي يعمل فيه على تغيير ملامح البلاد".

---

[1] زريق عبود، صناعة الحديد والصلب (استراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر): مذكرة لنيل شهادة الماجيستير، معهد العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر 1996، ص 42.

يتضح من هذا النص أن وضعية التصنيع ترمي على إحداث تغيرات عميقة في الاقتصاد، حيث تؤدي ذلك إلى تنمية شاملة ومن ناحية أخرى فإن الثورة الصناعية تتدرج في عملية وقع مستوى المعيشة لكل ظروف الحياة للعمال وإعادة توزيع الدخل القومي، فضلا عن هذا فإن التصنع هو وسيلة فعالة لتحديث الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

- **الميثاق الوطني 1986:**

كانت التنمية الصناعية تهدف من خلال هذا الميثاق على:

- ✓ تزويد البلاد بصناعة شاملة ومتكاملة، بمعنى هيكلة النسيج الصناعي وتكثيفه، أي جعل العلاقات القائمة بين مختلف فروع الإنتاج والخدمات أكثر انتظاما حتى تعزز المبادلات بين الصناعات كما تعتبر عملية التصنيع أداة فعالة في بناء اقتصاد حديث وتحسين الإنتاج وتدعيم الصناعة الثقيلة.
- ✓ تحقيق التكامل والانسجام بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

إن توطيد التكامل الاقتصادي في إطار تنمية شاملة يركز على البحث المنهجي على التكامل والانسجام بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وبهذا الصدد ينبغي أن تؤدي هذه القطاعات دورا رئيسيا وأن تكون هي غاية التنمية ومحركها وسوف تتطور الصناعة لتلبية حاجيات هذه القطاعات أساسا مع العلم أن الأولويات سترتب حسب الحاجة.[1]

ثانيا: إستراتيجية التنمية من خلال المخططات التنموية

تشمل استراتيجية التنمية التي إختارتها الجزائر مخططات التنمية المتتالية وهي:

- **سياسة التنمية للجزائر خلال فترة المخططات التنموية (1967 – 1979):**

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة أربعة مخططات تنموية وهي:

1. المخطط الثلاثي (1967-1969):

يعتبر هذا المخطط أول خطة تنموية اقتصادية عرفتها الجزائر المستقلة وهو مخطط قصير الأجل وقد انصب موضوع المخطط الثلاثي أساسا على التصنيع، ذلك لأن الانتاج الصناعي هو محرك كل تنمية وقد بلغ حجم الاستثمارات المبرمجة الاستثمارية، وحجم الاستثمارات المرخص بها ماليا ما يدعى الاستثمارات الباقي في انجازها 10.52 مليار دينار جزائري.

---

[1] لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها (دراسة حالة الجزائر)، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 2004، ص 117.

ولقد وزعت الاستثمارات بين ثلاث مجموعات متجانسة هي:

- ✓ الاستثمارات الانتاجية مباشرة، 6.79 مليار دينار، موزعة على الزراعة 1,88مليار دينار والصناعة 4,91مليار دينار.
- ✓ الاستثمارات الانتاجية كالتجارة والمواصلات وغيرها 0.36 دينار.
- ✓ الاستثمارات الغير انتاجية مباشرة كالمدارس مثلا 2.01 مليار دينار موزعة على البنية التحتية الاقتصادية 0.28 مليار دينار، البنية التحتية الاجتماعية 1,73مليار دينار.

وكانت تهدف الدولة من وراء هذا الإتجاه إلى تطوير جهازها الانتاجي الذي كان يعاني من الضعف والتبعية الاقتصادية، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي.[1]

2. المخطط الرباعي (1970 – 1977):

وهو ثاني مخطط تنموي في عهد الجزائر المستقلة وركز على هدفين أساسيين هما :

- ✓ تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي.
- ✓ جعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية الاقتصادية.

وإضافة إلى هذين الهدفين اهتم هذا المخطط بتنمية الريف بهدف التوازن بين المناطق الريفية والمدن، والملاحظ أن حجم الاستثمارات المسجلة خلال هذا المخطط تظهر مرتفعة وموزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وعلى مختلف المناطق الجغرافية من التراب الوطني بهدف الوصول إلى مستوى عالي من التقدم الاقتصادي.

عن حجم الاستثمارات في هذا المخطط قد ارتفعت عما كانت عليه في المخطط الثلاثي، ويظهر ذلك بوضوح في البرامج الاستثمارية المحددة التي ترتفع تكاليفها إلى 68.56 مليار دج، والسبب في ذلك هو أن الدولة قررت إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات الفروع الميكانيكية، وذلك لتقوية الصناعة القاعدية التي انتهجتها الجزائر التي توفر شروط التكامل الاقتصادي الداخلي بين القطاعات المختلفة وفروعها.

---

[1] درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2004)، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006، ص 342.

3. المرحلة التكميلية 1978 – 1979:

تعتبر هذه المرحلة بمثابة المرحلة الانتقالية التي تم من خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، وقد تميزت هذه المرحلة ببرامج استثمارية تتصف ببعض الخصائص وهي:

- ✓ الحجم الكبير من الاستثمارات الباقي انجازها من المخطط الرباعي الثاني والمقدرة بـ 190,07 مليار دينار.
- ✓ تسجيل برامج استثمارات جديدة لمواجهة متطلبات التنمية.

المطلب الثاني: تأثير التنمية الاقتصادية على البيئة في الجزائر

1. المشاكل البيئية في الجزائر

أ. مشكل التصحر:

تعد مشكلة التصحر رئيسية تؤثر في مستقبل الزراعة في الجزائر، بحيث أكد صندوق الأمم المتحدة للتنمية الزراعية أن القارة الإفريقية تواجه نقصا حادا في الإنتاج الزراعي نتيجة تدهور مساحات واسعة من الأراضي وحسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن المشكلات الناجمة عن التصحر في الجزائر 1821179 هكتار.[1]

ب. مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية:

هناك مساحات هائلة يتم تحويلها إلى مباني مع فقدان كميات كبيرة من الغابات بفعل الحرائق والتقلبات، ولقد انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية من 1.1هكتار في عام 1962 إلى 0,35 هكتار عام 1980 ويتوقع أن نقل عن 0.15 مع منتصف القرن الحالي.

ج. تلوث المياه:

يجمع علماء البيئة على المستوى العالمي أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأبيض أي الماء الصالح للشرب، هذا نظرا لتوقع نقص في عرض هذا الأخير مقابل الزيادة في الطلب العالمي عليه ومن أهم عوامل تلوث المياه:

- ✓ قصور خدمات الصرف الصحي والتخلص من مخلفاته.
- ✓ التخلص من مخلفات الصناعة بدون معالجتها.
- ✓ تسرب المواد الكيميائية والمبيدات الحشرية في الأرض التي تؤدي إلى تلوث المياه الجوفية.

[1] تم الإطلاع على هذه المعلومات على الموقع : www.Aljamahira.com تاريخ الزيارة 2011/05/06.

تفاقم مشكل التلوث في الجزائر بشكل مقلق ونظرا للنمو السكاني المتزايد ـإذ ينمو السكان بشكل لا يمكن للموارد البيئية المتوفرة أن تتحملها فضلا عما تولده من ضغوط في مجالات السكن والعناية الصحية والطاقة والمياه والخدمات وغيرها من المتطلبات الأساسية.

2. تأثير التنمية الإقتصادية على التنمية المستدامة في الجزائر:

من أهم الأثار مايلي:

أ. الصحة العمومية والبيئة:

فعلى سبيل المثال :مركب الإسمنت لمدينة الشلف يتسبب سنويا في خسارة الإنتاج الفلاحي للمنطقة 01مليون دينار، ويتسبب مركب الإسمنت الفوسفاتية لمركب الحجار 1.5 مليون دينار، وزيادة على أن القطاع الصناعي يستهلك كمية كبيرة من المياه ويطرحها مع النفايات دون مراعاة لشروط الأمن والصحة والبيئة.[1]

ب. تلوث الهواء:

تطرح الوحدات الصناعية الكثير من ملوثات الهواء كالغازات السامة والغبار والدخان عن وفاة من 300 إلى 700 ألف شخص، وكذلك الأمطار الحامضية التي تؤثر على الغابات والأجسام المائية.

ج. تلوث الأراضي الزراعية:[2]

إن ما تنتجه الوحدات الصناعية من النفايات الصلبة يؤدي إلى انتشار الأمراض الخطيرة وما يتسرب من محاليل تطلق في المياه الجوفية تؤثر على التربة زيادة إلى ما تسببه من حرائق وتلوث المحيط .

---

[1] خيابة عبد الله، مرجع سابق، ص 375.

[2] – علي بن ساحة، دراسة وتقييم التأثير البيئي في الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول اقتصاد البيئة وأثره في التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت 55 سكيكدة، يومي 29/22 أكتوبر، 2008، ص 02.

المطلب الثالث : تجربة الجزائر في التنمية المستدامة

اتخذت الجزائر إستراتيجية خاصة تهدف من خلالها إلى الحفاظ على البيئة لخدمة الاقتصاد والمجتمع للقضاء على مختلف الكوارث الطبيعية والاجتماعية.

أولا: إستراتيجية الدولة في مجال التنمية المستدامة

وضعت إستراتيجية للعشرية من 2001 إلى 2011 ترتكز حول تحقيق الأهداف التالية:

أ. إدماج إستمرارية البيئة في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية:

حيث يتم تشكيل الأعمدة القاعدية الكفيلة بضمان تنفيذ البرامج المسطرة التي يكون فيها استعمال الموارد الطبيعية وتقديم خدمات بيئية سليمة متوافقة مع متطلبات ملاحية البيئة والتنمية المستدامة.

ب. العمل على النمو المستدام وتقليص ظاهرة الفقر:

من خلال القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة موضوعة عقلنة الإعمار والتطور البشري الذي تقوم عليه التنمية المستدامة والتي أصبح الاستثمار فيها أمرا ضروريا حيث تسمح بالاسهام في بناء مجتمع متضامن والتخفيف من ظاهرة الفقر.

ج.حماية الصحة العمومية للسكان:

من خلال التربية والتحسين البيئي تحث المواطنين على احترام القواعد البيئية ليغيروا سلوكياتهم بصفة إدارية اتجاه البيئة سواء بواسطة المعلمين والمربيين أو الجمعيات الفاعلة او الشخصيات المحلية لتصل إلى تحقيق المثل القائل "درهم وقاية خير من قنطار علاج".

إن التنمية المستدامة تقوم على أربع ركائز أساسية تعمل الدولة الجزائرية على تطويرها ومتابعتها وهي:

- ✓ الركيزة البشريـــــة .
- ✓ الركيزة المؤسساتيـــة.
- ✓ الركيزة القانونيـــــة.
- ✓ الركيزة الماليـــــة.

ثانيا: المشاريع البيئة المنجزة في إطار التنمية المستدامة

بالرغم من وجود تدخلات جزئية للسلطات الجزائرية في مجال التنمية المستدامة إلا أنه يجب الذكر بأنها غير منتظمة وغير خاضعة لتقييم النتائج المحرزة وسنحاول ذكر أغلب مجالات التدخل.[1]

أ. في مجال التلوث المائي:

تتعلق الأعمال الجارية بإعادة تأهيل شبكات التمويل بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير بإعادة تأهيل التمويل بالماء الصالح للشرب وشبكات التطهير بإعادة تأهيل شبكات 10 مدن يفوق عدد سكانها 02 مليون نسمة، مع توسيع التنازل عن الخدمة العمومية للماء لصالح القطاع الخاص وإعادة النظام التعريفي للماء وتأسيس ضرائب خاصة بنوعية الماء والاقتصاد فيه يقدر البرنامج الذي شرعت في تنفيذه وزارة الموارد المائية والمتعلق بتجديد وتوسيع منشآت التموين بالماء بمبلغ 180 مليون دينار أنجزت منه 50% .

ب. في مجال التلوث الجوي:

إن مصادر الرئيسية للتلوث الجوي في الجزائر هي السيارات والصناعة وترصيد النفايات وقد اتخذت في هذا المجال عدة إجراءات أهمها اختيار أنواع من الوقود تكون خالية من الملوثات وفي المدة الأخيرة خصصت مصانع الإسمنت استثمارات جديدة لتجديد تجهيزات مضادة للتلوث، فقد استمرت سونطراك 272مليون دولار أمريكي للتقليل من تلوث الغازات المحروقات ولإحترام الأوزون تنفذ الجزائر برناسجا واسعا مخصصا لحماية الجو كإعادة برنامج وطني لحماية طبقة الأوزون حوالي 30 مشروع وتشجيع الاقتصاد في الطاقة ومكافحة التبذير.

ج. في مجال تلوث البحر والمناطق الشاطئية:

إن لإقامة جل مشاريع وبرامج التنمية الثقيلة والملوثة على الشريط الساحلي زاد من تدهور الوضعية وبالتالي سعت الدولة سنة 1992 بعد تمويل صندوق البيئة العالمية للبرنامج المغاربي لمكافحة التلوث الناجم عن المحروقات بشراء معدات كفيلة بمكافحة التلوث البترولي والتجهيزات اللازمة وتكوين الإطارات المختصة، كما بادرت الجزائر بمساعدة برنامج عمل البحر الأبيض المتوسط بإعادة مخطط للتهيئة الشاطئية، وقد انتهت دراسة الأولية الخاصة بالمساحة الحضرية للجزائر العاصمة، وفي حالة بلوغ هذا المشروع نتائج حسنة يتم توسيعه إلى مناطق ساحلية أخرى.

---

[1] حياة عبد الله، مرجع سابق، ص 376.

د. في مجال الغابات وحماية السهوب:

ترمي الاستراتيجية الحالية إلى تفضيل الاختيارات التقنية المقبولة من طرف الفلاحين من جهة ومراعاة احترام البيئة من جهة أخرى والعمل على إعادة تهيئة ثلاث ملايين هكتار من السهوب وإعطاء أولوية أكبر للأراضي المعينة بالإنجراف ولكن العمل الجبار الذي تجدر الإشارة إليه هو عملية مكافحة الجراد الصحراوي، حيث تم رش أكثر من 1400 هكتار من الأراضي المبوأة بالجراد الصحراوي من قبل منظمات الأغذية والزراعة "الفاو" والتي أكدت المضاد الحيوي العضلة الخضراء المتكون من بذور الفطر ومزيج من الزيوت النباتية والمعدنية أفضل من المبيدات التقليدية كونه غير سام للبشر ولا توجد له تأثيرات جانبية بيئية أخرى وقد قدر البرنامج الخماسي لحماية الأراضي وتوسيع الغابات بمبلغ 25 مليار دينار.

هـ. في مجال التصحر:

امتدادا وتطبيقا لأعمال مؤتمر قمة الأرض وما عالجته من قضايا بيئية أهمها مشكلة التصحر، قامت الجزائر بتخصيص مبالغ معتبرة حوالي 800 مليون دولار سنويا للحد منها، ولقد تم استرجاع ما يقارب ثلاث ملايين هكتار ضمن 7 ملايين هكتار كانت مهددة منذ 1996، وذلك بفضل حملات معالجة الأراضي القاحلة عن طريق التشجير ولنجاح هذا المشروع عين وزير البيئة الجزائري للسفير المنظمة " صحاري العالم" لسنة 2006 والتي تم تأسيسها لمعالجة مشكل البيئة.[1]

[1] مهدية ساطوح، واقع وآفاق اقتصاد البيئة في الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول اقتصاد البيئة وأثره في التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت 55 سكيكده، يومي 22/21 أكتوبر، 2008، ص 05.

المبحث الثالث: دور الدولة في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة التنمية المستدامة

المطلب الأول: دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لإرساء قواعد التنمية

1. دور الدولة في الحياة الإقتصادية:

حيث يتمثل هذا الدور فيما يلي:

أ. دور الحكومة في النمو الاقتصادي:

على خلاف النظرية الكلاسيكية بدأت بعض النماذج الاقتصادية تدخل الخدمات العامة كأحد العناصر المؤثرة في النمو مثال ذلك "نموذج السلع العامة للخدمات الحكومية المنتجة" ونموذج التكدس للخدمات الحكومية المنتجة" ويشير هذان النموذجان إلى أن العلاقة بين حجم الحكومة مقاسا بنسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج الإجمالي، ومعدل النمو الاقتصادي هي علاقة غير خطية على النحو الموضح في الشكل التالي:[1]

الشكل 01 :العلاقة بين التدخل الحكومي والنمو الاقتصادي.

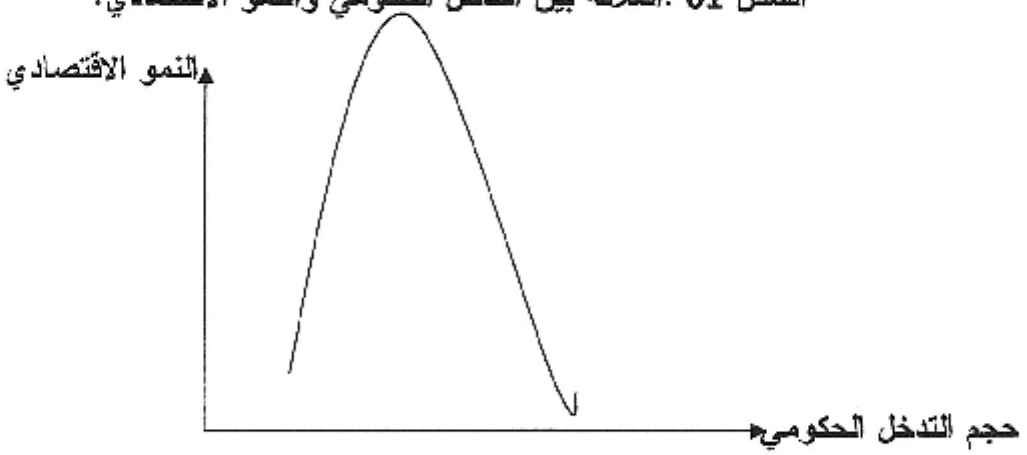

المصدر:عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية،الإسكندرية،مصر، الطبعة الأولى،2003،ص150

وفقا لذلك عندما يكون حجم تدخل الحكومة صغيرا فإن توسع هذا الحجم يصاحبه تزايد في معدل النمو لما يؤدي إليه من توسع في البنية الأساسية، وهناك حدا إذا زاد عنه هذا الحجم فإن التدخل الحكومي يصاحبه انخفاض في معدل النمو، ويرجع ذلك إلى أن التدخل الحكومي الزائد، يصاحبه زيادة في التعقيدات الروتينية مما يعرقل الإنتاج، كما يصاحب الزيادة في الإنفاق الحكومي زيادة في الضرائب وهو ما يقلل من الحافز على العمل ويبطئ من الزيادة في الطلب الكلي وبالتالي يعيق النمو.

[1] عبد القادر محمد عطية، مرجع سابق، ص 150.

ب. الدور الرقابي للدولة:

في ضوء المستجدات العالمية والمحلية، وحرية السوق وما يترتب على ذلك من آثار، فلا بد من دور رقابي الدولة وهذا الدور الرقابي يمكن تحديده فيما يلي:

- ✓ الرقابة على مدخلات الانتاج .
- ✓ الرقابة على السلع.
- ✓ الرقابة على الأسواق .
- ✓ الرقابة على الواردات (الحد من التلوث والحفاظ على البيئة).
- ✓ الرقابة على الإلتزام بتنفيذ القوانين والتشريعات في المجتمع.

وحتى تؤدي الدولة هذه المهام فلا بد من من أجهزة على درجة من الكفاءة والكفاية والشفافية.[1]

ج. دور الحكومة في توزيع الدخل:

تستخدم الحكومة في اقتصاد السوق أساليب عديدة لتحقيق الأهداف التوزيعية منها الضرائب التصاعدية والمدفوعات التحويلية، وتقديم برامج رفاهية لإعانة العاطلين والأطفال والمحرومين وتقديم الخدمات الاجتماعية بأسعار مدعمة كالتعليم والصحة ورعاية كبار السن والمعوقين، والتعهد ببرامج التأمينات الاجتماعية التي تقدم المعاشات.

هناك بعض حكومات اقتصاد السوق تفرض حد أدنى للأجور كوسيلة لتحسين توزيع الدخل كما تشير بعض الدراسات إلى أن هناك علاقة تبادلية بين النمو وتوزيع الدخل، فإعادة توزيع الدخل في صالح الطبقات المتوسطة والفقيرة يزيد من مقدرتهم على الاستثمار في رأس المال البشري وهو ما يصاحبه زيادة في الإنتاجية وبالتالي دفع عملية النمو.

د. دور الحكومة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تتعرض اقتصاديات السوق إلى التقلبات بسبب عدم وجود تنسيق بين خطط الانتاج للمشروعات الخاصة ومن بين الأدوار المنوطة بالحكومة والتي جاء بها الفكر الكنزي العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السياسات الاقتصادية المختلفة، ويتضمن الاستقرار الاقتصادي أساس القضاء على مشاكل التضخم والبطالة وبالإضافة إلى تحقيق استقرار النمو.

[1] عبد الحسين وادي العطيه، الإقتصاديات العامة أزمات وحلول، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2001، ص 12.

هـ. دور الحكومة في محاربة الاحتكار:

إن تركز القوة الاقتصادية في أيدي بعض المؤسسات الخاصة كما هو الحال في الاحتكار واحتكار القلة يعتبر تهديد للحرية الاقتصادية، فتتمتع بعض الوحدات الإقتصادية بقوة احتكارية يمكنها من ممارسة ضغط سياسي لتحقيق مزيد من المنافع لها على حساب بقية أفراد المجتمع، ولقد عبر هنري سايمونز عن ذلك بقوله:" لا يمكن الثقة في أحد تتركز في يده قوة زائدة سواء كان هذا قائدا أو حزبا، أو طبقة أو أغلبية أو حكومية أو منشأة أو اتحاد عمال أو جامعة او مؤسسة كبيرة من أي نوع".[1]

2. الدور الاجتماعي والبيئي للدولة:

أ. أولوية الإهتمام بالعنصر البشري:

من دراسة اقتصاديات البلدان النامية يتبين أن أغلب هذه البلدان يتمتع بكميات وافره من الثروات الطبيعية وقوى بشرية عاطلة عن العمل، وأن سر هذا التخلف يكمن في عدم الإستفادة من هذه الثروات عن طريق تشغيل اليد العاملة، فالتنمية الاقتصادية في جوهرها تتوقف على الكيفية التي يتم بموجبها تشغيل السكان وتوجيههم نحو تحويل الثروات الطبيعية إلى سلع وخدمات نافعة لسد حاجات المجتمع إلا أن التجارب الماضية للدول النامية أثبتت عجز سكان هذه البلدان عن ولوج أبواب التنمية بسرعة أو بسهولة بسبب النقص النوعي وليس الكمي للسكان، ولقد أسهم الباحثون في إبراز أهمية وأولوية التنمية البشرية ودورها في التنمية المادية واستغلال الثروات الطبيعية المعطلة حتى أصبحت من الحقائق البديهية التي لا اعتبار لها وكذلك تتطلب التنمية الإقتصادية تنمية الموارد البشرية والمادية معا، وهذا يعني توزيع الموارد الاستثمارية بين شقي عملية التنمية هذه.

ب. العمل الحكومي في القطاعات الاجتماعية:

* ***الإستثمار في البشر:*** المقصود بذلك هو تعليم وتدريب وتطوير عنصر العمل ليصبح أكثر كفاءة وأعلى إنتاجية ومن تم أعلى أجرا ودخلا وبالتالي تتاح أمامه فرص أكبر للعمل والأجر ويرتفع مستوى معيشته ويخرج من دائرة الفقر، ودور الدولة هنا أساسي ومطلوب لتوفير الاستثمارات اللازمة للتعليم والتدريب.

* ***التعليم:*** أثبتت الدراسات أن زيادة متوسط مقدار التعليم سنة واحدة يرفع الناتج المحلي بنسبة 9% وذلك للسنوات الثلاث الأولى من التعليم وبما يعادل 27% بعد ذلك يصبح العائد 4% لكل سنة ولمدة

[1] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق،ص 145.

ثلاث سنوات أخرى بما يحقق 12% أي ان التعليم لمدة ستة سنوات فقط يزيد من الناتج المحلي الاجمالي 39% .

* ***دور الدولة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي:*** البحث العلمي هو ركيزة التقدم والذي أعطى ميزة للدولة المتقدمة هو اهتمامها بالبحث العلمي والتكنولوجيا، حيث لم تعد الموارد قيدا على التنمية، وغنما المعرفة هي الأساس، وحيث تعد التكنولوجيا هي الباب الواسع للتطوير الكمي والنوعي للإنتاج بما يتجاوز التوقعات، وبدون توقف، أي بما يعني استمرار التطوير وبدون حدود كما أن التكنولوجيا تؤدي إلى تعظيم الانتاج من نفس القدر من الموارد وهذا من أهم الأهداف التنموية.

* ***الدور الحكومي في الحد من الفقر:*** بعد إدخال الاصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي تسود معظم الدول النامية خاصة الجزائر –حاليا– تصبح تلك الفئات التي تعاني من الفقر هي أشد الفئات تأثرا بنتائج تلك الاصلاحات حيث يعاني الفقراء في المدى القصير من تلك النتائج، مما يتطلب أن تقوم الدولة بإجراءات ووظائف معينة علاجا لتلك الآثار، ودور الدولة هنا يمكن أن يكمن في استخدام آلية الأسعار في زيادة الدخول الحقيقية للفقراء وذلك باستخدام الأسعار النسبية من خلال توجيهها نحو الزيادة للسلع التي ينتجها الفقراء والقطاعات كثيفة استخدام عنصر العمل كالقطاع الزراعي .

أما بالنسبة للمستهلكين فعن طريق تخفيض أسعار السلع التي يستهلكها الفقراء يمكن الحد من الفقر وزيادة دخولهم الحقيقية، إن المناطق الفقيرة تعاني من قلة الاستثمارات بها وندرة فرص العمل ويلزم تنميتها عن طريق إتاحة الخدمات ونشر المشروعات التي تستوجب أيدي عاملة متطورة، كما أن الوصول إلى الفقراء وإشراكهم في تصميم وتنفيذ البرامج والمشروعات التي تخدمهم يعد من ضمن أهم عوامل تلك المشروعات في تحقيق أهداف ورفع مستوى معيشتهم.[1]

[1] عبد القادر محمد عطية، مرجع سابق، ص 148.

➢ **تحقيق التوازن البيئي***: وهو المعيار الضابط للتنمية المستدامة، أي المحافظة على البيئة بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية وانتاج ثروات متجددة مع الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة .

ومن خصائص التنمية المستدامة – الإستمرارية – يتضح دور الدولة الضروري فيها خاصة فيما يتعلق بتنظيم استخدام الموارد الطبيعية وتحقيق التوازن البيئي.

إن السبب الرئيسي لعدم استدامة التنمية يرجع لعوامل بيئية في الأساس، وهي الهدر البيئي والتلوث البيئي وبالتالي فمن الضروري أن يكون في كل مجتمع سياسة بيئية ملزمة للجميع وكي تحقق السياسة البيئية أهدافها الاقتصادية والاجتماعية هناك شرطان أساسيان هما:

أولا: أن تكون تلك السياسة ملزمة للمجتمع بقانون، وهناك جزاءات رادعة للخارجين عليه تشرف عليها الدولة.

ثانيا: التعليم والإعلام البيئي : حيث أن السلوك البيئي السليم يأتي عن طريق التعليم في مختلف المراحل.

ويتعين أن تتخذ الحكومات بعض الخطوات اللازمة لحماية البيئة على جميع الأصعدة، ومن أبرزها ما يلي:

- ✓ تشجيع الاتجاه لإستصلاح أراضي جديدة وتخفيف الضغط على الموارد الطبيعية.
- ✓ تشجيع تغيير التركيب المحصولي بما يحسن التربة، وتشجيع التوسع في زراعة الغابات للمحافظة على البيئة.
- ✓ تشجيع استخدام تكنولوجيا نظيفة في المصانع والسيارات ولو كان هذا من خلال زيادة الإعتماد على التقنيات كثيفة العمل.
- ✓ تشجيع استخدام مصادر نظيفة للطاقة سواء داخل المنازل أو المصانع أو في السيارات.
- ✓ تشجيع أساليب اقتصادية تأشيرية في تحقيق حماية البيئة لا تخل بميكانيكية السوق.[1]

---

* الهدر البيئي هو استنزاف الموارد.

[1] سعد طه علام، التنمية والدولة، دار طيبة للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، مصر، 2003، ص 65.

المطلب الثاني: دور الدولة في تنظيم وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة التنمية

1. إنشاء هيئات وأجهزة الاستثمار الأجنبي:

تقوم الجزائر بصفة عامة إنشاء أجهزة حكومية تكون مهمتها الأساسية هي تخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية، فضلا عن تسويق وترويج مشروعات الاستثمار والتعريف بالسوق في الداخل والخارج، كما تقوم بعض الوحدات التابعة لهذه الهيئات باختار مستوى ونوع التكنولوجيا التي تتواءم ومتطلبات التنمية والمتغيرات الثقافية والاجتماعية.

2. الخطوات والاجراءات الخاصة بمشروعات الاستثمار:

تختلف هذه الخطوات والاجراءات من دولة إلى أخرى، ولاشك أن اختلاف درجة المركزية في اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار الأجنبي في الجزائر والعوامل المحددة لدور الهيئات والأجهزة المعنية بالاستثمارات، بالاضافة إلى محددات بنائها بصفة عامة قد تؤثر إلى حد كبير على مدى التعقيد أو السهولة في الإجراءات المرتبطة بمشروعات الاستثمار.

3. آليات تنظيم ومراقبة الاستثمار الأجنبي المباشر:

تنحصر مجموع الآليات والوسائل المستخدمة من قبل الجزائر في تنظيم وتوجيه الرقابة على نشاط وسلوك الشركات متعددة الجنسيات في نوعين أساسيين، نوع يضم مجموع الأدوات المستخدمة في التأثير على البيئة الاقتصادية الكلية انطلاقا من التأثير على بعض عناصرها الأساسية ونوع آخر يضم مجموع الآليات المؤثرة على البيئة الاقتصادية الخاصة بالشركة متعددة الجنسيات انطلاقا من اعتماد أسلوب التدخل في أدائها بسن القوانين وإصدار التشريعات الخاصة بتنظيم الملكية، وتوجيه توزيع الثروة وتخصيص الموارد وترقية الصادرات، والرقابة على النقد الأجنبي والتكنولوجيا المحولة ومراقبة التصدير والتحويل.[1]

4. بعض أنواع السياسات والضوابط الحاكمة للاستثمارات الأجنبية ومنح حوافز للمستثمرين:

لا شك أن سعي الجزائر إلى تعظيم عوائدها ومنافعها من وراء الاستثمارات الأجنبية، أو على الأقل تخفيض حدة الآثار السلبية لهذه الاستثمارات جعلها تفكر جديا في تصميم بعض السياسات ووضع الضوابط التي تحكم السلوكيات والممارسات السلبية لهذه الشركات، فضلا عن ترشيد عملية تنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية بما يخدم الأهداف الوطنية بصفة عامة.

---

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 334.

ولعل من أبرز الأمثلة على أنواع السياسات والضوابط التي وضعت حديثا في معظم الدول وخاصة الجزائر هي كما يلي:

أ. سياسات التمييز في منح الحوافز والتسهيلات والامتيازات للمستثمرين وهذه السياسات تقوم على عدد من الأسس مثل:

- ✓ مدى اسهام المشروع في تطوير وتنمية المناطق الفقيرة أو النائية.
- ✓ مدى مساهمة المشروع في خلق أكبر عدد ممكن من فرص العمالة وتنميتها.
- ✓ مدى مساهمة المشروع في زيادة التدفقات النقدية الداخلة من العملات الأجنبية.
- ✓ مدى حداثة وتميز المنتج أو نشاط المشروع الاستثماري على المستوى الدولي والمحلي.

ب. السياسات التي تستهدف الربط بين منح الحوافز وبين آداء المشروع الاستثماري.

ت. السياسات والضوابط المرتبطة بمتطلبات الآداء أو السياسات الموجهة بالإنجاز مثل:

- ✓ ضرورة تشغيل عدد معين من العمالة الوطنية في كل المستويات التنظيمية.
- ✓ ضرورة استخدام الموارد المادية طالما أنها متوفرة.
- ✓ تحديد نسبة معينة من الإنتاج لأغراض التصدير.
- ✓ تحديد حجم وطاقة الانتاج بالمشروع سنويا.

ث. السياسات التي تستهدف الربط بين سياسات منح الحوافز وأداء المشروع الاستثماري .

ج. السياسات والضوابط المرتبطة بنقل التكنولوجيا مثل:

- ✓ رفض جميع أنواع التكنولوجيا الواردة المتقادمة.
- ✓ رفض التكنولوجيا مرتفعة التكلفة إذا لم يوجد مبررات جوهرية لقبولها.
- ✓ رفض التراخيص التي تحد من قيام الطرف الوطني بالبحوث العلمية.

د. الضوابط العامة للترشيد وتجنب مشكلات الاستثمارات الأجنبية ومن أمثلتها ما يلي:

- ✓ يجب ان لا يترتب على مشروعات الاستثمار الأجنبي خروج أي شركه أو مشروع وطني من السوق.
- ✓ يجب أن تساهم الاستثمارات الأجنبية في زيادة فرص العمل والترقية في كل المستويات.[1]

[1] كمال مرداوي، مرجع سابق، ص 59.

المطلب الثالث: أهم مقومات نجاح سياسات وإستراتيجيات جذب للاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه لصالح خدمة التنمية المستدامة في الجزائر

1. تحقيق الإستقرار السياسي:

وهو الشرط اللازم والأساسي للتنمية في الجزائر، فالمخاطر الناجمة عن التوتر السياسي سواء كانت حقيقية أم متوقعة، فرأس المال البشري، والتكنولوجيا وغيرها من عوامل الإنتاج المكثف تتراجع نتيجة انخفاض الاستثمار المادي ويرافقه انخفاض في الانتاجية، حيث ينتج عنهما انخفاض في الأجور والمستويات المعيشية والرفاهية،كما ينبغي تنسيق سياسات الاستثمار على المستوى الإقليمي والدولي حتى تكون فعالة .

ونظرا لأن المستثمرين الدوليين ينظرون إلى المنطقة كخليط من أسواق منفصلة عديدة تربط فيما بينها المخاطر بدلا من التقسيم الاقتصادي للعمل، فمن الضروري ايجاد فرص وقدرات لتجارة صناعية ذات علامة إقليمية لجني المزيد من فوائد التعاون في مجال السياسة الاقتصادية والتحديث الصناعي.

بما أن التنمية ترتبط أساسا بالتصنيع، ينبغي أن تقوم سلطة فوق وطنية بتنسيق حملة لبناء القدرات الصناعية تكون أكثر نجاحا، وينبغي أن تشرع تلك السلطة في وضع قوانين وقواعد جديدة يستحسن أن يتم التوصل الصريع بشأنها لإلى توافق إقليمي.[1]

2. تحديد الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر:

تمثل الحوافز المشجعة لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عبئا اقتصاديا وماليا، ومن ثم يجب أن يكون المردود الاقتصادي لهذا التدفق أكثر من الأعباء المالية، وتعتبر هذه الأعباء المتمثلة في الإعفاء من الضرائب والرسوم وتقديم التسهيلات المالية الأخرى بمثابة خسارة مالية للخزانة العامة وبالتالي فإن المكاسب النهائية لهذا التدفق يجب أن تفوق هذه الخسائر، وعلا فلا داعي لدعم هذا التدفق ويجب أن تكون الأهداف السوسنوعية واضحة ومحددة، سواء كانت تتمثل في زيادة الصادرات أو زيادة الكفاءة الاقتصادية والفرص من تحديد هذه الأهداف هو تحديد نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يطمح إلى إشباع حاجات السوق المحلي يختلف عن ذلك الذي يسعى إلى زيادة الصادرات وكلاهما يختلف عن ذلك الذي يهدف إلى استغلال الأيدي العاملة المحلية الرخيصة وغيرها.

---

[1] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، مرجع سابق، ص 14.

3. أن تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر مكملة لسياسة دعم الاستثمار المحلي وخاصة القطاع الخاص وليست متناسقة او متناقصة معها:

يعني ذلك النظر إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره عملية مؤقتة لحين زيادة الاستثمار المحلي كما ونوعا بحيث يستطيع قيادة عملية النمو الاقتصادي، إذ أن الإعتماد الكلي أو شبه الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر يولد مخاطر على الاقتصاد الوطني، وخاصة في حالة الأزمات الاقتصادية العالمية أو المحلية، فبالرغم من الاستقرار النسبي الذي يتسم به الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بغيره من التدفقات المالية الخارجية، فقد ينخفض لظروف عالمية أو محلية، ومن ثم يجب أن تكون استراتيجية دعم الاستثمار الأجنبي المباشر متماشية مع إستراتيجية دعم الاستثمار المحلي بحيث ينخفض على المدى الطويل الاعتماد على الاستثمار المباشر، ويتطلب هذا عدم التمييز في التعامل بين الاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر سواء من ناحية التخفيضات الجمركية أو الضريبية أو تقديم التسهيلات المالية وغيرها، أي أن سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن لا تؤدي إلى هروب الاستثمار المحلي، بل أن تعمل زيادة هذا الاستثمار حتى تكون المحصلة النهائية هي زيادة في الاستثمار وليس العكس.[1]

4. ربط سياسة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة:

يجب ان تكون هذه السياسة رادفا لتحقيق الأهداف الاقتصادية العليا، ويعني ذلك ألا تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر معزولة عن السياسة الاقتصادية الكلية، وهذا يتطلب تحديد القطاعات التي ترغب الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، والأهداف المراد تحقيقها في كل قطاع والوسائل المطلوبة، كما يتطلب ذلك تحديد القطاعات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية بحيث تساعد على نجاح سياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن شأن التركيز على هذه القطاعات أن يساعد على نجاح هذه السياسة بأقل تكلفة، خاصة إذا اقتصر توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر وليس فقط كمية الاستثمار الأجنبي المباشر المراد جذبه لتحقيق أقصى قدر من الأثر الايجابي على الاقتصاد الوطني وبأقل تكلفة على الخزينة العامة.

[1] قادري عبد العزيز، مرجع سابق، ص 109.

5. تكوين سمعة مشجعة لدى المستثمرين الأجانب ثم ايجاد فرص للاستثمار:

أي خلق استثمارات أجنبية والعمل على خدمة الاستثمارات القادمة بحيث تبقى وتنفذ التزامات طويلة الجل بدلا من خروجها بسرعة نظرا لعدم كفاءة الحوافز أو عدم تنفيذها أو بطء الخدمات الأساسية لهذه الاستثمارات أو عدم توفرها.

ويعني ذلك أن خطة جذب الاستثمار تتكون من ثلاث مراحل، تتضمن الأولى ايجاد الفرص المواتية والمشجعة للاستثمار فيها والقطاعات الجاذبة لهذه الاستثمارات.

وتشمل المرحلة الثانية المحافظة على الاستثمارات القادمة عن طريق توفير الخدمات الحكومية اللازمة والبنية التحتية الحديثة.

اما المرحلة الثالثة فتتمثل في الدعاية والترويج، بما في ذلك المشاركة في المؤتمرات والمعارض الدولية وعقد لقاءات مع المستثمرين وإبرام الاتفاقات مع مختلف الدول.

6. تحسين المناخ الاستثماري العام وخلق فرص للاستثمار تستطيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتطلب تحسين مناخ الاستثمار استقرار السياسة الاقتصادية الكلية، بما في ذلك تخفيض العجز المالي والتجاري واستقرار السياسة المالية والنقدية والتحكم في التضخم، كما ان خلق فرص للاستثمار بما في ذلك انتهاك سياسة الخوصصة، يؤدي إلى دعم جهود الدولة في نجاح سياستها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

7. توفر خريطة استثمارية واضحة لأهم المشاريع المطروحة للاستثمار الأجنبي المباشر:

ويعني ذلك تعريف المستثمر الأجنبي بأهم الفرص المتاحة وحجمها والقطاعات الرئيسية المراد تنميتها.[1]

8. الربط بين مؤسسات القطاع الإنتاجي المحلية والشركات الأجنبية المستثمرة:

يهدف ذلك إلى انتفاع مؤسسات القطاع الإنتاجي من الإمكانيات المالية والعينية والتدريبية المتوفرة لدى الشركات الأجنبية المستثمرة لتوسيع نطاق الاستفادة من تدفق هذه الاستثمارات.

9. دفع المستثمرين الأجانب إلى تعبئة عوامل الإنتاج المحلية بصفة أولية:

في حالة توفرها كشراء المواد الخام واليد العاملة...إلخ.

[1] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، مرجع سابق، ص 22.

10. إنشاء أجهزة قومية لاختبار أنواع ومستويات تكنولوجيا ملائمة لأغراض التنمية وخصائص الدولة.

11. إنشاء أجهزة حكومية لمراجعة ومتابعة تنفيذ مشروعات الاستثمار التي تم التصريح بها.

12. دراسة مشروعات الاستثمار المقترحة.[1]

13. بناء أجهزة إدخارية متقدمة.

14. تطوير القطاع المصرفي والمالي.

15. تنظيم المنافسة على أساس الجودة الشاملة.

16. نشر الثقافة الاقتصادية والاستثمارية الفعالة: حيث ان الجزائر تحتاج إلى ثقافة جديدة تؤثر في كل من السلوك الاستثماري والسلوك الادخاري، ويؤدي غياب تلك الثقافة إلى نقص المعرفة بأساسيات اتخاذ القرار للاستثمار وكيفية حساب المخاطر.

[1] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 561.

خلاصة:

يعترف دارسوا اقتصاديات البلدان النامية بأن أوضاعها تختلف كثيرا عن أوضاع البلدان التي تحققت تنميتها في القرن الماضي، لأن بعض عوائق التنمية هي الآن أضخم بكثير مما كانت عليه في البلدان التي نسميها اليوم بالبلدان المتقدمة، فالتنمية لا يمكن أن تكون تلقائية كما كانت في ظروف القرن التاسع عشر.

وبالرغم من وجود تحسن نسبي في مناخ الاستثمار في الجزائر إلا أنه تبقى هناك نقائص تأثر تأثيرا سلبيا ترتبط بعوامل اقتصادية وإدارية وخارجية التي تواجه المستثمر، وخاصة الأجنبي أي أن العوامل غير الاقتصادية والقانونية لازالت تعرقل جهود البلاد بدرجة أكبر من العوامل الاقتصادية، وكذلك في هذا الفصل توصلنا إلى معرفة أن الإستراتيجية الاقتصادية التي قامت بها الجزائر في مرحلة المخططات التنموية والإصلاحات المالية والاقتصادية أدت إلى زيادة نسبة معينة في معدلات النمو الاقتصادي.

وتوصلنا كذلك إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تحقيق بعض جوانب التنمية المستدامة.

❖ الخاتمة العامة

إن الجزائر تواجه الكثير من التحديات خلال القرن الحادي و العشرين تنعكس آثارها على طبيعة ونوعية ونتائج العمليات الاستثمارية، وبالذات فيما يتعلق بمشكلة اقتناء العلوم الحديثة و تطبيقاتها و تطورها لتدعيم القدرات الاستثمارية، وتوفير الاستقرار السياسي و الاقتصادي، و تنمية القدرات التنافسية في وضع تتصاعد فيه حدة التنافس على مستوى الإنتاج و التسويق، في خضم التغيرات التكنولوجية السريعة، وفي غمرة تعاظم مد العولمة و ارتفاع تأثير التجارة الدولية وتعزيز التكتلات الدولية.

من هنا تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره المحركات الأساسية للعولمة من خلال الدور الذي يلعبه في ديناميكية التنمية و تعزيز القدرات التنافسية للدول المضيفة وبالتالي يتضح مدى حاجة الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر في سعيها للحاق بركب التنمية فالدول النامية على ضآلة حصتها تتوفر على عوامل استقطاب عديدة للاستثمار الأجنبي المباشر لما لها من ميزات نسبة كبيرة تؤهلها لمضاعفة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن عملية الخصخصة لا تزال في بدايتها، وهناك قطاعات اقتصادية رئيسية لم تفتح بعد لمشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر.

هذا بالإضافة إلى توافر الموارد الطبيعية و البشرية التي تؤهل هذه الدول إلى زيادة نصيبها من التدفق العالمي للاستثمار.

وتعاني معظم الدول المضيفة من بيروقراطية إدارية ومالية تؤثر سلبا في تنفيذ القوانين و الإجراءات أو ترفع من كلفة تنفيذها، الأمر الذي لا يشجع رأس المال الخاص المحلي و الأجنبي على المساهمة بفعالية في تنفيذ برامج وخطط التنمية.

كما تبين مما عرض في مجال التنمية المستدامة في الجزائر أنه يتطلب إجراء تغيير كبير في سلم الأولويات التنموية، وإن الأنماط التنموية التقليدية خلقت عادات وتصرفات اقتصادية و اجتماعية يصعب التخلي عنها بسرعة، كذلك برامج التعديل الهيكلي المطبقة وإجراءات التحرير الاقتصادي، وهي تسعى إلى كسر النموذج التنموي التقليدي، لا تكفي لإرساء دعائم التنمية المستدامة، بالإضافة إلى عبئها وقع على الفئات المحدودة الدخل والفقيرة بطريقة حصرية دون مشاركة الفئات الميسروة في هذا العبء.

➢ النتائـــــج:

من خلال تحليل فصول الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يأتي:

1. أن الاستثمار الأجنبي المباشر له من الإيجابيات الكثير كما له من السلبيات، لكن الغلبة هذه وتلك ترجع إلى عوامل عديدة أهمها.
   - ✓ طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الحجم و نوع أو مجال النشاط.
   - ✓ طبيعة العلاقة بين الأطراف المتعاقدة.
   - ✓ الموازنة بين عوامل قوة التفاوض بالنسبة للمستثمر أو مؤسسة الاستثمار الأجنبي و المتمثلة بشكل عام في المزايا الخاصة النوعية (التكنولوجية المناسبة، رؤوس الأموال النادرة، مهارات التسويق، الإنتاج، الوصول إلى أسواق العالم إلى غير ذلك) من جهة، وبين عوامل القوة التفاوضية للدولة المضيفة من جهة أخرى و المتمثلة في مزايا الموقع النوعية (حجم الأسواق المحلية، توافر المواد الطبيعية، الاستفادة من الطاقات البشرية وغيرها).
2. إن الاستثمار الأجنبي حاليا هو وسيلة التمويل التي تحتل المرتبة الأولى بين المصادر الخارجية بالنسبة للدول النامية بشكل عام.
3. أما بالنسبة للتنمية المستدامة فقد تأكد أن الدول النامية لم تسيطر بعد على ميكانيزماتها، ولم تحدد سياستها بوضوح في تحقيقها، وهذا نظرا لحداثة تبنيها لمفهوم من طرف حكوماتها من جهة ولغموضه لدى المستويات المختلفة للمجتمع المدني من جهة أخرى.
4. وكل ما سبق ذكره سيؤدي بشكل تلقائي إلى ضعف قدرتها إلى حد ما على توجيه استثماراتها الخاصة المحلية منها و الأجنبية لخدمة تنميتها المستدامة.

➢ الاقتراحـــــات:

من خلال ما تم استنتاجه من هذه الدراسة فإننا نقترح لزيادة حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وجعله أداة لتعزيز تنميتها المستدامة ما يلي:

1. تحقيق الاستقرار السياسي.
2. جعل سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة للتنمية المستدامة.
3. تكوين سمعة مشجعة لدى المستثمرين الأجانب من خلال تحسين المناخ الاستثماري وخلق فرص للاستثمار تستطيع جذب الاستثمار بالاعتماد على سياسة تقديم الحوافز لمواجهة وتحسين بيئة الأعمال من خلال:
   - ✓ تطوير القطاع المصرفي والمالي وبناء أجهزة ادخارية متقدمة
   - ✓ تنظيم المنافسة على أساس إدارة الجودة الشاملة.
   - ✓ نشر الثقافة الاقتصادية و الاستثماري الفعالة.

- ✓ تعزيز التنمية البشرية وخاصة إصلاح التعليم بما يتماشى ومتطلبات العمل وربطه بالقطاعات الإنتاجية بشكل فعال.
- ✓ توجيه الاستثمارات للقطاعات المنتجة حسب الأولويات الاقتصادية.
- ✓ تحقيق تعادل الفرص في الحصول على القروض ووسائل الإنتاج.
- ✓ العمل من أجل تطوير القطاع المؤسسي و القانوني و السلك القضائي.

4. إنشاء أجهزة حكومية لمراجعة ومتابعة تنفيذ مشروعات الاستثمار التي تم التصريح بها ودراسة آثار مشروعات الاستثمار المقترحة، والعمل على:
   - ✓ معرفة الدوافع التي يسعى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيقها.
   - ✓ توفير خريطة استثمارية واضحة لأهم المشاريع المطروحة للاستثمار.
   - ✓ الربط بين مؤسسات القطاع الإنتاجي المحلية و الشركات الأجنبية المستثمرة.
   - ✓ دفع المستثمرين الأجانب إلى تعبئة عوامل الإنتاج المحلية بصفة أولية.
   - ✓ اختيار أنواع ومستويات تكنولوجيا ملائمة لأغراض التنمية وخصائص الدولة.
5. إعلام مؤسسات القطاع العام و الخاص باتخاذ التدابير التي تكرس احترام البيئة.
6. العمل على الحد من هجرة سكان الريف إلى المدن ومن ظاهرة تركز السكان في المدن من خلال التركيز على تطوير المناطق الريفية.
7. العمل على إصلاح التعليم بما يتلاءم و التطورات العلمية بالتقنية العالمية.
8. توجيه الاستثمارات للقطاعات المنتجة حسب الأولويات الاقتصادية الوطنية. استقطاب الاستثمارات في مجال الطاقات البديلة (الطاقات الشمسية، تحلية مياه البحر ..الخ)

قائمة المصادر و المراجع

➢ الكتب باللغة العربية:

1- أسامة عبد الرحمن،تنمية التخلف وإدارة التنمية، الطبعة الثانية،بيروت.

2- بشار محمد الأسعد، عقود الاستثمار في العلاقات الدولية الخاصة، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت، لبنان 2006.

3- جميل أحمد توفيق، الاستثمار وتحليل الأوراق المالية، دار المعارف،مصر، الطبعة الأولى، 2000.

4- حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئية، دار العبيكان،الرياض، الطبعة الأولى، 2007.

5- خالد مصطفى كامل، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الأولى 2007.

6- خيابة عبد الله، بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية – العولمة الاقتصادية– التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، 2009.

7- درة زينب حسن عوض الله، الإقتصاد الدولي للعلاقات الإقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2004.

8- دريد محمود السامرائي، الإستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2006

9- دوجلاس موسشيت، التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية مصر، الطبعة الأولى،2000.

10- رضا عبد السلام، " العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق " المكتبة العصرية المنصورة، طبعة الأولى، مصر، 2007.

11- رضا عبد السلام، انهيار العولمة، هل يعيد التاريخ نفسه العولمة المعاصرة كما انهارت موجتها الأولى بالكساد، دار السلام للطباعة، مصر الطبعة الأولى، 2003.

12- سرمد كوكب الجميل، الإتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، دار الحامد للنشر، عمان الطبعة الأولى، 2009.

13- سعد طه علام، التنمية والدولة، دار طيبة للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، مصر، 2003.

14- ضياء مجيد الموسوي، الحداثة والهيمنة الاقتصادية ومعوقات التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، الطبعة الأولى، 2004.

15- ضياء مجيد الموسوي ،العولمة واقتصاد السوق الحرة،الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الأولى، 2003.

16- طاهر حمدي كنعان، هموم اقتصادية عربية (التنمية، التكامل،النفط، العولمة)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001 .

17- عادل مهدي، التمويل الدولي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 1992.

18- عبد الحسين وادي العطية،الإقتصاديات العامة أزمات وحلول، دار الشروق للنشر والتوزيع الطبعة الأولى،2001.

19- عبد السلام أبوقحف، إدارة الأعمال الدولية، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، 2003.

20- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية مصر،الطبعة الأولى، 2001.

21- عبد العزيز النجار، الإدارة المالية في تمويل الشركات المتعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007.

22- عبد الرحمان تومي، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 2001.

23- عبد القادر محمد عطية، إتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2000.

24- عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى،2002

25- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وادوات قياسها دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2010.

26- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة لنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2007.

27- عمر صقر،العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2003.

28- علي عباس،إدارة الأعمال الدولية، الإطار العام، دار الهدى للنشر،عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2003.

29- عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.

30- فريد النجار،الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة الشباب لجامعة الاسكندرية مصر،الطبعة الأولى، 2000.

31 قادر عبد العزيز، الاستثمارات الدولية التحكيم التجاري الدولي وضمان الإستثمارات، دار هومة للطباعة، بوزريعة، الجزائر، 2004

32- كمال بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1987.

33- محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الاسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن 2005

6- فريجة حسين ،التنمية المستدامة ،ابعادها الاقتصادية والاجتماعية ،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول اداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ،يومي 11-12 نوفمبر 2009.

7- قراوي احمد الصغير ،ابراهيمي احمد ،دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي آداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة ،جامعة محمد بوضياف المسيلة،يومي 10-11 نوفمبر 2011

8- مهدية ساطوح، واقع وآفاق اقتصاد البيئة في الجزائر، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول اقتصاد البيئة وأثره في التنمية المستدامة، جامعة سكيكدة يومي 21-22 أكتوبر، 2008، ص 05.

➢ الرسائل الجامعية:

1- أميرة حسب الله محمد، حوافز الاستثمار المباشر وغير المباشر في مصر، دراسة مقارنة رسالة دكتوراه،كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة 2002.

2- دراسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر /1990-2004، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية،تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر، 2006.

3- زريق عبود، صناعة الحديد والصلب، إستراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر، رسالة ماجيستير معهد العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 1996.

4- عبد الرحمان تومي،واقع الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،فرع تحليل اقتصادي،جامعة الجزائر،2001 5- عبد الله بلوناس "الاقتصاد الجزائري، الانتقال من السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية- أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 2005.

6- عبد الوهاب شمام، أطروحة دكتوراه بعنوان : التكامل الصناعي بين بلدان المغرب العربي، جامعة منشوري، قسنطينة، 1997.

7- عطايلية أسماء ،آفات وتحديات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستير في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية8 ماي 1945م، قالمة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2009 /2010م .

8- فطيمة حفيظ، الشراكة الأورو متوسطية وإشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ماجيستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 2002-2003.

9- لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسبل دعمها وتنميتها دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 2004، ص 117.

التقارير ومنشورات المؤسسات والهيئات الدولية:

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، " سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيني في منطقة "الإسكوا" الأمم المتحدة نيويورك، 2003.

2- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا(الاسكوا) مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة نيويورك 2004، ص 14.

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار نشرة ضمان الاستثمار،العدد111،الكويت ،افريل 1997.

➢ المراجع الالكترونية:

1- أديب عبد السلام،" الاستثمارات الأجنبية الخاصة : المغرب، 12 أفريل 2001 تم الإطلاع على المقال على الموقع: adib@db.mfie.gov.ma

2- تم الإطلاع على هذه المعلومات على الموقع : www.Aljamahira.com

➢ القوانين و الأوامر:

1- القانون 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 والمتضمن قانون الاستثمار.

القانون 82-13 المؤرخ في 31 أوت 1982 والمتضمن تأسيس الشركات المختلطة للاقتصاد وسيرها رقم 35.

2- الأمر 2001-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47.

فهرس الجداول و الأشكال

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
	الفصل الأول	
01	تطور مفهوم التنمية المستدامة و محتواها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية	42
	الفصل الثالث	
02	تركيب تدفقات رؤوس الأموال للدول النامية للفترة 1987 - 1995	71

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
	الفصل الرابع	
01	العلاقة بين التدخل الحكومي و النمو الاقتصادي	120

الفهرس

الفهـــــــرس

المقدمة العامة.....	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد:	02
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.....	03
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.....	03
1. تعريف الاستثمار.....	03
2. أنواع الاستثمار.....	04
المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....	09
1. الاستثمار المشترك: jont venture.....	09
2. الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: impontation greenfields.....	12
المطلب الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.....	15
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، تطورها، التوزيع العالمي لها.....	17
المطلب الأول: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر.....	17
1. نظرية المنافسة الغير كاملة (نظرية المنظمة الصناعية)	17
2. نظرية دورة حياة المنتج.....	18
3. نظرية الموقع.....	20
4. نظرية الانتقاء.....	20
5. نظرية الموقع المعدلة.....	21
المطلب الثاني: تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....	22
1- نبذة تاريخية عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....	22
المطلب الثالث: التوزيع العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة.....	24
1. الاتجاه الإقليمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة.....	24

2.توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو الدول النامية.....	25
المبحث الثالث : محددات ومحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر.....	27
المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.....	27
1. الناتج المحلي الإجمالي.....	27
2. حجم السوق.....	28
3. سعر الصرف.....	28
4. معدل التضخم.....	28
5. استقرار النظام السياسي.....	29
6. توفر البنية التحتية.....	29
المطلب الثاني: محفزات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....	30
1. حوافز المالية العامة.....	30
2. الحوافز المالية.....	31
3. الحوافز الأخرى.....	31
المطلب الثالث: اتجاهات الدول في حفز الاستثمار الأجنبي وأثر ذلك على قرارات الاستثمار.....	32
1. اتجاهات الدول في حفز الاستثمار الأجنبي.....	32
2. أثر الحوافز على قرارات الاستثمار.....	32
خلاصة.....	34
الفصـــل الثاني: أساسيـــات عن التنمية المستدامة	
*** تمهيد**.....	36
المبحث الأول : مفاهيم عن التنمية المستدامة.....	37
المطلب الأول : ماهية التنمية المستدامة.....	37
1. تعريف لتنمية المستدامة.....	37
2. التعريف المادي للتنمية المستدامة.....	37

3. التعريفات الاقتصادية.....	38
المطلب الثاني: تطور مفهوم التنمية المستدامة.....	39
المرحلة الأولى: التنمية بوصفها رديفا للنمو الاقتصادي.....	39
المرحلة الثانية: التنمية وفكرة النمو والتوزيع.....	39
المرحلة الثالثة: التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.....	40
المرحلة الرابعة: التنمية المستدامة.....	40
المطلب الثالث: المحطات التاريخية الكبرى للتنمية المستدامة.....	43
المبحث الثاني : أسس التنمية المستدامة، مبادئها، أهدافها.....	45
المطلب الأول: أسس التنمية المستدامة.....	45
أولا: الإنسان.....	45
ثانيا: الطبيعية.....	45
ثالثا: التكنولوجيا.....	46
المطلب الثاني: المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة.....	46
أولا: تحديد الأولويات بعناية.....	46
ثانيا: الاستفادة من كل دولار.....	47
ثالثا: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف.....	47
رابعا: استخدام أدوات السوق.....	47
خامسا: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية.....	47
سادسا: العمل مع القطاع الخاص.....	47
سابعا: الاشتراك الكامل للأفراد.....	48
ثامنا: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا.....	48
تاسعا: تحسين الأداء الإداري المبنى على الكفاءة والفعالية.....	48
عاشرا: إدماج البيئة في البداية.....	48
المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة.....	49
المبحث الثالث: خصائص التنمية المستدامة، مؤشراتها وأبعادها.....	50

المطلب الأول: خصائص التنمية المستدامة.....	50
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة.....	50
أولا: المؤشرات الاقتصادية.....	51
ثانيا: المؤشرات المؤسسية.....	52
ثالثا: المؤشرات الاجتماعية.....	52
رابعا: المؤشرات البيئية.....	53
المطلب الثالث: أبعاد التنمية المستدامة.....	54
أولا: البعد الاقتصادي.....	54
ثانيا: البعد الإنساني أو الاجتماعي.....	57
ثالثا: البعد البيئي.....	58
رابعا : البعد التكنولوجي.....	59
خلاصـــة.....	61
الفصل الثالث: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة	
*** تمهيد:**	63
المبحث الأول: تقييم آثار الاستعمار الأجنبي المباشر في الفكر الاقتصادي.....	64
المطلب الأول: ايجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الفكر الاقتصادي.....	64
1. كار CARR.....	64
2. ميكسيل MIKESSLL فرنون VERNON و ويلس WELLS.....	64
3. أستويفر STOEVER.....	65
4. دوكار DAUCKER.....	65
5. جوهنسن LOHNSON.....	65
المطلب الثاني: سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الفكر الاقتصادي.....	66
1. التحويل العكسي لرؤوس الأموال.....	66
2. القضاء على الشركات المحلية واحتكار السوق.....	67

3. تهميش المهارات المحلية.....	67
4. جلب أنماط من الاستهلاك لا تتوائم مع خصائص الدول النامية.....	67
5. حجم التكنولوجيا المنقولة ومدى ملائمتها لظروف الدول النامية.....	67
6. إعاقة التخطيط الاقتصادي للدول النامية.....	68
المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الدراسات الميدانية.....	69
المطلب الأول: الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر.....	69
1. آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للبلد الضعيف.....	69
2. آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ترقية الصادرات.....	71
3. الآثار على المؤسسات المحلية.....	72
4. نقل التكنولوجيا.....	73
المطلب الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.....	74
1. التسبب في إحداث التضخم المستورد.....	74
2. سرعة تقلبها وانتقالها من بلد لآخر.....	74
3. تحويل رؤوس الأموال عن طريق التلاعب بالأسعار.....	75
4. ظاهرة النقل العكسي للموارد.....	75
5. تكوين مديونية العالم الثالث.....	76
6. التأثير سلبا على الاستثمار المحلي.....	77
7. الاحتكار وتأثيره السلبي على الشركات المحلية.....	77
8. تصدير الصناعات المتقادمة نحو البلاد المتخلفة.....	78
9. تشكيل تقسيم دولي جديد للعمل.....	79
10. الآثار السلبية المحتملة على ميزان المدفوعات.....	80
11. توفير فرص عمل قليلة.....	80
12. الشركات المتعددة الجنسيات والتكامل الاقتصادي.....	81
المبحث الثالث: الآثار الاجتماعية والبيئة للاستثمار الأجنبي المباشر.....	83

المطلب الأول: الآثار الاجتماعية والسياسة للاستثمار الأجنبي المباشر.....	83
1. إلغاء الدور الايجابي للدولة.....	83
2. الآثار الثقافية.....	87
3. الأثر على مفاهيم النظرية الاقتصادية.....	89
4. تحريك الجماعات والعشائر لخدمة مصالحها.....	90
5. تفويض السيادة الوطنية.....	90
6. القضاء على مبادئ الديمقراطية.....	90
المطلب الثاني: الآثار البيئية للاستثمار الأجنبي المباشر.....	91
1. نقل التلوث البيئي إلى الدول النامية بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر.....	91
2. دور الإدارة البيئية في تقليل الضرر البيئي.....	92
3. تعويض المرافق العمومية.....	92
4. الإفلاس الاجتماعي.....	93
5. الشركات متعددة الجنسيات وإضرارها بالبيئة العالمية بشكل عام.....	95
خلاصـــة.....	96
الفصل الرابع: توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	
* تمهيد.....	98
المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	99
المطلب الأول:الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر.....	99
أولا. السيرورة التاريخية لقوانين الاستثمار في الجزائر.....	99
ثانيا: امتيازات الاستثمار في الجزائر.....	102
ثالثا: الضمانات الممنوحة للمستثمر.....	104
المطلب الثاني: طاقات الجزائر لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر.....	105
1. توفر الموارد الطبيعية.....	105
2. الموقع الجغرافي الممتاز.....	105

3. الأوضاع الاجتماعية والثقافية.....	106
4: البنية التحتية.....	106
5: الظروف السياسية والأمنية.....	107
المطلب الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....	108
1. العائق القانوني والإداري.....	108
2. عائق العقار الصناعي.....	108
3. العائق المالي.....	109
4. غياب الاستقرار السياسي.....	109
5. غياب برامج خوصصة واضحة.....	109
المبحث الثاني: واقع التنمية المستدامة في الجزائر.....	111
المطلب الأول: إستراتيجية التنمية من خلال المخططات التنموية.....	111
أولا: إستراتيجية التنمية من خلال المواثيق التنموية (1962-1986)	111
ثانيا: إستراتيجية التنمية من خلال برنامج طرابلس 1962.....	113
المطلب الثاني: تأثير التنمية الاقتصادية على البيئة في الجزائر.....	115
1. المشاكل البيئية في الجزائر.....	115
2. تأثير التنمية الإقتصادية على التنمية المستدامة في الجزائر.....	116
المطلب الثالث : تجربة الجزائر في التنمية المستدامة.....	117
أولا: إستراتيجية الدولة في مجال التنمية المستدامة.....	117
ثانيا: المشاريع البيئة المنجزة في إطار التنمية المستدامة.....	118
المبحث الثالث: دور الدولة في توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة التنمية المستدامة.....	120
المطلب الأول: دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئة لإرساء قواعد التنمية.....	120
1. دور الدولة في الحياة الإقتصادية.....	120
2. الدور الاجتماعي والبيئي للدولة.....	122

المطلب الثاني: دور الدولة في تنظيم وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر لخدمة التنمية.....	125
1. إنشاء هيئات وأجهزة الاستثمار الأجنبي.....	125
2. الخطوات والاجراءات الخاصة بمشروعات الاستثمار.....	125
3. آليات تنظيم ومراقبة الاستثمار الأجنبي المباشر.....	125
4. بعض أنواع السياسات والضوابط الحاكمة للاستثمارات الأجنبية ومنح حوافز للمستثمرين.....	125
المطلب الثالث: أهم مقومات نجاح سياسات وإستراتيجيات جذب للاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه لصالح التنمية المستدامة في الجزائر.....	127
1. تحقيق الإستقرار السياسي.....	127
2. تحديد الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.....	127
3. أن تكون سياسة دعم الاستثمار الأجنبي المباشر مكملة لسياسة دعم الاستثمار المحلي وخاصة القطاع الخاص وليست متناسقة او متناقصة معها.....	128
4. ربط سياسة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياسة الاقتصادية العامة للدولة.....	128
5. تكوين سمعة مشجعة لدى المستثمرين الأجانب ثم ايجاد فرص للاستثمار.....	129
6. تحسين المناخ الاستثماري العام وخلف فرص للاستثمار تستطيع جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....	129
7. توفر خريطة استثمارية واضحة لأهم المشاريع المطروحة للاستثمار الأجنبي المباشر.....	129
8. الربط بين مؤسسات القطاع الإنتاجي المحلية والشركات الأجنبية المستثمرة.....	129
9. دفع المستثمرين الأجانب إلى تعبئة عوامل الإنتاج المحلية بصفة أولية.....	129
10. إنشاء أجهزة قومية لاختبار أنواع ومستويات تكنولوجيا ملائمة لأغراض التنمية وخصائص الدولة.....	130
11. إنشاء أجهزة حكومية لمراجعة ومتابعة تنفيذ مشروعات الاستثمار التي تم التصريح بها.....	130

12. دراسة مشروعات الاستثمار المقترحة.....	130
13. بناء أجهزة ادخارية متقدمة.....	130
14. تطوير القطاع المصرفي والمالي.....	130
15. تنظيم المنافسة على أساس الجودة الشاملة.....	130
16. نشر الثقافة الاقتصادية والاستثمارية الفعالة.....	130
خلاصة.....	131
الخاتمة العامة.....	132
قائمة المراجع.....	137
فهرس الأشكال والجداول.....	143
الفهرس.....	